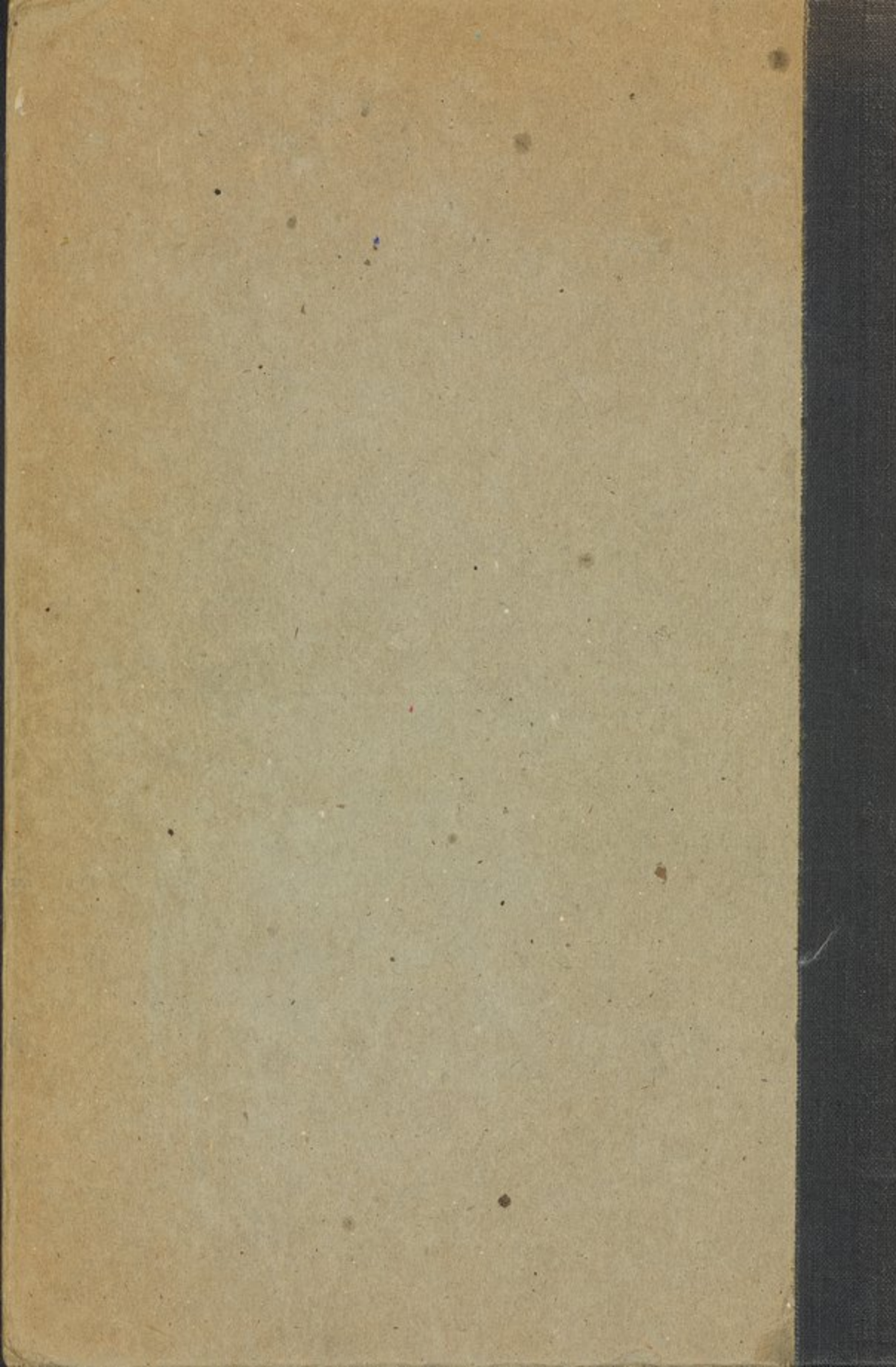




PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



10 466 057

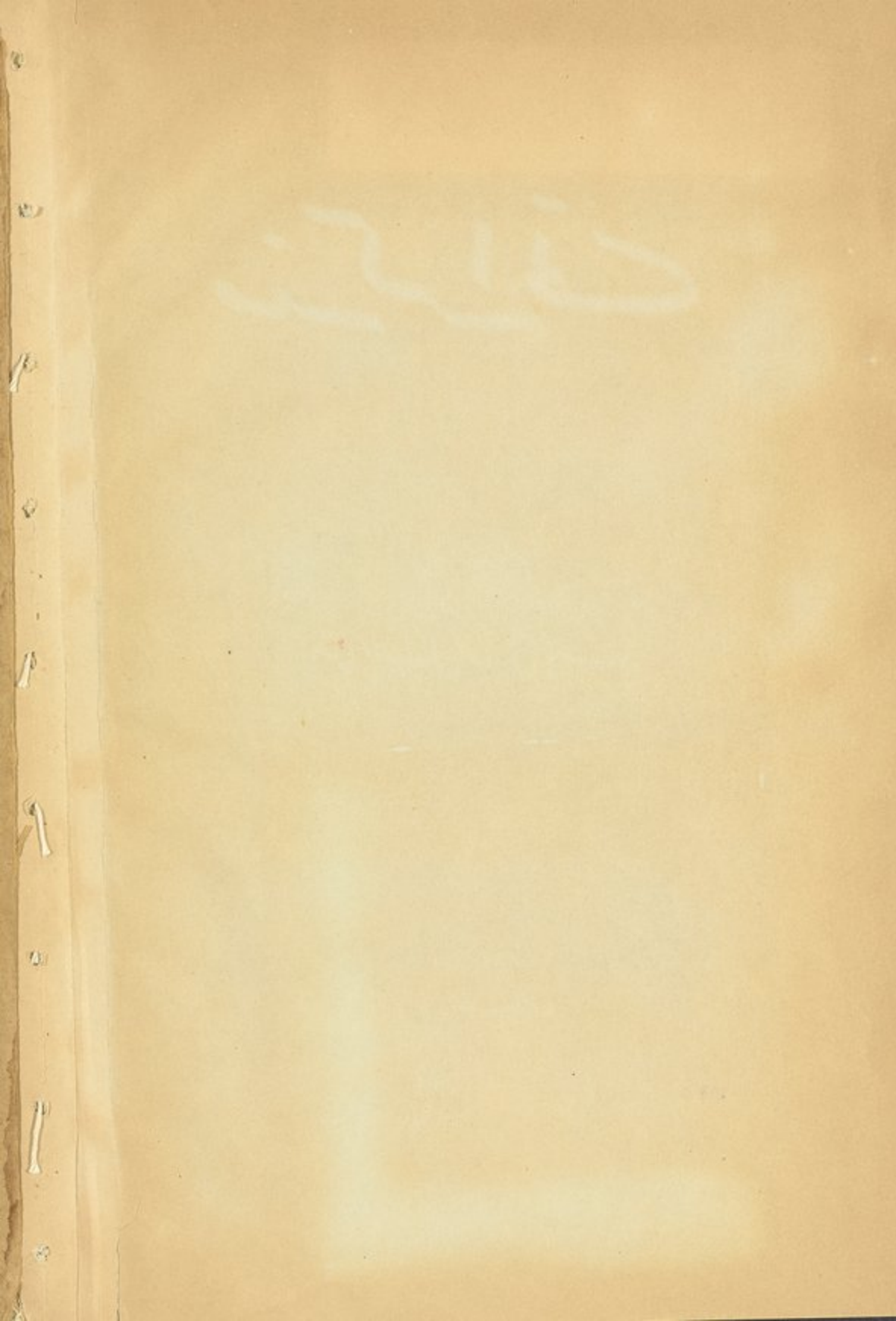
DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
MAY 16	JUL 1	JUN 21 '66	
MAY 16	OCT 19	NOV 16 '68	
NOV 5			5 78
		XXXXXXXXXX	
MAY 5	JUN 10		JUL 15 '82
OCT 9	NOV 6 - 70	DUE APR 1 1982	
NOV 25	MAY 5 - 71		
JAN 2	JAN 30 '71		
JUN 1			



a32101



003708177b



مذکراتی

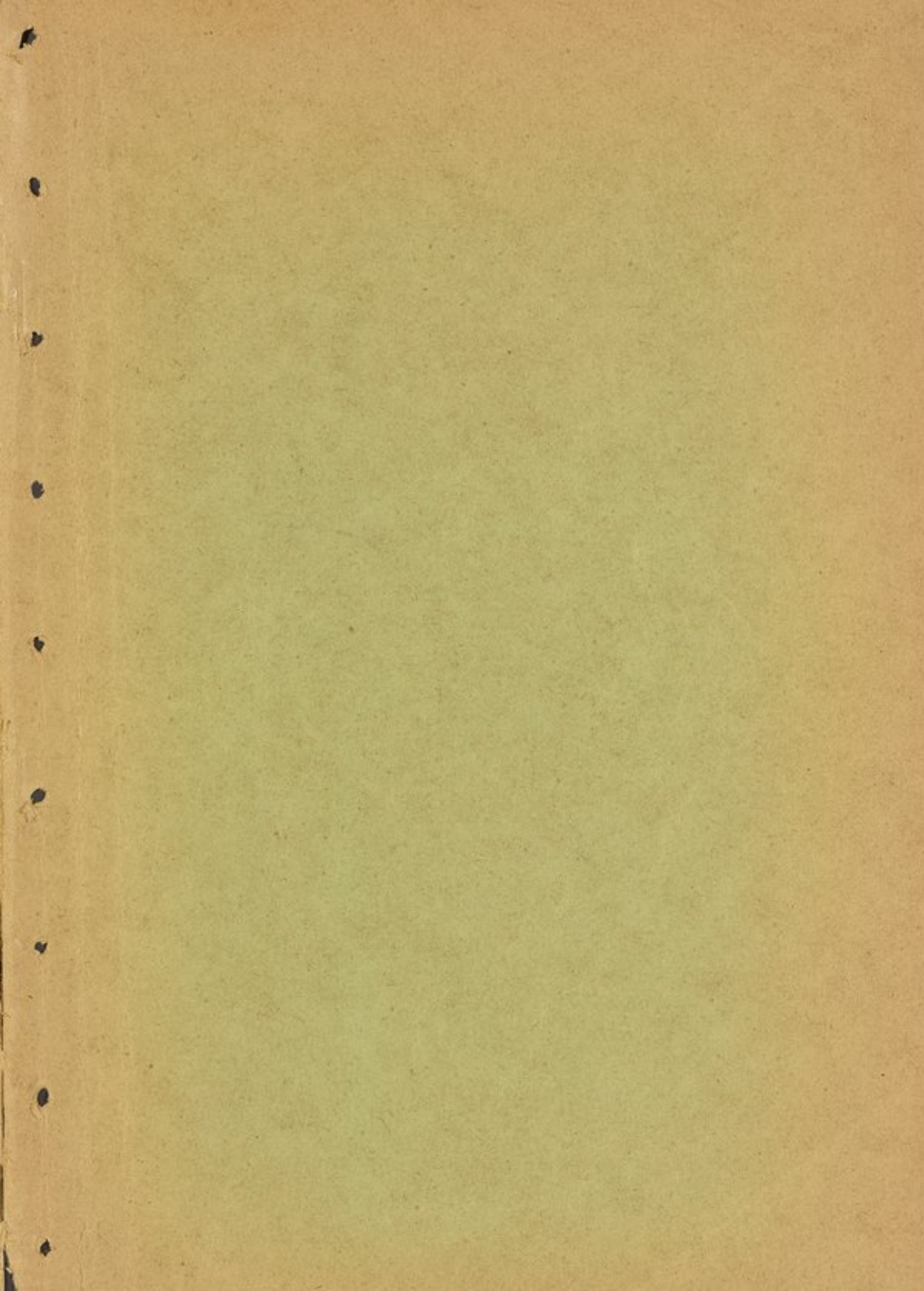
بقلم

اسماعیل صدیقی باشا

عین بیچم و نشر

دارالہلال

سنہ ۱۹۵۰



Sidqī, Ismā'īl

Mudhakki'rātī

مذکراتی

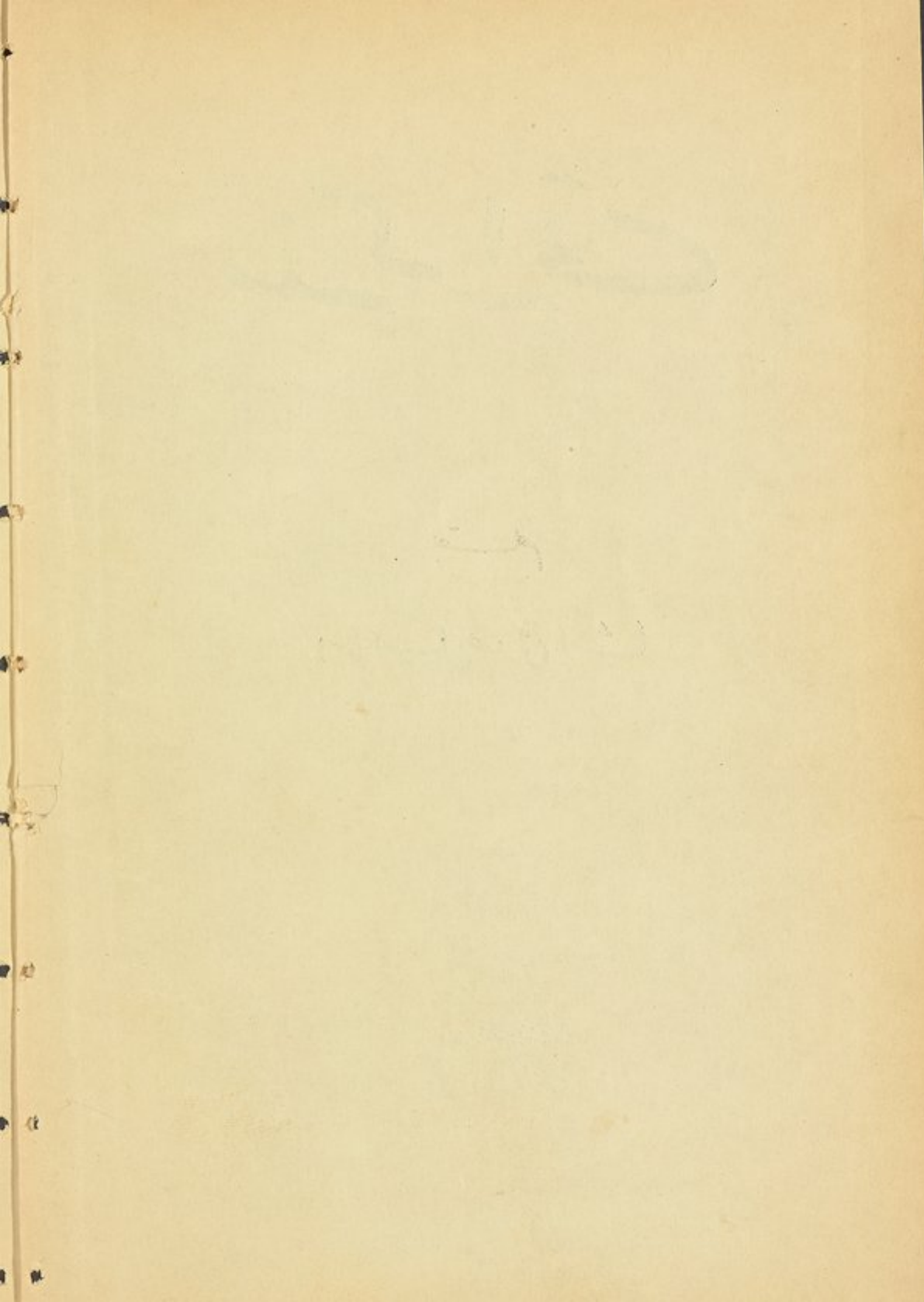
بقلم

إسماعیل صدقی باشا

عنیت پرنسپل و شریف

دارالہلال

سنہ ۱۹۵۰



إلى القارئ

عند ما طلب منى « المصور » نشر هذه المذكرات لم أكن دونت منها شيئا ، لأننى لم أهتم بنفسى طول حياتى ، ولم أفكر فى أن أدون مذكرات لى ، أو - على الأصح - لم يكن لدى من الوقت فسحة لأن أكتب عن نفسى ، أو أجمع صورا لصبأى وشبابى وكهولتى وما اشتريت فيه من أحداث على نحو ما يفعل البعض ، إلا ما سجلته لى الصحف ، لأن هدفى فى الحياة أن أعمل فى الميادين العامة ، وأن أؤدى واجبى ، وأصرف نشاطى فيما ينفع وفيما يعود بالخير على المجموع ، ولهذا طويت خمسين عاما فى هذه الميادين دون أن أجلس الى مكتبى لأكتب عن حياتى ، وأشغل الناس بشخصى

لكن حياتى العامة هى مادة من حياة الأمة التى خدمتها طيلة هذه السنين .. وقد يكون فى تدوين حوادثها ما يساعد المؤرخ الذى يريد تحقيق تاريخ مصر الحديث ، ويكشف اللثام عن أسرارها ، لأننى اشتريت فى الكثير من الأحداث الكبرى ، وفى مراحل التطور المصرى منذ فجر القرن العشرين الى اليوم .. وقد اعتاد رجال الغرب أن يدونوا مذكراتهم ، واعتبروها فرضا على الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءا متمما لتاريخ الأمة .. ولذلك استجيت لدعوة « المصور » وبدأت أملئ هذه المذكرات بقدر ما تسمح به الذاكرة ، وأنا جد حريص على تدوين الحقائق

اسماعيل صدقى

2274

8873

366

نشأتى الأولى

ولدت فى ١٥ يونية سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية فى عهد الخديو اسماعيل . فانا الآن فى الخامسة والسبعين من عمرى . وقد مرت هذه السنون بحوادثها الكثيرة، سريعة شأن كل زمان ، على نحو ما قال المرحوم احمد شوقى بك :

ان سبعين تقضت لم تكن غير ثوان
هى كاللحظة ان قيدت الى عمر الزمان !

وكان اسماعيل صديق باشا المفتش ، ووزير الخديو اسماعيل وقت ولادتى ، فى اوج مجده وسلطانه ، فسمانى والدى باسمه ، كما هى عادة الناس حين يسمون أبناءهم بأسماء العظماء والوزراء المشهورين . وهو اسم يجمع بين اسمى الخديو ، ووزيره المعروف ...

وحدث بعد ذلك بقليل ان غضب ولى الامر على وزيره ، كما غضب هرون الرشيد على جعفر البرمكى ، وعبثت به الايام ، ووقعت الواقعة ، وذهب ولم يعرف الى اين ذهب ، فخشى والدى ان يكون فى اسمى وقتئذ ما يشعر بولائه للوزير المنكوب، فأسرع بتحويله من « اسماعيل صديق » الى « اسماعيل صدقى » !
ومن ذلك العهد عرفت بهذا الاسم

والدى .. والدى

نشأت فى بيت مصرى ، بل فى بيت من صميم الريف المصرى ، اشتغل منذ اواسط القرن التاسع عشر بالحكم وسياسة الدولة ، وكان أفرادہ على حظ من العلم والتعليم والثروة والجاه ، فكان والدى « احمد شكرى باشا » من كبار رجال الحكومة فى عهد الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، وكانت والدى « فاطمة هانم » كريمة محمد سيد احمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا ابن الأمير محمد على باشا الكبير

وقد درس والدى فى مدرسة القلعة ، وتلقى فيها علم الادارة الملكية (الحقوق) ثم انتخب للسفر الى فرنسا فى اول بعثة أرسلها الأمير سعيد باشا للتخصص فى العلوم السياسية . وكان عدد أعضاء هذه البعثة واحدا وعشرين تلميذا ، ومن زملائه فيها محمد راتب باشا سردار الجيش المصرى المشهور فى عهد الخديو اسماعيل ، والقائد احمد راشد حسنى باشا ويوسف التبراوى باشا

وهو من بلدة الغريب التابعة لمركز زفتى . ولما أتم دروسه في فرنسا عاد الى مصر سنة ١٨٦١ والتحق بخدمة الحكومة ، وتقلب في وظائفها الى ان اصبح محافظا للقاهرة ، فوكيلا لوزارة الداخلية . ومن الوظائف التي تقلدها « مدير ادارة عموم السودان وملحقاته » أيام الثورة المهدية . وكانت هذه الوظيفة موجودة حتى ذلك الحين . . وقد تقلد منصب مدير أسبوط ، وأحيل الى المعاش وهو وكيل للداخلية ، وظل به عشر سنوات ، ثم أدركته الوفاة سنة ١٨٩٥

سعيد باشا يعتقل جدى !

كان جدى محمد سيد أحمد باشا (أبو والدتى) وابن عم أبى من أصحاب المكانة والحظوة عند الأمير سعيد باشا ، وكان يجيد اللغة العربية الى جانب اجادته التركية ، ويعتمد عليه سعيد باشا في تحرير رسائله الرسمية والخاصة وكان يسكن قصرا فخما بشبرا ، وعنده من الخدم والحشم الكثيرون . واذكر انى رابت في طفولتى بهذا القصر ثلاثين جارية سوداء ، وثلاثين جارية بيضاء ، عدا الطهاة والخدم الآخرين ، بعضهم ممن يسمونهم المماليك وهم من أصل شركسى

وكان الأمير سعيد باشا يؤثر جدى بالكثير من عطفه ورعايته ، فأثار ذلك كوامن الحقد والحسد في نفوس بعض رجال الحاشية . وكان الأمير مع طيبة قلبه وميله للخير ضعيف الإرادة ، كثير التقلب والتردد ، ينصاع الى آراء مخالفيه ، سريع التأثر بما يسمعه ، سريع الغضب ، قريب الرضا . . وحدث أن وشى عنده أحدهم بجدى ، فغضب عليه ذات يوم ، وهو لم يعرف لماذا غضب ، ولكنه يعرف انه فوجئ بالقبض عليه واعتقاله في قلعة أبى قير بلا تحقيق ، فمكث معتقلا بها تسعة أشهر ، حتى أشفق عليه أصدقاؤه ومريده ، وظنوا أن الأمير لكثرة مشاغله قد نسيه في معتقله ، فأوعزوا الى نجليه الصغيرين : أمين (والد عباس سيد أحمد باشا) ، ومحمود ، بأن ينتظرا سمو الأمير عند خروجه من القصر ، ويرتفعا على قدميه ضارعين له بأن يفرج عن أبيهما

وذات يوم خرج سموه من قصر رأس التين ، وحوله رجال الحاشية ، فتقدم الصبيان ، وارتفعا على قدميه يقبلانها ، ويلتمسان العفو عن أبيهما المعتقل ، فسأل سعيد باشا عن أمرهما فقبل له أنهما نجلا محمد سيد أحمد بك (باشا) ، فاستدرت حالة الصبيين عطفه ، فأمر توا بالأفراج عنه !

بركة غطاس

كان جدى جالسا في القلعة لا يدري شيئا مما حدث وقد بلغ به اليأس مبلغه . وانه كذلك اذا برسل الأمير يأتون اليه ويطلقون معتقله ، فأوجس منهم خيفة ، ولكنهم ما لبثوا أن بشروه بعفو الأمير ، وأمره بأن يذهب لمقابلته بقصر رأس التين

خرج سيد أحمد باشا مفتطا بهذا العطف الكريم ، وذهب لتقديم الشكر لسمو الأمير ، فقابلته سموه مقابلة حسنة ، وشمله برعايته . ومنحه « حجة » تتضمن تبرع سموه له بضيعة من أملاكه الخاصة بمديرية البحيرة مساحتها تسعمائة فدان في « بركة غطاس » أى عن كل شهر قضاء في المعتقل « مائة فدان » . . وهذه الضيعة هي التى أقضى فيها بعض أوقات راحتى الى الآن !

وبمناسبة « بركة غطاس » اذكر اننى قرأت في مذكرات نابليون انه عند مغادرته لمصر في نهاية الحملة الفرنسية بات فيها تلك الليلة التى سبقت يوم اقلاعه من البلاد المصرية الى فرنسا

دخولى مدرسة الحقوق

كانت الثقافة الفرنسية هى اولى الثقافات الأجنبية التى يقبل عليها الناس فى ذلك الحين ، ولما كان والدى قد اتم دراسته فى فرنسا ، وثقف بثقافتها ، فكان طبيعيا أن يختار لنجله هذه الثقافة ، فأرسلنى فى السادسة من عمري الى مدرسة الفرير ، فكان لها الفضل فى اتقانى اللغة الفرنسية ، وقد مكثت بها حتى حصلت منها على (البكالوريا) سنة ١٨٨٩

ولما لم تكن المدارس الأجنبية تعنى بدراسة العربية يومئذ عنايتها بها فى الوقت الحاضر ، فقد كنت أشعر بقصورى فى هذه اللغة اثناء وجودى بها، حتى اذا انتقلت منها الى مدرسة الحقوق بدات عنايتى باتقان اللغة العربية ، خصوصا وقد كان من أساتذتى بعض فطاحل هذه اللغة وآدابها أمثال المرحومين حنفى بك ناصف ، وسلطان محمد بك وعلى ذكر التحاقى بمدرسة الحقوق أذكر هنا فضلا للمرحوم على مبارك باشا ناظر المعارف . فقد كانت سننى وقت حصولى على (البكالوريا) لا تتجاوز الرابعة عشرة ، وكانت السن القانونية للملتحقين بالسنة الأولى فى هذه المدرسة لا تقل عن الخامسة عشرة ، فكان القانون يقضى بحرمانى من دخولها حتى أبلغ هذه السن ، فلما اتصل ذلك بناظر المعارف اذن باستثنائى من هذه القاعدة ، وأصدر أمرا خاصا بقبولى فى هذه المدرسة

مع مصطفى كامل

دخلت مدرسة الحقوق ، وكان من زملائى فى (الفصل) محمد توفيق نسيم وأحمد لطفى السيد ، ومن زملائى فى المدرسة مصطفى كامل ، وعبد الخالق ثروت وكنت وتوفيق نسيم طول سننى الدراسة تتناوب الأولى فى الامتحانات ، فسنة اكون الاول وهو الثانى . وأخرى بالعكس . حتى كان امتحان ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٤ فظفرت بالأولى ، وكان ترتيبه الثانى وقد اشتغلت بالصحافة اثناء دراستى بهذه المدرسة ، فحررت مع مصطفى كامل فى مجلة (المدرسة) التى انشأناها . ثم انشأت مع لطفى السيد مجلة (الشرائع) . وهى مجلة قانونية فكنت أحرر فيها فصولا فى القانون والاقتصاد ، وكنت ميالا بطبعى الى المسائل الاقتصادية

الاهتاف بالدستور

واذكرانى وانا بالسنة الثالثة بالحقوق اشتركت مع مصطفى كامل فى تنظيم مظاهرة للطلبة للمطالبة بمنح البلاد الدستور ، فاجتمعنا اثناء مرور الخديو عباس حلمى أمام المدرسة ، وكانت وقتئذ فى بنائها بشارع عبد العزيز ، فحييناه ، وهتفنا منادين بالدستور فلم يغضب الخديو لهذه المظاهرة ، ولا لهذا الهتاف ، بل ابتسم ورد التحية، واعتبر ذلك تشجيعا خفيا من سموه للطلبة ، وللحركة الوطنية التى كان يرعاها وقد كان الخديو عباس فى ذلك الحين شابا ميالا لتشجيع الشباب . وقد طبع على تشجيع الحركة الوطنية . ولذلك لم يكن غريبا أن يبتسم ، والا يغضب، بل على العكس كان يرى فى تقوية الحركة الوطنية تقوية لعرشه ، وتدعيما لسلطته الشرعية ، اذ كان الهدف هو جلاء المحتلين عن مصر ، وحصولها على حريتها واستقلالها وكذلك نشأنا ونحن طلبة نشعر بأن واجبا الأول حب وطننا وخدمة بلادنا . وحب الوطن يكون بشئين : (١) أن نتمسك بحقوقه ونسعى للحصول عليها (٢) وأن نعمل لتحصيل العلم لنكون جديرين بالاستقلال، بل لنصل بالعلم الى الاستقلال الحقيقى

فى الوظائف الحكومية

تخرجت فى مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٤ . ومع انى كنت اول فرقتى فقد عينت فى وظيفة كاتب بالنيابة بمرتب خمسة جنيهات !

وكان النائب العمومى فى ذلك العهد مسيو لوجريل ، وكان وكيله مصريا معروفا بوطنيته وسمو اخلاقه يدعى حسن عاصم بك (باشا) فمكثت بهذه الوظيفة زمن التمرين ، ولم استنكف من ممارستى لوظيفة صغيرة يمارسها من هم اقل منى تعليما وثقافة ، بل كانت لى تجربة من تجارب الحياة التى لا بد منها

وكان صديقى وزميلى عبد الخالق ثروت الذى كان يسبقنى بسنة قد عين سكرتيرا للجنة المراقبة القضائية ، وسكرتيرا للمستشار القضائى ، وكان مرتبه ١٥ جنيها ، فنقلت بمساعدته الى هذه اللجنة بمرتب (ثمانية جنيهات) ، فقضيت فى هذه الوظيفة سنتين لم يزد مرتبى فيها شيئا ، ولم اتبرم بالحياة على الرغم من ان هذا المرتب لم يكن يكفينى . ثم عينت فى بلدة اتياى البارود فى وظيفة مساعد نيابة بعشرة جنيهات ، وكنت أسكن منزلا بسيطا أعيش فيه عيشة متواضعة . مع ثلاثة غيرة من خريجى الحقوق احدهم صديقى الاستاذ عزيز بك خانكى ، ونقلت منها الى طنطا ، ثم الى المحلة ، ثم عدت الى طنطا

كانت هذه التنقلات فى هذه البلاد الريفية بلا ترقية ، وبمرتب لم يزد عن عشرة جنيهات خلال اربع سنوات . ومع ذلك لم أضق بنفسى معتمدا على الله وعلى انتهاز الفرص !

من ١٠ جنيهات الى ٣٠ جنيها

وذات يوم كنت واقفا فى محطة طنطا ، فسمعت صوت محمد سعيد بك (دولة سعيد باشا رئيس الوزارة فيما بعد) ينادينى ، وكان وقتئذ رئيس نيابة الاسكندرية ، وعضوا فى مجلس البلدية بهذه المدينة بحكم وظيفته ، فعرض على ان انقل معه بالاسكندرية فى وظيفتى التى اشغلها بطنطا ، فوافقت ، ونقلت فى وظيفة (مساعد نيابة) وبمرتبى وهو عشرة جنيهات

وبينما كنت أقوم بعملى يوما قرأت اعلانا فى الجرائد ان وظيفة سكرتير ادارى مجلس

بلدية الاسكندرية ورئيس قسم القضايا فيها معروضة لمسابقة بعد عشرة ايام .
 ومرتب هذه الوظيفة ثلاثون جنيها في الشهر ، فتقدمت الى هذه المسابقة ، وكان
 سنى وقتئذ ٢٣ عاما . وقد تقدم فيها اكثر من خمسين شخصا اكثرهم من المحامين
 الاجانب . وكان موضوع المسابقة الكتابة باللغة الفرنسية فيما يأتى : (هل الافضل ان
 تكون مواصلات المدينة في يد الحكومة ام في يد شركة اهلية ؟)
 فكتبت في هذا الموضوع باسهاب ، ورجحت افضلية الادارة الاهلية لانها تؤدي
 الى اتقان العمل والشعور بالمسئولية ، وبينت ايضا وجهة النظر الخاصة بادارة الحكومة
 كما فصلت كلتا النظريتين
 وفي اليوم التالى لهذه المسابقة سمعت ان اللجنة اعجبت بكتابتي ، واوصت بتعييني
 في الوظيفة . وبذلك ارتفع مرتبى من عشرة جنيهات الى ثلاثين جنيها . . !

مقتل بطرس غالى باشا

مكثت في هذه الوظيفة عشر سنوات عينت خلالها سكرتيرا عاما للبلدية يحل محل
 المدير عند غيابه ، وقد كانت مدة وظيفتي كسكرتير لمجلس البلدية مدة افادتني الشيء
 الكثير وساعدتني على شق طريقى بعد ذلك ، فما البلدية الا حكومة مصفرة تشمل
 كل فروع الادارة التى لها نظائر في الحكومة . وكانت سنة ١٩٠٨ فاختر محمد سعيد
 باشا وزيرا للداخلية في وزارة بطرس غالى باشا . وكان سعد زغلول وزيرا للمعارف
 في هذه الوزارة ، وحسين رشدى وزيرا للحقانية ، واسماعيل سرى باشا للاشغال
 والحربية ، وفخرى باشا للمالية ، وبطرس باشا للرياسة والخارجية
 كانت سنى وقتئذ ٣٣ عاما ، وكان محمد سعيد باشا يوليني ثقته وصداقته ، فانشأ
 في الداخلية منصب سكرتير عام الوزارة ، ونقلنى اليه ، واسند الى اختصاصات
 الوكيل ، وبذلك أصبحت رئيسا لكبار الانجليز التابعين للداخلية كمدير السجون ،
 ومدير مصلحة الصحة والبلديات . وكان لهذه الوزارة مجالس منها المجلس الاعلى
 للبلديات ، وكان يتعقد تحت رياستي فكير على هؤلاء الانجليز ان يحضروا جلسات
 المجلس على هذا الوضع بعد ان كنت مرعوسا لبعضهم . فلما حان موعد الجلسة
 الاولى بعثوا بوكلائهم لحضورها . وادركت ما يرمون اليه ، فأجلت الجلسة لهذا
 السبب ، وحددت موعدا آخر وبعثت الى كل منهم بخطاب لحضور الجلسة القادمة
 وكان مستشار الداخلية وقتئذ رجلا يدعى (مستر شتى) . وكان من عقلاء
 الانجليز ، يحب صداقة المصريين ، ويميل الى تشجيعهم ، ويرى في هذه السياسة
 مصلحة لانجلترا ، فاجتمعت به ، واخبرته بما حدث وهددت بالاستقالة ان لم يحضر
 هؤلاء الموظفون جلسة المجلس القادمة التى حددتها ، فاهتم الرجل بالامر ، وبعث
 اليهم ولاهم على ما فعلوا . ومن ذلك اليوم لم يتخلفوا عن حضور الجلسات !
 قضيت سنتين في هذه الوظيفة . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كنت جالسا ظهرا
 بكتبى فاخطرت بمقتل رئيس الوزارة بطرس غالى باشا على سلم وزارة الخارجية
 مبنى وزارة الحقانية

اشفقت من خطر هذا النبأ ، ووقع عندى موقعا سيئا . واسرعت الى مكان الحادث
 فوجدت الرئيس منطرحا في فناء الوزارة ، وحوله حسين رشدى باشا وعبد الخالق
 ثروت باشا النائب العام ، واحمد فتحى زغلول وكيل الحقانية . ووجدت ابراهيم
 الورداني ، وقد قبض عليه . واستدعى الدكتور سعد الخادم ، فأخذ يسعف الجريح
 وكان في النزاع الاخير ، فحمل الى مستشفى الدكتور ملتون
 وبلخص الحادث في ان بطرس باشا اعتاد ان يخرج من النظارة في الساعة الواحدة
 بعد الظهر . فخرج في ذلك اليوم . وكان يصحبه حسين رشدى باشا ، وثروت باشا

وفتحى زغلول باشا . ثم فارقهم عند السلم الخارجى . وعندما هم بركوب العربة دنا منه الوردانى متظاهرا بأنه يريد أن يرفع اليه عريضة واطلق عليه رصاصتين ، وما كاد يلتفت حتى اطلق عليه أربع رصاصات ، فسقط مضرجا بدمائه بجوار عربته ، وحل الى داخل الوزارة

وكان محمد سعيد ناظر الداخلية (وزير الداخلية) قد ركب قطار الظهر الى الاسكندرية ليقضى راحته الاسبوعية ، فاتصلت توا بمحمد محب باشا مدير الغربية اذ ذاك، وطلبت اليه ان يبلغه بالحادث عند وصوله الى طنطا ليعود الى القاهرة فورا . . ففعل

وقد عز على الخديو عباس ان يقتل رئيس وزرائه ، لما كان يتمتع به من ثقته ومحبة . وذهب الى المستشفى يستفسر عن حالته ، ودخل عليه في غرفته وقبله في وجهه والدموع تملأ عينيه . وكان المصاب قد تنبه قليلا ، فجعل يقول :

— العفو يا أفندينا .. متشكر .. العفو يا أفندينا .. متشكر .. !

وأجريت له عملية جراحية ، ولكن لم تأت الساعة الثامنة مساء حتى قضى نحبه . .

وزارة محمد سعيد

جلست في تلك الليلة — ليلة وفاة رئيس النظار — مع محمد سعيد باشا في منزله ، فقال لى :

— والله طارت الوزارة يا اسماعيل .. !

فقلت له :

— بالعكس .. فانى اتنبأ بأنك رئيس النظار المقبل .. .

وقد حدث في اليوم التالى ما تنبأت به، فعهد اليه الخديو عباس تأليف الوزارة الجديدة ، فكان هو للرئاسة والخارجية والداخلية ، واحمد حشمت باشا للحقانية ، ويوسف سبابا باشا للمالية ، واسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية ، وخرج سعد زغلول باشا وفخرى باشا من الوزارة

وعين نجيب غالى نجل بطرس باشا وكيلا للخارجية ، وانعم عليه بالباشوية، وعينت أنا وكيلا للداخلية ، وانعم على بالباشوية أيضا ، والفيت وظيفة السكرتير العام لهذه النظارة

كتشنر وخطابه أمام الخديو

كان السير الدون غورست في ذلك الحين معتمدا لبريطانيا في مصر . وقد ساءت صحته في أواخر عهده فتوفى يوم ١٣ يولييه سنة ١٩١١ ، وجاءتنا الأنباء على اثر وفاته بتعيين اللورد كتشنر في مصر خلفا له ، وكان وقتئذ في لندن ، فأثار تعيينه قلقا في الدوائر السياسية والوطنية لانه كان رجلا عسكريا ، جاف الطبع ، ويميل الى التدخل في شؤون مصر الداخلية

وقبل حضوره الى مصر في سفينة حربية أرسلت الوكالة البريطانية صورة من الخطاب الذى كان ينوى القاءه أمام الخديو ، واذا به يشتمل على معان تفيد رغبته في التدخل في صميم شؤون مصر

كان هذا الخطاب غريبا ومحرجا للخديو وللوزارة ، فدعا محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا في منزله برمل الاسكندرية للتشاور فيما يكتب للرد على المعتمد البريطانى ، ثم استدعانى سعيد باشا فذهبت اليه ،

واخذنا نتشاور في الأمر لمعالجة الموقف بطريقة لا تضر مصلحة البلاد ، ولا تحملها فوق ما حلت من اعباء الاحتلال وسياسة المحتلين .. وكلفني سعيد باشا بكتابة الرد ، فوضعت بالفرنسية وكان هذا الرد هو الذي القاه الخديو ، واشتمل على كل ما اقتضته الحال من بيان لموقف مصر فيما يختص بحفاظتها على كيانها الداخلي

كتشنر يهدد الخديو بالعزل

على الرغم من رفضنا لتدخل اللورد كتشنر ، وخطابه الذي القاه امام الخديو ، فانه كان لا يابه بذلك ، وكان يتدخل في شؤون مصر الداخلية . وقد كان تدخله مقصودا لمحاربة الخديو وتوطيد سياسة الاحتلال . واذكر انه على اثر تعيينه كتبت جريدة المورنج بوست تقول :

« ان اللورد كتشنر قد عين في هذا المنصب ، لانه من اعظم الذين وضعوا اساس مركزنا في مصر ، واشتغل في عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله .. ان مهمة اللورد كتشنر ان يعيد النظام ، وأن ينشر التمدن مع نحو الارتباك ، وایجاد حكومة جديدة .. »

والحقيقة ان الرجل كان ينزع الى الاصلاح ، ولكنه يتخذ الاصلاح وسيلة لتدعيم الاحتلال ، ونشر النفوذ البريطاني في البلاد

وكانت الاوقاف الاهلية وقتئذ تابعة لديوان يدعى (ديوان الاوقاف) . ولم تكن (نظارة) لها ناظر مسئول ، بل كانت تابعة للخديو راسا . وكان كتشنر قد علم بشراء الاوقاف ارض المطاعنة من ملك الخديو بمبلغ ستين الف جنيه . وقيل اذ ذاك ان هذه الصفقة فيها غبن ، وفيها محاباة للخديو ، فاهتم بالامر ، ولما كانت المسألة دينية شرعية ، فقد سعى كتشنر لدى الباب العالي بمساعدة الامير سعيد حليم الصدر الاعظم في ذلك الحين ، حتى حصل على موافقته وموافقة شيخ الاسلام وكان هذا الامير معروفا بعدائه للخديو .. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد تركت لكتشنر حرية التصرف في الموقف ، فبعث برأيه الى رئيس النظار في تحويل ديوان الاوقاف الى نظارة ، فلما بلغ الخديو ما بعث به المعتمد البريطاني ، قال :

— هذه مسألة دينية ، لا يحق لكتشنر ولا لحكومته التدخل فيها

فكان رد كتشنر :

— اذا كان الخديو لا يريد الموافقة ، فانا اسلم العرش للامير سعيد حليم الصدر الاعظم .. !

واستدعاني اللورد كتشنر لمقابلته في دار الوكالة البريطانية بسبب غياب محمد سعيد باشا في ذلك اليوم بالاسكندرية ، فذهبت اليه ، فما كدت ادخل غرفته ، حتى وجدت القائد العام لجيوش الاحتلال في مصر خارجا من عنده ، فقال لي كتشنر : « هل تدري لماذا كان القائد عندي ؟ ! » . فسكت ، وادركت ما يعنيه من أن ذلك من اجل توقف الخديو في الامر ومعارضته لانشاء النظارة المطلوبة ..

ولما عدت من عنده اخبرت سعيد باشا بما حدث ، ودارت المخابرات بين مصر واستانبول بوساطة سعيد باشا ، وحسين رشدي باشا ، وانتهى الامر بتحويلها الى (نظارة اوقاف) في نوفمبر سنة ١٩١٣ ، واختير احمد حشمت باشا اول ناظر للاوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلها ، والى لها مجلس اعلى . وعدلت الوزارة فاختر احمد حلمي للمعارف ، وسعيد ذو الفقار للمالية ، ومحمد محب باشا للزراعة

كيف عيّنت وزيراً لأول مرة

كانت السياسة البريطانية ترمى الى فصل مصر عن تركيا ، لا حبا في المصريين ، بل خدمة للسياسة الاستعمارية وتدعيما لسياسة الاحتلال

لذلك عمل اللورد كتشنر على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، واعداد قانون نظامى جديد يحل محل النظام القديم الذى وضع سنة ١٨٨٣

وقد صدر القانون الجديد سنة ١٩١٣ وهو يقضى بانشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى ، وتأليف مجلس فى كل مديرية ، واختير مظلوم باشا رئيسا لهذه الجمعية ، وعدلى يكن باشا وكيلها معينا ، وسعد زغلول باشا وكيلها منتخبا

وفى ٢٢ ديسمبر من تلك السنة افتتح الخديو عباس الجمعية بخطاب القاه بنفسه !

وفى ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سقطت وزارة سعيد باشا ، وكان الخديو قد غضب عليه بسبب سكة حديد مربوط التى كانت ملكا لسموه ، والتى باعها سعيد باشا للحكومة المصرية بمبلغ (٣٩٠ الف جنيه) فقط . . وكان الخديو يعتبر هذه الصفقة غير مربحة ، وقد اتهمه بأنه كان يسير تبعا لمشورة كتشنر ، ولا يحفل برأيه . وكانت الحكومة الايطالية قد عرضت على سموه أن تشتريها بمبلغ اكبر من هذا المبلغ لولا موقف سعيد باشا واللورد كتشنر

وقد تولى النظارة بعده حسين رشدى باشا ، فاخترانى ناظرا للزراعة ، فانشأت بها المجلس الفنى الاعلى . وكان الخلاف بين الخديو عباس ، واللورد كتشنر قد بلغ مداه ، وهدده عدة مرات باقصائه عن العرش ، وضيق الخناق عليه ، حتى كانت الحرب العالمية الاولى فكانت الفرصة سانحة للحكومة البريطانية لاعلان عزله ، وأرسلت اليه فى استانبول تمنعه من الحضور الى مصر



السودان بين الانجليز والحديو عباس

تحدثت عن مقتل بطرس غالى باشا رئيس النظار سنة ١٩١٠ ، وكيف كانت مكانته عند الحديو عباس حتى أنه بكى لمصره ، وذهب بنفسه الى المستشفى لزيارته وقبله في وجهه وهو يعانى سكرات الموت

والحق ان بطرس باشا لم يكن خائنا لبلاده ، كما يصوره حادث مقتله ، او على الاقل في اعتقاد قاتله ، فقد كان رحمه الله مخلصا لوطنه مجا الحرية بلاده ، وكانت له مواقف في الوزارة تدل على مبلغ ايمانه بحقوق امته ، ورغبته في خلاصها من الاجنبى

ولو لم يكن بهذه الصفة لما حاز ثقة الحديو عباس الذى كان يشجع الحركة الوطنية والعاملين لها ، ويتمنى ان يكون على رأس امة حرة مستقلة لا يسومها الاحتلال الهوان ولا يهدده المحتلون بالخلع عن اريكة البلاد بين حين وآخر ..!

كانت السياسة الانجليزية تهدف من زمن بعيد الى التدخل في شؤون السودان ، والاشتراك في حكمه ، او على الاصح التفرد بحكمه دون مصر . فعلى اثر انتهاء الحملة السودانية التى اقحم الانجليز انفسهم فيها مع الجيش المصرى ، وكان على المصريين العبء الاعظم من تضحيات في الانفس والاموال كما كان الحال دائما ، اذ لا يمكن ان ننسى ان الجيش المصرى قد ابعد في حوادث الدراويش ، وهو تحت امرة قواد من البريطانيين لم يحسنوا تصريف الامور - وعلى اثر انتهاء تلك الحملة سافر اللورد كرومر سنة ١٨٩٨ الى السودان ، وخطب في (ام درمان) وفي (الخرطوم) خطبتين وضحت فيهما اغراض الحكومة البريطانية - تلك الاغراض التى تضمنتها فيما بعد (اتفاقية السودان) فقد قال اللورد كرومر :

- انى اعد نفسى سعيدا بمقابلتى لكم لاهنكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما اظهره السردار كشنر وضباطه من الحذق في تدبير القتال ، وما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشهامة والثبات

» وقد شاهدتم العلمين الانجليزى والمصرى يخفقان على هذا المكان . وفي هذا اشارة انى انكم ستحكمون في المستقبل بملكة انجلترا وخطيو مصر

» والنائب الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى اودعت فيه جلالة الملكة ، وسمو الحديو تمام ثقتهم

« واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد احكامها من القاهرة ولا من لندن ، بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم ، فلا يجب التعويل على احد غيره ، ولست أشك فى انه يحقق امانكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون ! »
هذا ما قاله اللورد كرومر قبل اتفاقية السودان بعام ، وكان لهذه التصريحات الخطيرة وقع شديد فى جميع الأوساط المصرية ، وأحدثت دهشة عند الخديو وسائر الوطنيين والمسؤولين عن مصير مصر والسودان

اتفاقية السودان

ظهرت آثار تلك التصريحات فى مشروع اتفاقية السودان فيما بعد ، وكانت انجلترا فى ذلك الحين اقوى دولة فى العالم ، وهى الدولة الوحيدة وقتئذ فى توجيه السياسة العالمية ، والتحكم فى مصير الأمم . ولم تكن المبادئ الحديثة التى نسمعها الآن قد خرجت الى الوجود ، وكان احتلالها لمصر ما زال له سلطانه وخطره ، وكان المعتمد البريطانى له السلطة الفعلية فى البلاد ، وكان يتدخل فى الكثير من الشؤون ، كما كان المستشار المالى الانجليزى يحضر جلسات مجلس النظار

وكانت تركيا صاحبة السيادة فى ذلك الزمان فى دور الاحتضار ، وكانت سيادتها اسمية وكان نفوذ انجلترا على ضفاف البسفور يماثل نفوذها على ضفاف النيل فكان من الطبيعى أن تطمع بريطانيا فى مصر ، وأن تجرؤ على التصرف فى اقدارها ان طوعا ، وان كرها . . ولذلك كانت اتفاقية السودان بمثابة املاء من الغاصب القاهر على المغموب العاجز ، ومن القوى الجبار على الضعيف المكبل

وحدث أن زار اللورد كرومر الخديو عباس بعد رحلته فى السودان ، وبعد تلك التصريحات الخطيرة التى القاها على اهاليه ، فأشار فى حديثه معه الى أن اللورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية بعث اليه بمشروع اتفاق انجليزى مصرى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا ومع أن عقد اتفاق سياسى مع مصر على هذا الوجه فيه اعتداء على السيادة التركية الا أن الانجليز لم يأنهوا بها ، لأنها كانت اسمية ، وكانت صاحبة هذه السيادة واهنة القوى ضعيفة الشأن امام الانجليز الاقوياء
وكان مشروع هذه الاتفاقية قد جاء من لندن مكتوبا مهيا للتنفيذ . واستطاعت بريطانيا فى هذه الظروف أن تجبر مصر على قبوله بحذافيره وان يضطر مجلس النظار الى قبوله سنة ١٨٩٩

ومن الغريب أن الانجليز بعد عقد هذه الاتفاقية التى حصلوا فيها على اقحامهم فى حكم السودان ، قد طالبوا مصر بأن تدفع لهم نفقات الجنود الانجليزية فى الحملة السودانية . وقد دفعتها مصر مرغمة . . !

ذكرت كل ما تقدم للتاريخ ، لأنى لم اكن اذ ذاك قد بدأت حياتى العامة ، ولكنى اذا ما ذكرت ذلك ، وذكرت اتفاقية السودان ، أشعر بأن سعى الاخير لبعث سيادة مصر على السودان ، وجعلها وحدة كاملة تحت التاج المصرى - مما كان قاب قوسين أو أدنى - هو سعى يشرفنى اذا ما قارن القارئ ما كنا فيه فى ذلك الحين بما كنا سنفوز به فى مفاوضاتى الأخيرة . . !

اتصالى بالملك فؤاد

كانت سياسة الانجليز فى مصر ترمى الى محاربة التعليم ، وبخاصة التعليم العالى لانه ينير البصائر ، ويدفع المصريين الى محاربة الاحتلال والتمسك بالحرية والاستقلال

ولهذا عندما نجح مشروع انشاء الجامعة المصرية الاهلية سنة ١٩٠٦م يصادف هوى في نفوسهم ، وقام اللورد كرومر يحاربه ، ويدعو الى انشاء الكتاتيب ، وينادى بأن الامة في حاجة الى التعليم الاولى قبل التعليم العالي ، ولكن القائلين بهذا المشروع لم يعبأوا بذلك ، وساروا في طريقهم ، بل انهم استفادوا من الدعوة الى نشر التعليم الاولى وقد تألف مجلس ادارة الجامعة الاهلية ، وكنت أحد اعضائه ، وكان من زملائي فيه المرحومون عبد الخالق ثروت باشا ، ومحمد علوى باشا ، واسماعيل حسنين باشا ومرقس حنا باشا ، وعلى بهجت بك وغيرهم

واجمع اختيارنا لرياسة الجامعة على (الأمير) احمد فؤاد (الملك فؤاد الاول) . وقد صادف ذلك ارتياحا عاما ، لما عرف به من تشجيع المشروعات العلمية والعمرانية . وكان له الفضل في نجاح الجامعة المصرية قبل ان تضم الى الحكومة ، ثم بعد ان ضمت ، وأصبحت بجهوده المشكورة من أكبر الجامعات . ومن جهتي الشخصية يسرني ان اقول أنه كان أول اتصال لى بالمرحوم الملك فؤاد ، هذا الاتصال الذى نما ، وكان له اثره العظيم فيما بعد

سياسة الخديو عباس

تولى الخديو عباس اريكة مصر وهو شاب ، وكان ولا شك وطنيا صميما . ولكن بعض نواحي سياسته وتصرفاته اتاحت للانجليز زيادة التدخل في شؤون مصر

وقد رايت كيف أنه مكن اللورد كتشتر من التدخل في الأوقاف حتى تحولت من ديوان الى وزارة ، وكيف ادى به السعى وراء المادة في مسألة سكة حديد مربوط الى أزمة بينه وبين الانجليز . . . وقد كانت الاشاعات عن تقرب الخديو من الألمان ومساعدته للطلليان وتشجيعه للحركات المعادية للانجليز ، وجمع الطوائف حوله ، مما اخافهم منه ، وكان له اثره بعد ذلك في اقصائه عن العرش

وكان مما نبه الانجليز الى الخديو عباس ، وزاد في حذرهم منه تلك الرحلة التى قام بها في الوجه البحرى سنة ١٩١٤ ، وكنت وقتئذ ناظرا (وزيرا) للزراعة في وزارة رشدى باشا

فقد أعدت هذه الرحلة اعدادا ضخما ، ووضع لها برنامج حافل بالاستقبالات والمظاهرات في كثير من المدن ، وتقرر ان يتناوب النظار (الوزراء) ورئيسهم مرافقة الخديو ، وقسمت الرحلة الى مناطق ، وكان من نصيبي ان اكون في معيته من ايتاي البارود الى الاسكندرية وكنت وقتئذ أتمتع بثقته ، بل بعطفه

وحدث قبيل هذه الرحلة ان عرض مشروع قانون الجمعيات التعاونية الزراعية على الجمعية التشريعية . وكان فريق من الاعضاء على رأسهم المرحوم سعد زغلول باشا معارضين في هذا المشروع . وكانت وجهة الخلاف في تقرير رقابة الحكومة على الجمعيات التعاونية ، فذهبت للدفاع عن رأى الحكومة في وجوب رقابتها على هذه الجمعيات كما هو الشأن في البلاد الأخرى ، واستطعت ان أفوز بموافقة الأغلبية

كان هذا الفوز مما اغتبطت به كثيرا لاعتقادي بفائدته للمصلحة العامة ولأن رأى العام كان قد اهتم الاهتمام كله للموضوع ، وقد ظهرت آثار هذا الاغتياب على وجهي عند مقابلي للخديو في ايتاي البارود فسألني سموه عن سبب انشراحي واغتيابي فأجبت :

— ذلك يا أفندينا لأن حكومتكم قد فازت اليوم بمطلبها فيما يتعلق برقابتها على الجمعيات التعاونية

و كنت أنتظر من سموه أن يتتهج بهذا الفوز ، وأن يهنئ وزيره على نجاحه ، ولكنه كان على العكس من ذلك ، ما كدت أتم عبارتي حتى عبس في وجهي وقال :
— وماذا فعل سعد زغلول ! ؟
وسكت .. وأدركت من ذلك أنه كان عالما بما بيته المعارضة في هذا الموضوع ، وقد بقي عابسا فترة من الزمان !..

أغا خان وعرش مصر

سافر الخديو عباس إلى استانبول في صيف ذلك العام ، وقبل أن تقوم الحرب العالمية بقليل . وسافرت إلى فيشي ، وصادف أن كان معي سعد زغلول باشا ومصطفى فهمي باشا وكثيرون غيرهما . وأعلنت الحرب الكبرى وقتئذ ، فبعث الخديو يستدعيني من فيشي إلى استانبول فلم أستطع السفر إليه في هذه الظروف . وتوقعت أن الانجليز سوف ينتهزون فرصة قيام الحرب لاقتصائه عن عرش مصر . وقد صح بعد ذلك ما توقعته ، فمنعوه من العودة ثم أعلنوا خلعه ، وكان أغا خان قد حضر لمصر في ذلك الحين ، فأشيع أنه هو المرشح لعرش البلاد ، وإن الانجليز سيختارونه ملكا عليها ولكن هذه الإشاعة لم يكن لها نصيب من الصحة ، واختير السلطان حسين كامل ، وأعلنت الحماية على مصر ، على نحو ما هو معروف

الرقى الصناعي

وكان المرحوم حسين رشدي باشا صديقا لى ، وقد زاملته في الوزارة في المدة التي توليت فيها وزارة الزراعة ، ثم وزارة الأوقاف . فلما استقلت منها أثناء الحرب وصرت بعيدا عن قيود الحكومة أراد أن يستفيد من تجاربي ، فاختارني رئيسا للجنة التجارة والصناعة ، وكان الغرض منها ترقية الشؤون الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعة ، لأن مصر في ذلك الحين كانت مكتفية بثروتها الزراعية ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها على الرغم من أن الانجليز كانوا يضعون في سبيلها العقبات ، وقد وضعت تقريرا هاما عن الصناعة والتجارة في مصر والنظام الذي يجب أن يقوم لأحياء الصناعات المصرية وترقيتها ، وكان هذا التقرير هو الدستور الذي قامت عليه مصلحة التجارة والصناعة ، ثم وزارة التجارة والصناعة فيما بعد . وقد تضمن نظاما جديدا للضريبة الجمركية جعلها على صورة تحمي الصناعات المصرية من المنافسة الأجنبية . وكانت هذه الحماية هي أساس الرقى الباهر الذي وصلت إليه هذه الصناعات حتى أصبحت الثروة الصناعية في مصر ذات مكانة لا تقل في أهميتها عن مكانة الثروة الزراعية ، وقد كانت مصر إلى ذلك الحين بلدا زراعيا فقط

محمد سيد احمد باشا جد اسماعيل
صدقي باشا لوالدته ، ورئيس
ديوان الامير محمد سعيد



احمد شكرى باشا والد اسماعيل
صدقي باشا .. كان وكيلًا لوزارة
الداخلية في عهد اسماعيل وتوفيق



اسماعيل صدقي باشا في سن
العشرين .. حينما كان في وظيفة
مساعد نيابة في بلدة ايتاي البارود



صدقي باشا بين طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق ، الجالسون من اليسار: حمد توفيق نسيم ، فمحمد زكي ، فاحمد لطفى السيد ، فمحمد بيومي ، فمحمد عبد الهادى الجندى .. والواقفون من اليسار : محمود الطوير ، فمحمد فهمي ، فاسماعيل صدقي ، فبيومي محمد ، فتوفيق حقي ، فاسماعيل الحكيم



اسماعيل صدقي باشا في سنة ١٨٩٤ حين نال ليسانس الحقوق ، وقد وقف بين بعض زملائه ، وهم الواقفون من اليسار الى اليمين : محمود عبد الغفار ، فاسماعيل صدقي ، فمحمد عبد الهادى الجندى ، فمحمود الطوير ، فمحمد بيومي .. والجالسون من اليسار: احمد لطفى السيد ، فمحمد زكي، فتوفيق حقي

اشتراكي في الجهاد الوطني

وقفت رحي الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ ، وخذت نيرانها بعد ان اشتعلت اربع سنوات دكت فيها عامر المدن والقرى ، واهلكت ملايين الانفس . واذيعت مبادئ ولسون الاربعة عشر - تلك المبادئ الحرة التى تنص على ان كل امة مهما صغرت لها الحق فى اختيار مصيرها ، وتقرير الحكم الذى ترضاه بمحض ارادتها وحريتها لبثت مصر فى انتظار تطبيق هذه المبادئ عليها بعد ان زالت غمة الحرب ، ورفرف السلام على العالم . وكانت قد قامت بمساعداتها العظيمة للحلفاء فى خلال الحرب ، ومنيت بسببهم بمتابعت شتى . وعلى الرغم من اعتراف الانجليز بهذه المساعدات ، فانهم لم يفوا بوعودهم لها ، ولم تتغير الحال

كنت وقتئذ خارج الحكم اشتغل بالاقتصاد العام ، فوجدت من واجبي نحو وطنى فى هذه الظروف ان اتقدم لخدمته ، واسعى مع الساعين للحصول على حقوقه ، فبدأت بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنتها مطالب مصر من انجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات . . . وكان الوفد المصرى وقتئذ فى دور التأليف ، وحدث اننى كنت فى الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا ، فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون ، وفكرنا فيما يجب ان يعمل ، وراينا من جهتنا ان نقوم بواجب الجهاد . فاتصل بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه ، فبعث الينا ، واجتمعنا به فى فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الاتفاق على ان نتعاون معا فى الوفد المصرى

أصبحت منذ ذلك الحين عضوا فى الوفد ، فقدمت اليه المذكرة الفرنسية ، فناقشها ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة بعد شئ من التنقيح فى بعض نواحيها وتلخيصها هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح بفرساي

لا بد من قارعة

كانت اعمالنا فى مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وكان الشعور الوطنى متحفزا ، ولكن لم تكن هناك اية حركة منا تلتف انظار العالم ، ففى احدى جلسات الوفد قلت لاخوانى :

- انى اشعر ان مساعينا الحالية لا نتيجة لها ما لم يصحبها شئ يلفت الانظار . .

فقال سعد باشا :

- وماذا تعنى . . ؟

قال لطفى السيد :

— يعنى ان تقوم فى البلاد قارة !

فقال سعد بلهجتة المعهودة التى كان يقلب فيها القاف كافا :
— كارة .. ماذا ؟

قلت : اعتقد ياباشا اننا لا نصل الى حقوقنا بالكلام ...

فسكت رحمه الله .. وحدث فى نفس اليوم اننا كنا مدعوين الى حفلة خيرية بالاوبرا الملكية وكنا وسائر اعضاء الوفد فى تلك الايام نتغدى معه على مائدته يوميا ، وكان معاشرنا انيسا لطيفا ، وكان عطفه علينا كبيرا . وفى المساء ذهبنا معا الى الاوبرا ، وما كدنا نهل عليها ، وندخل بابها حتى دوت ارجاؤها بالهتاف والتصفيق ، واستقبلنا استقبالا باهرا دهش منه سعد باشا ، وقال لى فى المقصورة التى كنت فيها معه :

— بارك الله فى هذه الامة .. حقا يا اسماعيل .. لا بد من قارة .. !

ومن هذه الليلة بدأت الثورة الوطنية

انذار بريطانى !

كانت وزارة دولة حسين رشدى باشا فى الحكم وقد طلبت التصريح لنا بالسفر لمؤتمر الصلح فلم يوافق الانجليز ، ورات الوزارة أن تستقيل لهذا السبب، وظل الوفد يحاول السماح له بالسفر ، فلم يظفر بنتيجة، وتضامن مع الوفد المصرى جميع الوزراء السابقين وسائر الرجال ذوى الكفاية لادارة البلاد ، وامتنعوا عن الاشتراك فى تأليف اية وزارة ، وبقيت البلاد بلا حكومة مدة من الزمان ، وكان لثروت باشا فى ذلك موقف رائع ، وان لم يكن موقفه الاوحد

وقد كانت مصر وقتئذ تحت الاحكام العسكرية ، فاستدعانا — نحن رجال الوفد المصرى — القائد العام للقوات البريطانية بفندق سافوى يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان هذا الفندق فى المكان الذى تقوم فيه عمارة بهلر فى شارع قصر النيل ، والقى علينا البلاغ التالى بالانكليزية :

« علمت انكم تضعون مسألة الحماية موضع المناقشة، وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تأليف الوزارة

» وحيث أن البلاد تحت الاحكام العسكرية ، لهذا يلزمنى أن أنذركم ان اى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الاحكام »

وبعد أن اتم جنباه تلاوة هذا البلاغ هم سعد زغلول باشا بمناقشته ، فصاح :

— لا مناقشة No discussion

وتركنا ، وانصرف ...

انصرفنا من « سافوى » ، وعدنا مع سعد الى منزله ، وحررنا برقية الى « رئيس الحكومة البريطانية » ردا على هذا الانذار جاء فيها :

« تعلمون أن وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقلالها على سفر الوفد قبلت استقلالها نهائيا . وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج من هذه السياسة ان اعظم رجال مصر اهلية لادارة البلاد فى هذه الايام قد رفضوا تأليف وزارة تعارض مشيئة الامة التى اجمعت على طلب الاستقلال

» فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا هؤلاء فى مركز حرج أمام ضمائرهم وامتهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى

تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . وقد اندرنا السلطة اليوم ، وتوعدنا بأشد العقاب العسكري ، وهى لاتجهل أننا نطلب لبلادنا الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك !

«وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجلب سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد ، فیرتاح بال الشعب » !

الاعتقال فى مالطة

اتخذت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر من رفع هذه البرقية الى رئيس حكومة لندن مبررا لاستعمال القوة ، وظنت انها بذلك ترهب المصريين ، وتزعزع عقيدتهم فى عدالة قضيتهم ..

وفى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ كنت اجلس الى مكتبى فى غرفة مجاورة لمكتب سعد زغلول بمنزله ، وكنت مشغولا بالكتابة ، فجاءنى خادم الدار ينبئنى بحضور ضابط انجليزى ، فابلغت سعد باشا ، ثم قابلت الضابط فسألنى عن اسمى . ثم سأل عن سعد باشا فأوصلته اليه . ثم سرت الى مكتبى ، واسررت الى جورج افندى دومانى بجمع الاوراق واخفاؤها

وكان الضابط قد طلب من سعد باشا ان يركب عربة عسكرية، ثم دعانى الى ركوب عربة اخرى ، وذهب بنا الى ثكنة قصر النيل . وفى الوقت نفسه كانوا قد قبضوا على محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، وخصصوا لكل منا غرفة

امضينا ليلتنا فى هذه الثكنة . وفى الصباح طلبوا منا ان نستحضر من منازلنا ما يلزم لبضعة أشهر من امتعة وملابس ، وسمحوا لكل منا باصطحاب خادم .. واركبونا سيارات عسكرية نقلتنا الى المحطة حيث كانت عربة خاصة فى انتظارنا ، فسار بنا القطار الى الناحية الشرقية

التدريب على الغرق

لم تكن نعلم اين يكون منفانا ، فلما وصلنا الى الاسماعيلية واتجه بنا القطار نحو بور سعيد تنفسنا الصعداء لاننا كنا نخشى ان يذهبوا بنا الى الهند أو جزر الاوقيانوس أو جنوب افريقيا . ثم اركبونا الباخرة « كاليدونيا » فسارت بنا حتى اجتازت تمثال ديلسبس ، ودخلت البحر الابيض .. وفى هذه الاثناء صعد اليانا الضابط المكلف بحراستنا ، وأفهمنا ان وجهتنا « مالطة »

سارت بنا الباخرة . وفى الساعة التى احتزنا فيها المياه المصرية قيل لنا ان البحر الابيض المتوسط مملوء بالالغام التى بثها الألمان لبواخر الحلفاء ، كما قيل لنا انه يجب ان نكون دائما على استعداد لكى ننجو بانفسنا فى حالة حدوث انفجار، وأخذوا يدرّبوننا مع الجنود على طرق النجاة ، فكانوا يعطون كلا منا طوقا من الفلين ، ويرشدونه الى مكانه فى قارب النجاة المعين لنزوله فى حالة حدوث انفجار فى الباخرة ، ثم يمثلون لنا رواية الفرق بجميع ادوارها

مرت رحلة البحر فى امان .. ووصلنا الى مالطة ، فنقلنا الى حصن عسكري ..

وقد كانت حياتنا فى هذه الجزيرة محوطة بالاحترام والتكريم ، وقد سمحوا لنا بالرياضة والقراءة ، وأعطونا نوعا من الحرية لم يكن لغيرنا من المعتقلين ، واختارنا لنا

طاهيا المانيا يدعى « ماربورج » كان له مطعم معروف بالقاهرة ، واعتقل خلال الحرب مع غيره من الالمان ، ولم تكن ندرى ما حدث في مصر بعد خروجنا منها . ولكن في آخر الامر وبعد اشتداد الحال علمنا بها من بعض التلغرافات التي كانت تنتشر في مالطة فتفاءلنا بما سيكون اليه المصير

الافراج عنا

رات انجلترا ان لا سبيل الى الاستمرار في هذه السياسة التي نتج عنها قيام ثورة خطيرة في البلاد ، فعدلت عنها، واعلنت الافراج عنا يوم ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .. وكنا وقتئذ جالسين نحن الاربعة في معتقلنا نتجاذب اطراف الحديث ، فدخل علينا ضابط بريطاني ، وقال لنا :

— استعدوا للسفر غدا ، فقد اطلق سراحكم ، وسمح لكم بالذهاب الى باريس اغتبطنا بهذه البشرى ايما اغتباط ، وحزنا امتعنا .. وكم كانت دهشتنا حينما صعدنا الباخرة ، فوجدنا اخواننا من أعضاء الوفد المصري الذين خلفناهم وراءنا في مصر موجودين على ظهر الباخرة ، ومتأهبين لاصطحابنا الى باريس فتعانقنا وسافرنا لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح . . !



لماذا اختلف مع الوفد في باريس؟

ذهبنا الى باريس بعد الافراج عنا من معتقلنا في مالطة في ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ،
لنشترك في مؤتمر السلام ، وقد قدمنا طلبا اليه فرفضه . وقد استقبلنا هذا المؤتمر
بنشر بيان جاء فيه أنه من ضمن ما سيفرض على المانيا اعترافها بالحماية البريطانية
على مصر . وكان استقبالا غير كريم اشعرنا لأول وهلة بنذير الفشل

ومن غريب ما يذكر هنا أن سعد باشا رئيس الوفد المصري ذهب عند وصولنا بنفسه
الى مقر كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر ، وترك له بطاقة باسمه ، فلم يجيبوا على هذه
المعاملة ما عدا واحدا منهم هو السنيور أورلاندو رئيس الحكومة الإيطالية وقتئذ

ومع أن خطة هؤلاء المؤتمرين كانت تجاهلنا ، فان ذلك لم يمنعنا من تقديم المذكرة
الفرنسية التي تحدثت عنها في المقال السابق ، والتي تتضمن عدالة مطالبنا

وقد اتجهت خطتنا على أثر ذلك الى نشر الدعاية الواسعة النطاق سواء اكان ذلك
عن طريق الصحف أم عن طريق التعرف الى رجال السياسة حتى من غير أعضاء المؤتمر .
وكان لي في ذلك دور ذو شأن رشحتني له معرفتي بباريس واجادتي للغة الفرنسية ،
وكثرة اتصالي بالعربيين ومعرفتي للكثيرين منهم

وفي ذلك الحين كانت الصحافة في فرنسا مقيدة بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية
أو - بعبارة أصح - بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية

وقد تذكرت هذا الوضع بمناسبة ما صادفته دولة محمود فهمى النقراشي باشا ووفده
في نيويورك !

ولذلك لما كتبت وقتئذ مقالا في جريدة الطان الفرنسية التي هي لسان حال وزارة
الخارجية الفرنسية اعتبر ذلك فوزا عظيما ، وعلمت من بعض الفرنسيين الذين هنا ونى
على المقال أنه أحدث أثرا بالغا في أروقة مؤتمر السلام

ومكثت في باريس أعمل في الوفد المصري برياسة سعد باشا ، الى ان وجدت آرائى
في تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه . لأننى كنت وما زلت لا أميل الى تحكيم
العواطف ، بل ان خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمى الى الوصول الى
النتائج ، فانفصلت عن الوفد ، وعدت الى مصر ، وتبعنى بعض أعضائه

قيل وقتئذ اننى فصلت من الوفد ولم استقل ، ونسبوا الى اننى ذهبت الى لندن
واتفقت مع بعض الساسة الانجليز . والواقع ان ذلك لم يحصل بدليل أنه على اثر عودتى

الى القاهرة ، واشترأكى بلا تردد فى الحركة الوطنية ، بعث الى القائد العام لجيش الاحتلال ، والزمنى بأن أسافر الى احدى ضياعى بعيدا عن القاهرة بحيث تكون اقامتى فى احدى القرى التى تبعد عن اية مدينة بما لا يقل عن ستة كيلومترات ، فاخترت الإقامة فى بلدى (الغرب) ، وبقيت معتقلا بها الى أن طلب عدلى باشا من اللورد ملتر حينما جاء فى لجنة التحقيق ، الافراج عنى . . وقد اذعت فى هذه الأثناء تكذيبا لما نسبته البعض قلت فيه :

« ان الخبر الذى من مقتضاه اننى ذهبت الى لندن ، وقابلت فيه السر رونالد جراهام مكذوب ، فضلا عن كونى لم اكن عضوا فى اللجنة الفرعية التى كان الوفد قد رأى أيفادها الى لندن بناء على طلب الرئيس

» واما الخبر القائل بأننى طلبت المفاوضة مع انجلترا على أساس الاستقلال الداخلى ، وطرقت أبوابا كان الوفد يرى عدم طرقتها ، ، وان لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك فقول غير صحيح . وانى انتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة »

مفاوضات عدلى - كيرزون

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ تألفت وزارة عدلى يكن باشا الاولى . وكانت اول وزارة سياسية منذ استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة سنة ١٩١٩ ، وقد اختير عدلى باشا رئيسا ، وحسين رشدى باشا نائبا للرئيس ، وعبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية ، واخترت انا وزيرا للمالية ، وجعفر ولى باشا وزيرا للمعارف ، واحمد مدحت يكن باشا وزيرا للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وزيرا للاشغال والحربية والبحرية ، واحمد زيور باشا وزيرا للمواصلات ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للحقانية ، ونجيب بطرس غالى باشا وزيرا للزراعة

وأهم ما جاء فى برنامج هذه الوزارة أنها « ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا للوصول الى اتفاق يحقق استقلال مصر »

قوبل تأليف هذه الوزارة من سعد باشا وأعضاء الوفد وسائر أفراد الأمة بالتأييد وعاد اتحاد الأمة الى ما كان عليه ، وعاد سعد واخوانه من باريس ، واستقبل استقبالاً وطنيا حافلا لا نظير له . وأخذت الوزارة فى الاستعداد لمفاوضة الانجليز ، وذلك بتأليف وفد رسمى برئاسة رئيس الحكومة وعضوية زعماء الأمة

الخلاف على الرئاسة !

وهنا كان الخلاف بين الوزارة وسعد باشا . فقد طلب سعد أولا - أن تكون رئاسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون أغلبية هذا الوفد من فريقه

وكان ردنا على سعد باشا وقتئذ فى هاتين المسألتين ، أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرعوسا فى هيئة تتفاوض مع حكومة اخرى ، فضلا عن أن التصرف فى المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة

وأما من جهة أغلبية الوفد ، فان المسألة ليست تحقيق أغلبية لجانب على جانب آخر ، لأننا نمضى فى المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد . وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات

ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأي ، واختلفنا معا ، وانقسمت الأمة بعد اتحادها وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير ، والكثير جدا ... مضت الوزارة في خطتها ، وتآلف وفد المفاوضة مع اللورد كيرزون . وكان مقسما الى عدة لجان :

- ١ - اللجنة السياسية برئاسة عدلى باشا وعضوية : حسين رشدي باشا ، واسماعيل صدقي ، ومحمد شفيق باشا ، وطلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا
- ٢ - اللجنة المالية برئاسة اسماعيل صدقي ، وعضوية : محمد أبو الفتوح باشا ، وفؤاد سلطان بك ، ويوسف نحاس بك
- ٣ - اللجنة القضائية برئاسة حسين رشدي باشا ، وعضوية : طلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا ، وعبد الحميد بدوي بك ، وعبد الحميد مصطفى بك ، واحمد أمين بك ، ومحمد محمود خليل بك ، وتوفيق دوس بك
- ٤ - اللجنة الحربية ، وقوامها : محمود عزمي باشا ، ومحمود حلمي بك
- ٥ - اللجنة الهندسية برئاسة محمد شفيق باشا ، وأعضاؤها : عبد المجيد عمر بك ومحمود سامي بك ، ومحمود فايد بك ، وسكرتيرها عبد القوى افندي احمد

لماذا قطعنا المفاوضة ؟

سافر هذا الوفد الرسمي المصري الى لندن ، وجرت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون أربعة أشهر .. وبعد هذه المفاوضات الطويلة خرج علينا الانجليز بمشروع لا يحقق مطالب مصر ، ولا يحل المسألة المصرية ، فرفضناه وقطعنا المفاوضة . وكان ردنا عليه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بما يتلخص في الوثيقة المشرفة الآتية :

« اطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمه اللورد كيرزون الى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التي تبادلناها منذ أربعة أشهر نفس النصوص والصيغ التي عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

« فغن المسألة العسكرية ، وهي ذات أهمية كبرى ، استبقى المشروع الحل الذي قاومناه أشد المقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع في مرماه بما جعله أشد وطأة

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهي المسألة الوحيدة التي عدلت فيها الصيغة الاولى التي كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد احاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمي . اذ لا يتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية اذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي ، فإن ذلك معناه أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة في ادارة الأمور الخارجية .. ومن جهة أخرى ، فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا الى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة الى النص عليها في المعاهدة

وأما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالي والقضائي ، وبتدخلهما في ادارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الاجنبية تدخلا قد يصل الى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فاننا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنا ابدأه من الاعتراضات في مذكراتنا

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد من توجيه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا بتاتا ، فإن هذه النصوص لا تكفل

لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل

» . . . وان روح المسألة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاوض بنجاح المفاوضات ، ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية »

هذا هو ملخص الوثيقة التى رددنا بها على مشروع كرزون ، وهى احدى الوثائق المشرفة التى تترجم عن موقفنا فى هذه المفاوضات ، وتنفى كل ما يقال عنا من أننا كنا نمالئ الانجليز . . !

وربما يكون من الطريف أن أذكر هنا المقارنة بين نوعين من الاستقبال الوطنى : أحدهما خصصنا به من جانب طلبة البعثات المصرية فى لندن أثناء هذه المفاوضات ، والثانى استقبال الجالية الايرلندية للوفد الايرلندى الذى كان يتفاوض فى نفس الوقت مع لويد جورج على مصير ايرلندا ، فقد كان استقبال هؤلاء الطلبة المصريين لنا استقبالا سيئا ، بينما كان استقبال الايرلنديين لديفاليرا وصحبه الذى رآناه بعد أيام فى شارع وايت هول ، استقبالا وطنيا مشجعا . فقد اكتظ هذا الشارع والشوارع المجاورة له بجماهير من الجالية الايرلندية نساء ورجالا ، كانوا راكعين على ركبهم فى خشوع يتلون الدعوات والصلوات بنغمات عالية لنجاح ديفاليرا ، ولافهام لويد جورج ما يعلقه الايرلنديون على مطالب ايرلندا . ولم تكن مطالبنا نحن الا تلك التى اتفق عليها فى مصر ، ولكن هؤلاء الايرلنديين كانوا — على خلاف ما فى مصر — يعنون بالمبادئ لا بالأشخاص !



كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير؟

استقالت وزارة عدلى باشا بعد عودتنا من لندن على اثر فشل المفاوضات مع كرزون ، وبقيت البلاد مدة بلا وزارة ، ورأى اللورد اللنبى المندوب السامى وقتئذ أن لا بد من تغيير السياسة البريطانية فى مصر التى تقوم على العنف واغتصاب حقوق البلاد ، ونزع الى سياسة المسالمة والتفاهم ، واتصل بعدلى باشا وثروت باشا وبى هذا الاتجاه الجديد ، واجتمعنا نحن الثلاثة وتشاورنا فى الأمر، ثم حدثت مقابلات بيننا وبين اللورد اللنبى ووجدنا منه استعدادا طيبا لوضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن يقيد مصر بشيء

واخفى سعادته عن الموظفين الانجليز فى مصر ما يدور بيننا وبينه لعلمه أنهم يعارضون فى كل سياسة ترمى الى اضعاف النفوذ البريطانى فى مصر ، لأنها خطر على وظائفهم . ولكنه وجد ضالته فى ثلاثة منهم كانوا محل ثقته ، واستطاع أن يستعين بمشورتهم وهم : السير موريس شلدن ايموس مستشار الحقانية ، والسير رجنلد باترسون مستشار المالية ، والجنرال كلايتن مستشار الداخلية

وبعد ما كفل سعادته مساعدة هؤلاء الثلاثة اتجه الى البحث عن عقلاء كبار الاوربيين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم فى تأييد سياسته ، لأنه كان موقنا أن كل عمل يعمل فى مصر لا يكلل بالنجاح الذى يبغيه الا اذا رضى عنه الاوربيون من أصحاب المصالح ، فبدأ جنباه بالبارون (فرمن فان دى بوش) الذى كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة يومئذ ، فدعاه الى زيارته ، وافضى اليه برغبته فى السياسة الجديدة التى يود انتهاجها فى مصر ، فوافقه البارون فرمن، وارتاح اللورد الى هذه الموافقة وكان البارون فرمن يتمتع بثقة (السلطان فؤاد) وصداقته

ودارت المحادثات بيننا نحن الاثنين : « ثروت ، وصدقى » من جهة ، وبين اللورد اللنبى ، واذا ما قلت (ثروت وصدقى) فانى أقول اننا كنا على اتصال بعدلى باشا وارشاد منه فى كل الادوار وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت تحرير هذا المشروع باللغة الفرنسية

وقد اتفقنا مع اللورد اللنبى على أن يقدمه الى حكومته، وان تصرح به على ان يكون هذا التصريح من جانب انجلترا وحدها حتى اذا ما تفاهمنا بعد ذلك على اوضاع جديدة تحقق اهداف البلد تماما دخلنا عليها احرارا غير مقيدين

واهم ما جاء فى هذا المشروع :

١ - اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية

٢ - الغاء الاحكام العرفية التى اعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤

كل هذا مع احتفاظ انجلترا بتأمين المواصلات البريطانية، والدفاع عن مصر من كل اعتداء خارجى ، وحماية الأجانب ، ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى ابرام اتفاقية بين مصر وانجلترا ..

وفى اوائل يناير سنة ١٩٢٢ سافر اللورد اللبى الى لندن وبرفته المستشارون الانجليز الثلاثة لأقناع حكومتهم بهذه الخطوة، وقد صادف سعى اللبى مقاومة فى أروقة رئاسة الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية ، وبعد تباطؤ وتردد وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه فى ٢٨ فبراير من تلك السنة ، ثم قدمته الى مجلس العموم ، فناقشه . وفى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذى ترتب عليه ان أصبح السلطان فؤاد ملكا ..

التآمر على حياة ثروت

لما سافر اللورد اللبى الى لندن مع المستشارين الانجليز لعرض مشروع تصريح ٢٨ فبراير كنا نترقب أخبار لندن لنطمئن على هذا المشروع، الذى نود له النجاح، وذات ليلة ، كنت جالسا فى نادى محمد على ليلا ، فخاطبني بالتليفون ثروت باشا وطلب منى ان احضر اليه ، فقلت له ليس عندي عربية ، فاما ان تحضر انت او ترسل الى بعربتك، فقال ان عربتي غير موجودة معى . ولا بد من حضورك لأمر هام . فخرجت من النادى ، وركبت عربية أجرة ، ووصلت اليه ، فأنبأني بأن الوزير المفوض وهو وكيل اللبى جاءه بأخر الأنباء وهى تلخص فى ان اللورد اللبى انتهى تقريبا الى اليأس من النجاح فى مهمته وانه حتى هذه الساعة لم يستطع مقابلة لويد جورج .. وطلب منى ان اذهب الى سراى عابدين لابلاغ ذلك لعظمة السلطان فؤاد فقلت له « بل اذهب انت لانك اقدم منى وانت المقدم » فرفض ، فأصررت ، وأصر هو على ذهابى الى عابدين . ولم أكن اعلم شيئا ، وقال سأخبرك فيما بعد بشيء من التفصيل يتعلق بما نحن فيه ، وأخبرنى ان العربية التى وصلت بها ستحملنى الى عابدين لانه أمر ببقائها وصلت الى عابدين ، والتمست مقابلة عظمة (السلطان) فؤاد فسمح لى بها حالا ، وأخبرته ما أبلغنى اياه ثروت باشا فقال لى : « لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها .. ! »

وخرجت من عنده ، وعدت الى ثروت باشا . فعلمت انه فى الوقت الذى كنت اقابل فيه السلطان قبض البوليس على جماعة كانت تريد اغتيال ثروت باشا عند كوبرى قصر النيل حينما يمر بعربته ، وقد اتصل به نأيا هذه المؤامرة . ولذلك طلبنى اليه ، ولم يرسل عربته ، وبعثنى الى (عابدين) دون ان يذهب هو لهذا السبب مطمئنا الى ان الجناة لا يرشددهم الى القيام بتنفيذ مؤامرتهم الا معرفتهم لشكل عربية ثروت باشا .. !

اشتراكى فى وزارة ثروت

كان لى الشرف ان اكون احد واضعى تصريح ٢٨ فبراير . ثم كان لى الشرف ان اكون عضوا فى وزارة ثروت باشا التى اعلنت استقلال مصر ، بعد اعلان هذا التصريح بخمسة عشر يوما

فقد صدر امر عظمة السلطان الى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة في اول مارس من تلك السنة ، فتألفت برياسته ، ومن حضرات الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صدقى باشا (وزيراً للمالية) ، وابراهيم فتحى باشا (وزيراً للحربية والبحرية) وجعفر ولى باشا (وزيراً للأوقاف) ، ومصطفى ماهر باشا (وزيراً للمعارف) ، ومحمد شكرى باشا (وزيراً للزراعة) ومصطفى فتحى باشا (وزيراً للحقانية) وحسين واصف باشا (وزيراً للأشغال) وواصف سميك باشا (وزيراً للمواصلات) . . وكان الأساس الذى قبلنا عليه الوزارة فى ذلك الحين هو تصريح ٢٨ فبراير الذى أحدث فى الحالة السياسية تغييراً كلياً

ومما يجب أن يسجل للتاريخ أن جميع المحبين لمصلحة البلاد قد وقع منهم هذا التصريح موقعا حسنا اذ اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من أطوار حياتها السياسية ، وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطنى كان لها أثرها ، ودلت الحوادث فيما بعد على أن هذا التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات ، وفتح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا ، وأن تضع لنفسها دستورا على أحدث المبادئ الدستورية ، وأن تتصرف فى شئونها كدولة مستقلة ذات سيادة

لجنة الدستور

ومع أننا قمنا بما قمنا به فى هذا السبيل من خدمة وطنية دفعت المسألة المصرية مرحلة الى الامام ، فان وزارة ثروت باشا لقيت نقدا من خصومها السياسيين ، على انها لم تكثر بنقد الناقدين ، ولا معارضة المعارضين ، فسارت فى طريقها ، واخذت تدعو ذوى الكفائات من جميع الهيئات للاشتراك فى وضع الدستور، فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ، فمضت الوزارة فى خطتها ، واختارت لجنة من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون ، والرؤساء الروحانيين والاعيان. وكان رئيس هذه اللجنة حسين رشدى باشا ونائب الرئيس احمد حشمت باشا

وعلى الرغم من مكانة أعضاء هذه اللجنة ، فقد سمىها المعارضة (لجنة الاشقياء) وكانوا يرون أن يتولى وضع الدستور (جمعية وطنية) تنتخب لهذا الغرض

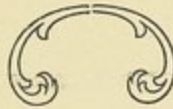
وهنا أحب أن أقول أن فكرة الجمعية الوطنية لم نأخذ بها لأن البلاد التى وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت فى ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية ، وحلت محلها سلطة مؤقتة على نحو ما حدث فى الثورة الفرنسية . وقد جرى العرف فى مصر على أن تصدر القوانين من ولى الامر وحده سواء اكان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر فى وضع النظام الديمقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم . . على أن بلادا كثيرة كاليابان ، وإيطاليا ، والبرتغال ، والنمسا وضعت دساتيرها بالطرق العادية ، ولم تضعها جمعيات وطنية

أعمال وزارة ثروت

بقيت وزارة ثروت باشا حتى انتهت لجنة الدستور من وضعه . وكانت هذه اللجنة قد وضعت فى نص الدستور مادة بتلقيب جلالة الملك (ملك مصر والسودان) ، فقامت قيامة الانجليز وقالت صحفهم بأن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكننا كنا نرى رأى اللجنة ، وارسلت الوزارة مشروع الدستور كما هو الى اللجنة التشريعية ولما تعبأ بأية معارضة ، واستمرت فى حل أعبائها بشجاعة

وتتلخص اعمالها فيما يأتى :

- ١ - الفت الحماية ، وأعلنت أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة
- ٢ - الفت لجنة الدستور وتم فى عهدنا وضعه واحالته الى اللجنة التشريعية
- ٣ - نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها
- ٣ - نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها
- ٤ - الفت وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة ، ولم تستبق منهم الا مستشارى المالية ، والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة
- ٥ - ابطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء
- ٦ - أخذت فى احلال المصريين محل الاجانب فى وظائف الحكومة ، وارسلت بعثات لأوربا للتخصص
- ٧ - أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه
- ٨ - وضعت قانون الاجراءات العسكرية التى اشترط الفاء الاحكام العسكرية ولو أن وزارة ثروت باشا أتيح لها أن تبقى مدة أطول فى الحكم لانتجت أكثر من هذا الانتاج مع جلاله وعظمته فى تلك الظروف العصيبة
- ومما يؤسف له أن البلاد فى ذلك الحين قد سممت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالتها . وتذكرنى هذه الدعايات بمثلها مما جرى بعد امضاء المشروع الاخير المسمى (مشروع صدقى - بيقن)
- وقد استقالت وزارة ثروت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وتركت لخلفها تراثا سياسيا مجيدا ..



لماذا حملنا مجلس نواب ١٩٢٥؟

استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر سنة ١٩٢٢ .. وكانت هذه الوزارة هي التي ألغت الحماية ، وأعلنت استقلال مصر ، وألغت لجنة الدستور ، وتم في عهدها وضعه ، وأحالته إلى اللجنة التشريعية ، ونجحت في صيانتها أثناء وجودها من أن تعيث به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستوزرين !..

وكان ههنا نحن الثلاثة - عدلي ، وثروت ، وأنا - بعد استقالة هذه الوزارة أن يصان الدستور من أي عبث ، وأن يصدر سريعا ، وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون إصداره ، أو تعمل لتأخيره أو تعديله ، بحيث تضعف فيه الصبغة الديمقراطية .. وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور . إذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادي للحكم .. ولم يكن بيننا وبينهم خلاف إلا على المادة الخاصة بلقب (ملك مصر والسودان) لانهم كانوا يرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير

وفي هذا الوقت بذلت جهود في سبيل جمع كلمة الأمة للقضاء على المساعي الرجعية التي كانت ترمي إلى تأخير إصدار الدستور ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تصل إلى تحقيق جميع أغراضها إلا أنها أوجدت تفاهما عاما بين جميع الهيئات على محاربة الرجعيين والقضاء على محاولاتهم !

كيف سقطت في الانتخابات ؟

وقد نجحت مساعيها في الوصول إلى إصدار الدستور سنة ١٩٢٣ ، ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان سنة ١٩٢٤ فرشحت نفسي لمجلس النواب في دائرة سندابسط التي تتبعها بلدتي « الغريب » .. وأذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برئاسة سعد زغلول باشا ، فرشح الوفد أمامي الاستاذ نجيب الغرابلي (نجيب الغرابلي باشا) وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا إلا أنه لم يكن ابن الدائرة ، ولم يكن معروفا بها وكنت اعتقد أنني سأنجح في دائرتي لأن جهودي في خدمة بلادي ، وماضي في الجهاد واشتراكى في الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، كان كل ذلك مما يضمن النجاح .. ولكن شخصية سعد زغلول في ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفي الوقت

نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها ، واجتاحت امامها كل شيء ، واصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالانبياء ، فلم أفر في الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات، وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لاهل الدائرة ... !

ومن هنا أستطيع ان اقول : ان الانتخابات لم تكن حرة .. ولا أقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى ، بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول القوية. وهو والضغط الادارى سواء، في بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية ..

وربما يسأل سائل هذا السؤال : لماذا لم أعين في مجلس الشيوخ ما دمت قد سقطت في انتخابات النواب ؟ وجوابى عن هذا السؤال هو : انه لو حدث ذلك وعينت في الشيوخ بعد سقوطى في النواب لحصل هذا التعيين على انه تحد للراى العام .. ثم لانتس انه كان هناك فريق رجعى ذو نفوذ لا يجب اولئك الذين كانوا السبب في قيام الدستور ... !

في وزارة زيور باشا

على الرغم من سقوطى في الانتخابات ، وعدم اشتراكى في البرلمان انا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور ، فاننى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الاولى التى فازت بها البلاد .. وقد لزمت وقتئذ الحياء ، فلم أشارك في أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا في الحكم ، حتى وقعت كارثة مقتل السردار - وأقول « كارثة » - لأنها كادت تعصف باستقلال البلاد ، وتضيع علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت للاشتراك في وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد لم أتردد في القبول لانى شعرت أن من واجبى في هذه الظروف أن أساهم في انقاذ البلاد من ورطتها وأن أعمل على صيانة استقلالها

وقد توليت في تلك الوزارة شؤون وزارة الداخلية ، وكانت مسئوليتها عظيمة بعد تلك الكارثة وفي أبان الاضطرابات الشديدة ، وكان همى أن يعود الامن الى نصابه ، كما كان من أول واجباتى أن أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لانه لو لم نفعل ، أو لو قصرنا في ذلك ، لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز .. خصوصا وقد نص عليه الانذار البريطانى الموجه لسعد باشا ، فضلا عن انه كانت هناك أيد اجنبية تعمل لهدم الاستقلال ، وضياح حقوق مصر والسودان

حفظت لمصر سودانها !

وقد كان الانجليز يريدون أن يتخذوا من مقتل السردار ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلا تاما . وقد تضمن انذارهم لحكومة سعد باشا « صدور الامر في خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة ووالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر البراءات للضباط ! »

ورأى زيور باشا أن يوكل الى وقتئذ بعض المهام خصوصا « السودان » . وكان الانجليز يريدون أن يتمادوا في فصله عن مصر ، علاوة على ما فعلوا من طرد الجيش المصرى ، وقطع علاقاتنا العسكرية به ، والاستقلال بادارة شؤونه ، فلم يبق لنا من العلاقات معه الا تلك العلاقة المالية الخاصة بمبلغ العجز في ميزانية السودان الذى تدفعه مصر سنويا ، ومفروض أن ميزانية السودان شىء مقرر لمصلحة اخواننا

السودانيين فاراد الانجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لا تصبح لمصر اية صلة به ، ولا اية حجة لها للتدخل في شؤونه !
خفت من عاقبة هذا العمل الذي ينظر اليه في ظاهره كأنه لمصلحة مصر ، وهو في الواقع حجة عليها ، ومضر بمستقبل مصالحها وحقوقها في هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذي تدفعه مصر للسودان ، والذي لا يؤثر في ميزانيتها تأثيرا يذكر . وقد نجحت في ذلك ، واعتبرته فوزا لمصر ولو انه نظر الى هذه المسألة من الآخرين بالنظرة الحزبية التي تقلب الحق باطلا ، والباطل حقا .. !

مصر والرى في السودان

وكان الانجليز في انذارهم البريطاني قد طلبوا فيما يختص بالسودان توسيع مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة من ثلثمائة الف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .. !

فردت وزارة سعد باشا قبل استقالتها على هذا الطلب بأنه سابق لأوانه لانه طبقا للتصريحات المتكررة يجب ان تحل هذه المسألة باتفاق الطرفين ، وقد بعث المندوب السامي اللورد اللنبى الى الوزارة في نفس اليوم بمذكرة ينبئها بأنه قد أرسل الى حكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .. !

وقد كانت مهمتى التي وكلها الى زيور باشا صعبة ، وكانت مسألة السودان شائكة ، وكلما خرجنا من صعوبات وضعوا أمامنا صعوبات أخرى . ولكننى استطعت في تلك الظروف العصبية ان احصل على تأكيد من الحكومة البريطانية بأنها لا تنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من حقوق تاريخية وطبيعية في مياه النيل . وبعث اللورد اللنبى الى الوزارة بخطاب رسمى يعترف بهذه الحقوق ، ويقول فيه :

« على ان الحكومة البريطانية اثباتا لحسن نيتها ، مستعدة لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بالا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسعا لا حد له . على ان تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كيرير رئيسا ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ، والمستر ر . م . ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ، ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من الحكومة المصرية » . وقد اجتمعت اللجنة باتفاق الحكومتين في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ للدرس واقتراح القواعد التي يمكن اجراء الرى بمقتضاها ..

والنتيجة من كل ذلك ان حقوق مصر في مياه النيل تم بشأنها اتفاق حفظ لمصر كل هذه الحقوق ووقع في ذلك معاهدة هي القائمة حتى الآن

لماذا حللنا مجلس النواب سنة ١٩٢٥ ؟

لا انكر اننا في وزارة زيور باشا قد أقدمنا على اجراءات جريئة املتها علينا الظروف العصبية في ذلك الحين ، وشجعنا عليها خوفا على استقلال البلاد من أن يعصف به عاصف ، او تنتهز الفرصة - فرصة الاضطرابات - لهدمه . وكنا نرغب بكل اخلاص ان ندخل في دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة

وكان الوفد يعتبر في ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذي اتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على تعديل قانون الانتخابات . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية

جبارة غمرت البلاد ، ففاز الوفد في هذه الانتخابات بالاغلبية ، ولو انها لم تكن ذات خطر ، ولما انعقد مجلس النواب واجريت انتخابات الرئاسة فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذي فاز بخمسة وثمانين صوتا ، فراينا ان هذه النتيجة في المجلس ستدفعنا الى سياسة بعيدة عن ان تحقق الهدوء الذي كنا ننشده في ذلك الحين

لهذا اقدمنا على حل هذا المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليا ، ولكي نعيد العلاقات الحسنة الى نصابها حتى نصل بالبلاد الى ما ننشده لها من خير في جو هادئ يسوده التفاهم وعدم العنف

ومن ذلك يتبين ان هذا الاجراء لم يكن انجليزيا ، بل كان اجراء من الجانب المصري فقط

واحة جغبوب

في اواخر سنة ١٩٢٥ جرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لانهاء مسألة الحدود الغربية والبت في امر واحة جغبوب، فتألفت من الجانب المصري لجنة برياستي، وتألفت لجنة من الجانب الايطالي برياسة المركز نجروتو كامبيازو . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتي نظر الفريقين .. وبعد خروجي بالاستقالة من وزارة زبور باشا رأت الحكومة ان امضي في مفاوضاتي الخاصة بالحدود ما بين ايطاليا ومصر ، لأنني كنت قد المت بأطرافها ، بل ذهبت الى ايطاليا لمقابلة موسولينى بشأنها ، فكانت النتيجة في آخر الامر ان جرى الاتفاق الذي صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء ععادتها

كان هم مصر في هذا الاتفاق ان تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التي تعلو السلوم والمنطقة التي حولها الى بلدة بردية غربا . وكان الايطاليون قد احتلوا هذا المكان الذي يشرف على هذه المدينة المصرية ، فكانت هذه المنطقة هي التي تهم مصر ، لأنها تشرف على اراضيها ، ولأنها هي الطريق الذي يستطيع أى غاصب ان يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب ، اما الطليان فقد كان يهمهم ان يحتفظوا بواحة جغبوب التي بها ضريح للسوسيين تنبعث منه حسب اعتقادهم تعاليم ضدسياستهم وحكمهم في طرابلس تخلق لهم المشكلات. وهذه الواحة لاتزيد مساحتها عن عشرة افدنة، وكان من حجبنا في ملكية مصر لها ان انجلترا نفسها اعترفت في مدة الحرب العالمية الاولى بملكيتها لمصر في معاهدة شاليوت التي عقدتها مع السنوسيين

اما حجة الطليان فهي انهم ورثة الاتراك في ولاية طرابلس وواحة جغبوب داخله ضمن هذه الولاية ، وانه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاية الاتراك يعدونها ضمن أعمال طرابلس ، بل ان بعض الكتب الجغرافية المقررة في مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب في خريطة طرابلس، وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدتها .. ولست اريد الخوض في تفاصيل هذه المفاوضات لطولها واحتماد مناقشتها ، ولكن المهم في النتيجة ، فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية ، ولكن الاهمية كلها في الشمال ، وفي المنطقة المشرفة على السلوم .

وقد نجحنا في الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين . وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا في هذا الاتفاق ، ولو أنه نظر اليه في حينه بالنظرة الحزبية التي تعكس الأوضاع



الخديو عباس خارجا من سراى الحاكم العام للسودان ، حين زيارته للسودان سنة ١٩٠٢



صورة تاريخية تجمع بين الزعماء الاربعة : سعيد زغلول باشا ، والى يساره اسماعيل صدقي باشا ،
فهمحمد محمود باشا ، وحيد الباسل باشا .. وهم معتقلون في جزيرة مالطه في فجر الحركة الوطنية



اعضاء الوفد المصرى أثناء وجودهم في باريس ، ويرى سعيد زغلول باشا ، وقد جلس الى يساره محمد على
علوية باشا ، فهمد الباسل باشا ، فسينوت حنا بك .. والواقفون - في الصف الاول - من اليمين :
مصطفى النحاس باشا ، فاسماعيل صدقي باشا ، فحافظ عفيفي باشا ، فعلى رمضان بك ، فهمحمد محمود
باشا ، فعبد اللطيف المكباتى بك ، فاحمد لطفى السيد باشا ، فجورج خياط بك ، فعلى شعراوى باشا

صداقتى لسعد باشا

لم تستمر وزارة زيور باشا طويلا ، فقد استقالت في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ . وكنت قد بعثت باستقالتى منها قبل ذلك وأنا في مصيفى بفيشى على اثر الخلاف الذى وقع بين نائب رئيسها يحيى ابراهيم باشا ، وعبد العزيز فهمى باشا بسبب كتاب (الاسلام وأصول الحكم) . وكان من اهم العوامل في استقالتها قيام الائتلاف بين الوفد برياسة سعد زغلول ، والاحرار الدستوريين برياسة عدلى باشا . وقد اسفر هذا الائتلاف عن قيام برلمان سنة ١٩٢٦ . وكنت أحد أعضائه . وعهد الى برياسة اللجنة المالية فيه . فبذلت مجهودا نال تقدير رئيس المجلس سعد زغلول باشا وأعضائه ، حتى انه رحمه الله شرفنى بأن نزل من كرسى الرئاسة الى منصة الخطابة ووقف يمدح هذا المجهود طويلا

والواقع ان زمالتى بالمرحوم سعد باشا في مجلس النواب وفي فجر الحركة الوطنية واثناء اعتقالنا في مالطة كانت تمتاز بالصدقة وحسن التقدير ، وكما كنت اعترف بشخصيته العظيمة ، كان يشرفنى دائما بعطفه وتقديره . ولما سافر للاصطياف في مسجد وصيف ، وكانت (محادثات ثروت باشا - تشمبرلن) قائمة ، كان يبعث الى دائما للتشاور فيما يصله من انباء هذه المحادثات ، واذا ما انقطعت عنه الأنباء سألنى عنها نظرا لعلاقتى الخاصة بثروت باشا . وكنت وقتئذ في بلدى (الغريب) المتاخمة لمسجد وصيف ، فكان يصر على أن أزوره يوميا . واذا ما تأخرت عنه دعانى بالتليفون .

وقد توفى رحمه الله ونحن اصدقاء ، يفمرنى بتقديره ، واضمر له كل حب واعجاب، واحتفظ له حتى الآن بأجل الذكريات



سعد .. عدلى .. ثروت .. كما عرفتم

انتهيت فى الكلمة السابقة الى سنة ١٩٢٧ واهم حادث فيها كان فقد البلاد لرعيهما العظيم سعد زغلول ، وقد مر بك كيف كان اتصالى به ، وصداقتى له ، كما مرت بك زمالتى للمرحومين عدلى يكن باشا وثروت باشا وصداقتى لهما واشتراكى معهما فى الحكم والمفاوضات ، وتصريح ٢٨ فبراير . ولعل من المفيد للجيل الحاضر ، وقد وصلت الى هذه المرحلة من الذكريات ان اقول كلمة فى كل من هؤلاء العظماء الثلاثة

سعد زغلول

كان سعد زغلول عند ما عرفته اكبر منى سنا ، واعلى مركزا ، فكانت علاقتى به فى بادىء الامر علاقة صغير بكبير ، فقد كنت فى اوائل حياتى مساعدا للنيابة بينما كان هو مستشارا فى الاستئناف ، ثم اتصلت به فى الحركة الوطنية ورافقتة فى الاسر ، بل تمتعت بتقديره وعرفت من صفاته ما يعرفه الصديق عن صديقه ، فشهدت فيه من كرم النفس ولطف الشمائل ، والترفع عن الصفائر ما جعله محل احترام اصدقائه وحبهم له وتعلقهم به . هذا الى شخصيته القوية ، وزعامته الوطنية التى كانت تسيطر على الجميع

كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعانى - ولو ان كلمة « زعيم » لا تمنع انه كان سياسيا قديرا ، وقائدا ماهرا فى اوقات الشدائد ، وربانا بارعا صارع الانواء والامواج وواجه الاخطار ، فلم تؤثر فى عزيمته ، ولم تزعزع من جبروت نفسه وارادته

وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه وكثرة تجاربه مما هيا له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد جها له ، واعجابها به ، وانقيادها لكل مايبيده من رأى ، واصفاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الافئدة والنفوس ، وبقي طول حياته الزعيم الاكبر

صحيح اننى اختلفت معه ، وصحيح انه كان للرجل اخطاء - ومن ذا الذى لا يخطئ - وصحيح انه كانت فيه عيوب ، ولكنها كما يقول الفرنسيون ، العيوب التى تلازم الصفات الكبيرة . وقد قيل عنى فى باريس ما دعاه الى تصديق عبارات القاها اليه بعض الواشين ، ولكن عندما تلاقينا ووقف على الحقيقة لم نلبث ان تفاهمنا . ولم يكن بينى وبينه فى بعض المواقف الا ما يكون بين رجلين مختلفين فى الراى لمصلحة بلدهما ، فكنت اجله كل الاجلال ، وكان يشملنى بتقديره ، حتى اذا زالت اسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معا . وقد بقى الاحترام والاجلال من جانبى ، والعطف والتقدير من

جانبه حتى توفي رحمه الله . وكانت اخبارات ايامه تمتاز فيما يختص بشخصي بعطف شامل ، بل بحبة فائقة . فاذا ذكرته تمثلت امامي مواهبه العظيمة التي فقدناها وخسرتها مصر من كل الوجوه

عدلى يكن

شرفنى عدلى باشا بصداقته ومحبته، وكان كسعد باشا يكبرنى سنا ومركزا ، وقد كان وكبلا معينا للجمعية التشريعية ، وكان سعد وكبلا منتخبا ، وكان رئيسا للوزارة التي فاوضت اللورد كيرزون ، وكنت وزيرا في تلك الوزارة . ومع انه رجل تعلم تعليم اولاد الذوات في القرن التاسع عشر ، ولم يكن يحمل شهادات عالية ، ولكنه عاش طويلا في فرنسا ، ومرت به تجارب كثيرة ، وخالط كبار القوم . وكان في ميذا حياته سكرتيرا لنوبار باشا رئيس الوزارة المصرية في عهد الخديويين ، وتقلب في عدة مناصب مما اتاح له ان يشهد حوادث عدة ، ويستفيد منها في سداد الراى وقوة الحكم وبعد النظر

كان عدلى باشا سياسيا حكيما ، بل هو في راى من اكبر رجال السياسة . وكان على الرغم من ترفعه ومظهره الذى لا يدل على عزم وهمة ، صاحب ارادة قوية، وهمة عالية . . وكانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الاشياء، لانه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات اذا شرع في اتخاذ قرار في اى موضوع

وقد امتاز عدلى رحمه الله بالترفع عن الخصومات الحزبية الرخيصة، ومع انه تراس حزبا ، فلم يكن رجلا حزبيا بل كان رجلا قوميا عاما ، ولم تدفعه حزبيته في يوم من الايام الى مخاصمة أحد ، او الى الدخول في جدال شخصي - هذا الى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والارشاد ، وكان يؤثر العمل المفيد الهادى بعيدا عن التأثير بالعواطف ، او الاندفاع مع اهواء الجماهير . ولم تكن وطنيته تسمح بالتفريط في اى حق من حقوق بلاده ، وقد رايت كيف كان موقفه من مفاوضاته مع اللورد كيرزون ، وكيف رفضها وطلق الوزارة باباء وشمم

عبد الخالق ثروت

اما المرحوم ثروت باشا ، فمأذا أقول فيه ، وقد كان زميلا وصديقا لى منذ الصبا ، ومنذ كنا تلميذين في مدرسة الحقوق ؟ ! كان يسبقنى بسنتين ، وقد عشنا صديقين ورفيقين طول الحياة ، وكان شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ . ولا اذكر اننى رايت شخصا في ذكائه والمعيته ، وقد اتاحت له ثقافته العالية وسعة اطلاعه ان يكون على جانب عظيم من الالمام باللغات العربية والفرنسية والانجليزية ، وان يكون كاتباً بليغا ، ومشرعا قانونيا من الطبقة الاولى ، ودستوريا من الطراز الاول

ولى ان أقول اليوم انه لما قبلت الحكم في سنة ١٩٣٠ ، كان قد سبق لى التفاهم معه قبل وفاته في شأن تعديل الدستور حتى تنفادى ما يسمح به هذا الدستور من طغيان الاكثريات على الاقليات . وقد وافقنى على ذلك ، واعتقد انه لو كان حيا في ذلك الحين لكان اميل الى التعديل منه الى الاجراء الذى قامت به وزارة محمد محمود باشا من وقف الدستور والحياة النيابية لعدة سنوات

وكان ثروت باشا الى علمه وفضله جم التواضع ، راغبا عن المظاهر ، وكان من طبقة اولئك الرجال ذوى الكرامة الذين لا يسعون وراء الحكم ، بل ان الحكم هو الذى يبحث عنهم ويسمى اليهم . .

وكانت وطنيته صافية صريحة لا شائبة فيها ، بل كان متعصبا في وطنيته وفي التمسك بحقوق امته ودستور بلاده . وقد لاقت وزارته الاولى نهايتها في نوفمبر

سنة ١٩٢٢ بسبب موقفه الوطنى الحازم أمام العناصر الرجعية التى كانت تحاول الكيد للدستور . وكادت وزارته الثانية تستقيل بسبب أزمة المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى واصرار ثروت باشا على موقفه من الغاء منصب هذا المفتش ، حتى أن المرحوم سعد زغلول باشا - وكان وقتئذ رئيسا لمجلس النواب ايام الائتلاف - طلب منى أن اسعى لديه بما لى من صداقة معه ليخفف من غلوائه فى هذا الظرف الدقيق ولصديقى المرحوم ثروت باشا من المواقف الوطنية الاخرى ما يشهدبحرصه الشديد على مصلحة بلاده وتضحياته فى سبيل خدمتها . واذكر انه رفض رئاسة الوزارة حين عرضت عليه فى فجر الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ بعد استقالة رشدى باشا لعدم سماح الانجليز للوفد المصرى بالسفر الى مؤتمر الصلح ، وذلك على الرغم من صغر سنه وعلى الرغم مما لهذا المركز من مقام عظيم ، وبخاصة فى نظر الشباب مما كان محل اعجاب سعد باشا فى ذلك الحين

أزمة المفتش العام

ولا بد لى من أن أقول كلمة عن أزمة المفتش العام لعلاقتها بثروت باشا وبتصريح ٢٨ فبراير الذى كان لى شرف الاشتراك فيه ، فقد حدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش الغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان ، وتحسين اسلحة الجيش وادواته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض اعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزى، فاتصل نأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى ، وكان وقتئذ اللورد جورج لويد ، فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية فى مصر ، وحظى بمقابلة جلالة الملك فؤاد، وتبذلت بينه وبين ثروت باشا المقابلات ثم قدم مذكرة الى الحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية . وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة اجنبية فى شؤون مصر يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصرى ، ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع ادوار تصريح ٢٨ فبراير ، ولم ترد مسألة الجيش البتة فى أى نص منه ، ولا فى أية مفاوضة من مفاوضاته ، ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها. فلم ترتج بريطانيا الى هذا الرد ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه ، فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج الى المياه المصرية بقصد التهديد ، والحقيقة ان هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوى على شىء من الكياسة السياسية !

وقدلقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تصريحاً عن مسألة الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فرأيت من واجبى أن أوجه الى رئيس الحكومة المصرية سؤالاً فى هذا الشأن وفى شأن البوارج الانجليزية . ولا افشى سرا اذا ما قلت الآن انه سؤال متفق عليه مع ثروت باشا ، وقد قلت فيه : « . . . انى أشعر بأن الشعب المصرى - وقد أظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته فى دوام حسن التفاهم مع الدولة الانكليزية - يتولاها الألم كله اذ يرى أن حرصه على ذلك التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الاجراء الذى لم تجر العادة به الا بين المتخاصمين

» وأما بيان وزير الخارجية البريطانية ، فلا يخفف من وقعه غير الشعور بأنه لم تصل اليه بعد كل الحقائق التى يمكن أن يبنى عليها حكم صحيح . . . والذى زاد من ألم كل مصرى فى الآونة الحاضرة ما جاء فى بيان وزير الخارجية من أن ارسال البوارج الحربية

قد بنى على ما اعتقدوه من أن هناك مجهودات ومساعى تبذل لاثارة اضطراب سياسى يعرض ارواح الاجانب ومصالحهم لأكبر الخطر ..

« واذا كان فى هذه المأساة - كما هو الشأن فى اكثر النوازل - ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانية من الرغبة فى أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الحكومتين .. وانى اذا وجهت اليوم سؤالى الى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة ، فانى لا أشك لحظة فى أن الموقف الذى ستتخذه حكومتنا الدستورية سيكون كما عودتنا موقف حزم وحكمة يتجلى فيه التصميم الاكيد على المحافظة على مصالح البلاد »

وقد رد ثروت باشا على ذلك ردا سياسيا حكيما. ثم أعقبت هذه الازمة زيارة جلالة الملك لانجلترا ، فكان من شأن هذه الزيارة أن تبديدت السحب التى ظهرت فى جو العلاقات المصرية الانجليزية ، وساعدت ثروت باشا على الدخول فى محادثات شخصية مع السير أوستن تشمبرلن للوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصرية من جميع الوجوه . وقد أدت هذه المحادثات الى ما سمي « مشروع ثروت - تشمبرلن » ، وكان رأى فيه وقتئذ أنه خطوة الى الامام بعد تصريح ٢٨ فبراير وكانت السيطرة الانجليزية ما زالت مهيمنة على البلاد ، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ولم تكن المسألة المصرية - فى هذا الوضع - بالتى تحل طفرة واحدة بل بتفاهم يتلوه تفاهم ...

وكانت سياسة ثروت باشا ستؤدى الى أفول نجم اللورد جورج لويدي - وقد كان نجمه ساطعا - ولكن مع الأسف فقد كانت السياسة الحزبية له بالمرصاد !



كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠؟

وقفت بكم في الكلمة السابقة عند استقالة المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بسبب فشل مشروع ثروت - تشمبرلن. وقد كان من أهم أسباب هذا الفشل موقف أصدقائه الأحرار الدستوريين منه وخذلانهم له ، حتى لقد عقدوا في ذلك مؤتمرهم الإداري كما هي العادة . وقد خلفه في الوزارة الائتلافية مصطفى النحاس باشا ، ولكن وزارته لم تعمر غير أربعة أشهر وتسعة أيام ، واقيلت في أزمة قانون محاكمة الوزراء

صدق لا محمد محمود

كانت الرغبة متجهة الى اختياري لتأليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا في يولييه سنة ١٩٢٨ . وخطبت في ذلك خطابا شبه رسمي ، وتهنأت لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليتعاونوا معي . وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويد ، وكان من الطبيعي أن يكون أميل الى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة ، والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة

وفي مساء ٢٦ يولييه من تلك السنة بينما كنت منتظرا في بيتي الدعوة الى القصر خطبت بالتليفون بالقرار الجديد

جاءت وزارة محمد محمود باشا ، وكان هدفها أن تقضى على الاوتوقراطية البرلمانية التي أتاحتها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الاكثية على الاقلية فاستقر الراي عندها على أن تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فأصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلماني



لم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا ، فقد استقالت في اكتوبر سنة ١٩٢٩، وخلفتها وزارة المرحوم عدلي يكن باشا الثالثة ، وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر و١٨ يوما واستقالت في يونيه سنة ١٩٣٠ على اثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون

شروطى لتأليف الوزارة

كان اللورد جورج لويد قد نقل الى انجلترا وحل محله فى مصر سير برسى لورين ، وكان المندوب السامى الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسى ممتاز بالمرونة .. وفى اليوم الذى استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلنى زكى الابراشى باشا فى نادى محمد على ، ونقل لى رغبة الملك فؤاد فى دعوتى لتأليف الوزارة الجديدة ، فرجوته أن يبلغ جلالته ما يأتى :
« اننى افخر بثقة جلالته بى ، ولكنى اود أن أخبره انه اذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير فستكون سياستى أن امحو الماضى بما له وما عليه ، وأن انظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأى فى الدستور واستقرار الحكم »

فنقل زكى الابراشى باشا ذلك الى جلالة الملك ، ثم عاد فأبلغنى ارتياح جلالته الى هذه السياسة ، وتم تعيينى لتأليف الوزارة ، فأخذت فى اختيار زملائى وخاطبت بعض اصدقائى من المستقلين والاحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد . وكنت أنتظر من الاحرار الدستوريين أن يتعاونوا معى ، فرفض محمد محمود باشا ، فذهبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه فى ذلك وأفضيت اليه بأننى حثت لنفس الغرض الذى الف هو وزارته من أجله سنة ١٩٢٨ مع اختلاف فى الطريقة والأسلوب ، وعاهدته أمام بعض زملائنا على أن اترك الحكم بعد أداء رسالتى وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص :
« انى عابر سبيل ، ومتى انتهت مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة »

فأصر محمد محمود على موقفه ، وأبى أن يتعاون معى ، فسمحت لنفسى أن اتجه الى بعض رجاله ، فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الاحزاب ، وتألفت وزارتى فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ منى للرياسة والداخلية والمالية ومن حضرات الآتية أسماؤهم :
« محمد توفيق رفعت باشا للحرية والبحرية » و « عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية » و « حافظ حسن باشا للاشغال والزراعة » و « على ماهر باشا للمعارف العمومية » و « محمد حلمى عيسى باشا للاوقاف » و « حافظ عفيفى باشا للخارجية »

بينى وبين سير برسى لورين

وبعد أن اخترت زملائى استأذنتهم وتركتهم فى منزلى ريثما اقابل المندوب السامى البريطانى سير برسى لورين ، للتحدث معه فى بعض الشؤون السياسية . وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبا تكليفى بتأليف الوزارة ، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبا فقال سعادته :

— اننى لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى ارى أنك أتيت فى وقت غير مناسب !
فقلت له : ولماذا ؟

فأجاب : لأننى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الاغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق
فقلت له ، اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة ، وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير بل انى أحد واضعيه ، وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ ، وفى الامكان ان استأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلا ..

قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك !
وخرجت من دار المندوب السامى الى حيث زملائى فى منزلى ، وكنت قد تفتيت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت أخبرتهم بما حدث

المعارضة وتأجيل البرلمان

كان لابد لي لامهد للنظام الجديد الذي جئت لانشاءه أن أؤجل البرلمان ، فأجلته شهرا كما يسمح بذلك الدستور . وكان من المنتظر أن يقابل هذا الاجراء بمعارضة شديدة من جانب الاغلبية المسيطرة على المجلسين في ذلك الحين ، ولم أكن أنتظر أن تكون هذه المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسي الحكم ولكن حدثت للأسف حوادث مؤلمة سواء في مصر أو في الاسكندرية أو بعض مدن الريف ، ولم يكن للحكومة حيلة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخلال بالأمن ، وتحدي القوانين . وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصلحة البلاد ، فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هيبة الحكومة ، وأن أقضي على الاضطراب

موقفى من الانجليز

ومع أن الاضطرابات التى حدثت فى اوائل هذا العهد كانت فرصة سانحة لبعض المفرضين للحط من كفاية الحكومة المصرية ، والعمل على الاستفادة منها بتحريض بريطانيا على التدخل بحجة حماية ارواح الاجانب واموالهم ، فقد استطعت أن أعالج الموقف بما حفظ للبلاد حقها وكرامتها ، وأذكر فى ذلك أنه فى خلال هذه الاضطرابات بعث المستر بيلى رئيس الاتحاد البريطانى فى مصر خطابا الى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يندد فيه بسياسة اللين مع مصر ، ويشير الى أن هذه السياسة قد أفقدت بريطانيا هيبتها بين المصريين ، ويطلب بقل باب المفاوضات ، وبتعيين مجلس استشارى لتقوية مركز المندوب السامى البريطانى

وقد أعقب ذلك أن سأل المستر بلدوين زعيم المحافظين المستر ماكدونالد فى ١٦ يوليه بمجلس العموم عما اذا كان لديه تصريح يلقبه عن الحالة فى مصر ، فألقى تصريحاً جاء فيه : « لما ظهرت بوادر الازمة الدستورية الحالية فى مصر أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها الى المندوب السامى أن يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام . وان كانت قد تركت له الحرية - دون الخروج عن هذا الموقف - أن يذكر الفريقين بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة

» وقبل أن تصل الى لندن الانباء التى يؤسف لها عن حوادث الاسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت الى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لاتنوى أن تتخذ اداة ما للاعتداء على الدستور المصرى . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب

» ونظرا للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات الى المندوب السامى ليلبلغ دولة صدقى باشا أننا لا بد أن نعهده مسئولا عن حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم فى مصر . وقد كلف السير برسى لورين ايضا بأن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض ارواح الاجانب للخطر ، واننا نعهده كذلك مسئولا مع الحكومة .. ! »

ردى على التبليغ

عجبت لهذا التصريح من رئيس وزارة مسئول ، وزاد عجبى لهذا التبليغ الذى أرسلته الى الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامى واشتركت فيه النحاس باشا فى المسؤولية مع أنه بعيد عن الحكم . فأسرعت بالرد على هذا التبليغ بما أسجل للتاريخ خلاصته فيما يلى :

« ترى الحكومة المصرية في التبليغ الذي تفضلتم بارساله الى ، أن الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية أخيراً لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية ، مقتضيات الحياد الدقيق فان ذلك التبليغ في الحين الذي بشر فيه الى تصريح ٢٨ فبراير ، ويراها مانعا كل تدخل في مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بان الحكومة لاتنوى أن تكون اداة للاعتداء على الدستور . وقد يكون لاعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمسست معونتها في تنفيذ ذلك الفرض ، ولكنها لم تفعل وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك

» فذلك الاعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤول الا على انه تدخل بمعنى معين في تلك الشؤون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق في التصرف فيها

« وقد ذكرت لسعادتكم - وأشرف بأن أعيد ما ذكرت - بأن المحافظة على ارواح الاجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الاولى في صدر ما عنيت به وزارتي من الشاغل . . وتلقاء شعوري بواجب حمايتهم وثقتي بما أملك من الوسائل ، لم تحدثني نفسى لحظة بأن اتخلى عن المسؤوليات التي أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية ، وان لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على اداء مهمة اعتزمت على أى حال القيام بها الى النهاية . .

» ولم يبق الا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية في عبارة التبليغ التي تشير الى مسؤولية غيرها ، فانها وان كانت لم يهملها طبعاً الا الحرص على المحافظة على ارواح الاجانب واموالهم قد تحمل على انها غرض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك في انفرادها بالمسؤولية ، وهى وحدها التي تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها اعادة النظام «

وقد كان لهذا الرد شأن كبير جدا في انجلترا بل في العالم كله حتى قالت الصحف الانجليزية أن الحكومة البريطانية قد لطمت لظمة تحس بصداها الولايات البريطانية من لندن لغاية هونج كونج . وقد أمرت اذ ذاك بعودة البوارج التي كانت أرسلتها للتهديد من وسط الطريق . . ولكن تأثيرها في مصر - بالاسف - كان أن المعارضة اتهمت هذا الرد القوى بأنه لا يمكن الا أن يكون متفقا عليه مع الانجليز وكانوا منذ سنوات قليلة قد قالوا عن تصريح ٢٨ فبراير انه تسميم للأبار

دستور ١٩٣٠

لما نقل الى المرحوم زكى الابراشي باشا رغبة المغفور له جلالة الملك فؤاد في اختيارى لتأليف الوزارة سنة ١٩٣٠ رجوته أن يبلغ جلالته أنه اذا تم ذلك فستكون سياستى أن اخو الماضى بما له وما عليه ، وأن أنظم الحياة النيابية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورأى فى الدستور واستقرار الحكم والقضاء على الفوضى ، والسعى الجدى للاصلاح القومى .. وقد وافق جلالة الملك فؤاد على هذه السياسة ، بل انه كان راغبا فيها بعد ما مرت تجارب سبع سنوات كاملة دون أن تتقدم البلاد خطوة الى الامام ، بل لعلها تأخرت الى الخلف ..

ولذلك ما كدت أنتهى من تأليف الوزارة حتى اخذت افكر فيما يجب ان يعمل لعلاج الحالة الحاضرة . ولم أرغب فى القيام باجراء غير دستورى - على نحو ما فعل صديقى المرحوم محمد محمود باشا من وقف الدستور ، وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد - بل رأيت أن أسلك طريق التعديل الذى رسمه دستور سنة ١٩٢٣ حتى لا أحرِم البلاد من الحياة الدستورية

لماذا أبدلت دستورا بدستور ؟

ولعل مما يهم الجيل الحاضر أن أبين له لماذا نقحت دستور سنة ١٩٢٣ ، او بعبارة اخرى لماذا استبدلت به دستورا جديدا ؟ ..

وضع الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى ، فانه على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، او ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب

وضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكي ، مستعيرا من غيره من الدساتير الحديثة احكاما مختلفة من هنا وهناك ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديموقراطية فى اوربا فى العصر الحديث .. ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الاوربية أن هذه الصورة الاخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أى بلد من البلاد التى نشأ وترعرع فيها النظام النيابى ، وان الدساتير وضعت فى كل بلد وفق احوالها المعاصرة لها ، وان التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها اثرها

في تعديل تلك الدساتير تعديلا يجيء تارة بطريق قلب الدستور وتغييره ، وطورا بالطرق التي رسمها الدستور نفسه

ومن يستقرىء أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة ان كثيرا من واضعى الدساتير الحديثة يعمدون الى الانتفاع بخبرة الغير في الامور الدستورية ، دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق في الخلق والطباع والنظم الاجتماعية . ويظنون خطأ ان آخر الاوضاع خيرا اطلاقا ، كما ان احدث المخترعات اكملها ، او ان ما نجح في بلد لابد ناجح في غيره من البلاد . ويرون ان النقل عن الغير اقل كلفة واهون نصبا ، اذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد امرا صعب المسلك طويل الشقة

مصر ليست أوربا

ولا شك في ان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير احوال البلاد التي نقل عنها الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ ، ولا يجهل احد ان هذا الدستور وضع في وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايعين لهم حد الفتنة ولهذا كان من الواجب ان يفرق بين دساتير البلاد التي عالجت النظام النيابى دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا ، بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين احوالنا واحوالها ، كما كان من الواجب ان يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوها

ليس يعنيها ، بل يعنى التاريخ وحده ، ان نعرف ماذا كانت هذه الغاية الاخيرة مما كان يمكن ان يحققها الذين وضعوا الدستور . وانما الذى يعنيها ان نقرره هو ان دستور سنة ١٩٢٣ لم يحقق في تلك السنين ما عقد عليه من الآمال من انه خير ما تمتعت وتمتع به البلاد من صور الحكم واكفلها باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الامور العامة الى خير الغايات ، على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه

أوتوقراطية الوفد البرلمانية !

والدليل على ما تقدم انه منذ جرت الانتخابات لأول مرة استعملت في سبيل النجاح فيها طرق لم تالفها البلاد ، ودعايات بعيدة عن ان تكون مقبولة في شرعة الدساتير ، واخرج كثير من احكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الاصلى ، كما حدث ذلك في احكام تزكية المرشحين ، واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق احسن ذلك النوع من الاستغلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات سواء في مجلس الشيوخ او في مجلس النواب ، موافقة لشهوات ذلك الفريق في الظفر بالغلبة . وقد تم له الظفر بحيث لم يترك مكانا لمعارضة قيمة . وفات الظافرين انهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلماني وجوهره ، واسست من ذلك اليوم في مصر « أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية » !

وارادت تلك الاوتوقراطية ان تستديم لنفسها سلطانا اوتيته بفضل تلك الطوارئ المعارضة ، فكان اول ما اتجه اليه نظرها تحويل الانتخاب ذى الدرجتين الى انتخاب مباشر ، موهمة ان هذا النوع من الانتخاب هو خير نظام اخرج للناس !

وفي الحق انه لا يمكن ان يوصف نظام من أنظمة الحكم بانه خير الانظمة ، فليس في طبيعة اى نظام ان يكون صالحا لكل زمان ومكان ما دامت الامم ، بل الامة الواحدة على توالى العصور هي ما نعرف من الاختلاف طباعا وعادات واسباب حياة ، حتى لقد قال

بحق أحد الحكماء : « جرت سنة الاجتماع وطبائع الشعوب بأن الانظمة مهما تبلغ من الكمال ليست في الواقع الا حسابا وتقديرا ، مرماه ونتيجته تفضيل أخف الضررين ! »
والانتخاب المباشر ان شاع العمل به ليس في نظر مجذبيه انفسهم أكثر من صورة من صور الحكم أفضى اليها تطور الاحوال الاجتماعية في أوربا ، وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابي فيها ، ومع ذلك فأهل الراى في أمره على خلاف . وكثير ممن كتبوا في أزمة الانظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذى الدرجتين ، ويقولون انه « كالمرشح يعطيك ماء أشد نقاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه »

الاولوقراطية في الحكم

لا ارانى مسرفا اذا قلت ان فريق الاولوقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فابدي فيها عجزا ، وأوشك ان يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضرا بليغا . . . ذلك انه لم يسلك في الحكم السبيل المستقيم ، فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ والسلطان لنفسه ، وبتوفير وجوه المنافع لانصاره والثأر من خصومه ، عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر في حاجات البلاد وضروب الإصلاح ، وتضحية في سبيل اسعاد البلاد ورقبها ولا شك في أن داء البلاد الويليل كان في ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا ممدودا للحكم والتحكم ، فان هى أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ، ثم عن الدستور تارة أخرى ! فهى في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها
لذلك رايت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على أقدارها ان يمحو الماضي بما له وما عليه ، وان يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث . . . واذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاز هذه السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة ابدال دستور بدستور . .

رئيس الديوان والدستور الجديد

كان رئيس الديوان الملكى في ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت الى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد ، وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد ، وعارض في اصدارها على الصورة التي اقترحها ، ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات ، وكان يميل الى استقرار الحكم ، وقد عز عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هى يضع العجز مصالحتها ، وتقطع الحزبية الجائحة أوصالها ، ويهمل العمل فيها للإصلاح ، ولا تجد من يتولى شؤونها بعزم وحزم ونزاهة ، للسير بها الى الامام ، في حين نرى الامم الاخرى - حتى الامم التي هى اقل شأنانا من مصر - تتسابق في معالجة مشاكلها ، وتجد في السير للرقى والمجد ، ولذلك ارتاح جلالتة لهذا الدستور وشجعنى عليه ، فمضيت فيه ، واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد ان أقوم بأعمال هامة في الإصلاح العام ما زالت آثارها باقية حتى الآن ، سواء في نواحي الإصلاح الزراعى كمشروعات الصرف والرى وتعليق خزان اسوان أو في الإصلاح العمرانى كاقامة الجسور ، وتحميل المدن ، وانشاء طريق الكورنيش بالاسكندرية أو في الإصلاح الاقتصادى كمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها في مصر بعدة تدابير لاتزال باقية آثارها . . ولا يخفى ان الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثله ، فعملت على الاخذ بيد السكان

فقراء وموسرين ممن كان اثر هذه الازمة واقعا عليهم اكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على ابعاد ايدى المرابين عنهم ، فأقرضتهم وجعلتهم يتخطون الازمة بسلام .. وهنا يصح ان اذكر بنك التسليف الزراعى الذى انشأته وكان رحمة بالفلاح المصرى ونقمة على المرابين وأكثرهم من الاجانب . وقد دام اثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر ..

حزب الشعب

انا من الذين لا يميلون الى الحزبية ، ولا يحبون التقيد بالاحزاب . ولذلك لم انضم طول حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ولم أوّلف حزبا . وقد تألف حزب الاحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم انضم اليهما ولم أشترك يوما فى عضوية هذا الحزب

ولكن بعد تأليفى للوزارة ، ووضع دستور سنة ١٩٣٠ وعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور رايت ان لابد للوزارة من استنادها الى اغلبيه برلمانية . وقد كنت أوّمل ان يؤيدنى حزب الاحرار الدستوريين كما ايدنى حزب الاتحاد نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له ان المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها المقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم وهو : « انى عابر سبيل » !

ومن العجيب ، ان الباقين من الاحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد - وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة اننى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ - وفاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد اربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى !

لذلك رايت فى تلك الظروف ان أوّلف « حزب الشعب » . ورؤى فى اول الامر ان يسمى « حزب الإصلاح » . وقد انضم اليه عدد من اعضاء حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين

وقد ظفر هذا الحزب بالاغلبية فى الانتخابات ، وبقي مؤيدا لى طول بقائى فى الحكم . على انه عندما استقلت من الوزارة ، وعهد بها الى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخليت عن رئاسته ، ثم استقلت من عضويته ، ورايت ان اعود الى طريقيتى فى البعد عن الحزبية والاحزاب

عيوب في دستور ١٩٢٣

تحدثت فيما سبق عن العيوب العامة لدستور سنة ١٩٢٣ وعن الأوتوقراطية البرلمانية والحكومية التي نشأت عنه ، ووجهت البلاد توجيهها خاصا ، صرفها عن خدمة المصلحة العامة والاهتمام بحل مشاكلها وترقية شؤونها الى خدمة المصالح الحزبية ، والالتفاف حول الأشخاص ونشر النفوذ والسلطان بين الناخبين مما دعانى الى تنقيحه واخراجه في شكل جديد

وهنا أحدث القراء عما يوجد في هذا الدستور من عيوب خاصة اعانت على استفحال هذا الداء ، وماذا خلا منه مما يعين على مكافحته ، ليتمكن تعديله او اضافته دون المساس بأصوله الثابتة

كثرة عدد النواب

جاء دستور سنة ١٩٢٣ بعدد لأعضاء مجلس النواب اكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد الحاضرة ، فقد جعل التمثيل بنسبة نائب الى ستين ألفا من الأهالي ، فكان عدد النواب ٢١٤ نائبا قبل سنة ١٩٢٧ . فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذى أجرى في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائبا . ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على اطراد كل عشر سنوات حتى أربى الآن على ثلثمائة

وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٨ ، فما شكا أحد من الأخيرة قلة أو ضالة . والمعروف في علوم الاجتماع والمشاهد في المجالس الكبيرة العدد انه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى ، واستقلال الرأى ونضوجه أضعف سببا . وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأجنبية

على أن الاستكثار من عدد النواب في تلك الدول يلحظ فيه رقى التربية السياسية وتعدد المصالح واختلافها ، لكى يكون للأراء المتباينة والمصالح المختلفة ممثل ينطق بلسانها

وقد وجد « فريق الأوتوقراطية » في هذا العدد الكبير أداة مستحبة لاستهواء الأنصار أو أرضائهم ، وطريقا معبدا لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتعاون : هم يؤيدونه بالاستسلام له في المجلس ، وهو يجزيهم

على ذلك تعضيدا ومنافع أخرى تجعلهم أكثر حرصا على الاحتفاظ به وتغانيا في الدفاع عنه . بل لم يكفه هذا العدد الكبير ، فزاد من عدد أعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضى بها ضرورة ولا تبررها مصلحة جعلت من أعضاء هذه المجالس ضعفى عدد النواب

تحسين مستوى النواب

وليس من شك في أنه مع غلبة الشبه في نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية ، يكفى عدد أقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل في مجلس النواب بل أن هذا العدد الأقل الذى سينتخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب

والأمثل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالى بحسب ما يثبتته الإحصاء كل عشر سنوات . إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الأطراد تسبب الارتباك في العمل . وليست في ذلك ضرورة إذا روعى بقدر الامكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب ، تساويها في عدد السكان

وبما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة في كل دائرة فالتمثيل يظل بذلك عادلا لأطراد التساوى فيه

على أن المألوف أيضا في أغلب البلاد الدستورية كإنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، أن للنواب عددا ثابتا يوزع على أقسامها الإدارية لا يتغير بتغير عدد السكان . بل لقد عرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد - وهذا التفاوت الذى كثيرا ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة ، واتساع نطاقها ، هو وحده الذى يدعو الى إعادة النظر في التوزيع بين فترات طويلة

ولهذا رأيت أن أحدد عدد أعضاء مجلس النواب في دستور سنة ١٩٣٠ بحيث لا يزيد عن ١٥٠ نائبا وقد وزع هذا العدد على المديريات والمحافظات بمقتضى قانون حدد الدوائر الانتخابية في ذلك الحين

الانتخاب المباشر وذو الدرجتين

كانت لجنة الدستور سنة ١٩٢٣ قد جعلت طريقة الانتخاب على درجتين وصدر بذلك قانون . فلما تولى الوفد الحكم حول هذا الانتخاب ذا الدرجتين الى انتخاب مباشر ، بدعوى أنه حق طبيعى وأصدق للتعبير عن رغبة الأمة

والصحيح أن الانتخاب وظيفية ، لا حق يتمتع به الكافة على السواء ، وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار

وما نحتاج الى دليل على أن هيئة الناخبين في مصر تفوزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة ، ومشاكل الحكم ، ليؤثر من يراه أدنى الى قلبه وفهمه

وليس من يجهل أن مصر بلد زراعية . وفيما عدا الجامعات التى تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز ، والتى لا تبلغ ربع عدد السكان ، فإن أساس الحياة العامة والخلية الاولى في عمليات الانتخاب هي القرية . ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الالف وأربعة الآلاف . وعلى القرية وطبائع سكانها يبنى الحكم ويجرى القياس . ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا من بينهم من يثقون بدمتهم لكانوا خليقين بأن

يحسنوا الاختيار ، لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق والمقدرة موفور الأسباب في هذا المجتمع الضيق ، لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (ستين ألفا) أو نحو (مائة ألف) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك . فلم يبق إذن إلا أن يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الامام بطرف من ماضي أحزابهم ومبادئها ونزعاتها والتميز بينها

فهل يستطيع ذلك سواد الناخبين في مصر ؟ !

مثل هذا يكون مستطاعا لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو أنه شيء يرتجل ولا حاجة فيه إلى أعداد وترتبة . ومن أجل ذلك كان الانتخاب ذو الدرجتين أدعى إلى التعبير السليم بين المرشحين ، فإن من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشيانا للمدن ومعرفة بالرجال . وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشؤون العامة ونلخص ما تقدم في كلمتين : أن الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائبا لا يعرفه . !

عيوب مجلس الشيوخ

وما يقال في عدد أعضاء مجلس النواب من حيث الثبات وطريقة الانتخاب يقال في مجلس الشيوخ . ولهذا نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن عدد الشيوخ يكون ثابتا لا يتجاوز المائة وعلى أن انتخاب المنتخبين يكون على درجتين

بقيت مسألة التعيين والانتخاب ونسبة كل منهما للآخر ، فقد روعي في مجلس الشيوخ أن يكون بعض أعضائه معينين ، والبعض الآخر منتخبين . غير أن دستور سنة ١٩٢٣ آثر الانتخاب بالعدد الأكبر فجعل له ثلاثة أخماس الأعضاء ، وترك لتعيين الملك الخمسين

وقد كان وما يزال اخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل

وإذا كان ذلك مما لا يستطيع تجنبه للحاجة إلى أمثالهم في تكوين صفوف الأحزاب ، فإنه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاولوها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر ونزعات خلّت من النعرة الحزبية

ولكن كثيرا من هؤلاء يأبون أن يخوضوا معامع الانتخاب صونا لكرامتهم عن المنازعات والمناضلات . لذلك تفتح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ . وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب ، فإنه لابعاد مزاحمة طوائف محترفي السياسة ، رأت أن يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة ، وزدت في الدستور نسبة المعينين في هذا المجلس من خمسين إلى ثلاثة أخماسه ، فأصبحت نسبة المعينين من الشيوخ أكثر من المنتخبين حتى لا تحرم البلاد من خدمات عدد من رجالها الأكفاء

لا أريد أن أخوض في عيوب دستور سنة ١٩٢٣ التي دلت تجارب السنوات الماضية على وجوب اصلاحها ، وحملتني على تنقيحه دون المساس بأصوله الثابتة . ولكني أشير هنا إلى أنه ما كادت تبدو الرغبة في اصلاح الدستور ، وما كاد دستور سنة ١٩٣٠ يظهر للوجود حتى شن الوفد على هذا الاصلاح حملات شعواء ! وكان طبيعيا أن يشن

A) Sécurité de Commerce - Étranger de l'Égypte
Autonome

B) Défense de l'Égypte contre toute agression ou toute intervention étrangère

C) Protection des intérêts étrangers en Égypte

La parole est maintenant à l'Égypte
et c'est à elle qu'il appartient
de décider si elle veut ou non
approuver l'extension de la zone d'application
autonome, elle pensera dans la réflexion
et non dans la passion l'inspiration de
son attitude.

Je prie votre Hauteur d'agréer

Hauteur
J'ai l'honneur d'exposer à votre Hauteur
la situation de l'Égypte
après que certains passages de la note en
question ont été publiés à l'étranger le 13
décembre 1914
et que l'opinion internationale a été
influencée par ces publications
à la fois par la pensée et à la
politique du Gouvernement britannique
il en résulte que les nombreux commentateurs
qui ont été publiés relativement à cette
note, et semble que beaucoup d'Égyptiens
ont eu l'impression que la Grande-Bretagne
est sur le point de renoncer aux dispositions

الجزء الاول .. والجزء الاخير من مسودة تصريح ٢٨ فبراير بخط اسماعيل صدقي باشا



اعضاء لجنة الدستور بتوسطهم حسين رشدي باشا رئيس اللجنة



اسماعيل صدقي باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا بطلا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أنوفد هذه الحملات ، لأنه وجد في الدستور الجديد حدا من سلطانه الحزبى والبرلمانى . ولكن لم يكن من الطبيعى فى ذلك الحين أن يقف الأحرار الدستوريون من الدستور الجديد موقف المعارضة . فقد كانوا يشكون كما يشكو سائر العقلاء والمحبين لمصلحة البلاد من الطغيان الحزبى ، وكانوا يبحثون كما يبحث عن طرق العلاج . وقد هدى التفكير انى صنفين من العلاج لا مندوحة من اختيار أحدهما اذا أريد المخرج : الأول ، علاج يقضى بإلغاء الحياة النيابية الغاء تاما ، أو تعطيلها الى أجل غير مسمى ، حتى تجرى الأمور فى مجاريها الطبيعية ، يلتفت رجال السياسة الى مصالح البلاد ويتعهدوها بالخدمة الخالصة

وأما الثانى ، فعلاج يراد به تلمس أرفق الوسائل لإصلاح ما ظهر من عيوب النظم النيابية فى مصر ، إصلاحا يتم فى هودة وفق ناموس التطور ، وتنعدم منه كل أسباب الشكوى ، وتستقر به الأمور

كان علينا أن نختار أحد هذين العلاجين ، وكانت أمامنا تجربة الأحرار الدستوريين ، وهم الذين فضلوا العلاج الأول ، وطبقوه سنة ١٩٢٨ . ولكنه كان علاجا قاسيا ، وظالما فى الوقت نفسه ، لأنه أشبه شئ بعملية البتر التى لا يجوز الالتجاء إليها الا عند الضرورة القصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها

ولذلك اخترت أنا العلاج الثانى وهدفى انقاذ الوطن من سوء المصير . وكان موقف الأحرار الدستوريين من هذا العلاج من أعجب المواقف !



الملك فؤاد كما عرفت

عرفت المرحوم الملك فؤاد أميراً ، وسلطاناً ، وملكاً .. فعرفت فيه صفات الإمارة والقيادة ، والعظمة ، والملك . وعرفت فيه حبه للعلم ، وإيمانه برسائلته في تقدم الأمم ، وتعشقه للرقى والحضارة ، وتشجيعه للعلماء ، وميله للتعرف بكبار النابهين من رجال العلم والسياسة

وقد كان أول اتصالى به - كما بينت في كلمة سابقة - حينما اخترناه رئيساً للجامعة المصرية الأهلية بعيد تأسيسها في سنة ١٩٠٦ ، وهو يومئذ أمير معروف بهذه الشرائع الفراء التى أكسبته تقدير العلماء ، واحترام رجال السياسة فى مصر والخارج ، ذلك الاحترام الذى هباً له مركزاً ممتازاً فى الأندىة السىاسىة فى أوربا ، وجعله من الأمراء المعدودين الذين تتجه اليهم الأنظار اذا ما أريد لبلد أن يتبوا عرشها ملك ، حتى فى البلاد الأوربية . أى أن منزلة الأمير فؤاد ومواهبه كانت تسمو على منزلة الأمراء العاديين .. ولكن الله أراد ألا يكون عرشه غريباً عن بلده ، بل عرش مصر

ومن حسن الطالع أنه لما مات السلطان حسين كامل تنحى نجله الأمير كمال الدين حسين عن العرش على الرغم من الحاح الانجليز عليه بتبويته ، فانتقل الى فؤاد ، وكان ذلك من فضل الله عليه لأن مواهبه كلها لم تكن معروفة ، ومن فضل الله على مصر ، لأنه رحه الله نهض بها فى طريق الحضارة نهضة مباركة موفقة . وكان يميل الى تقليد والده المرحوم الخديو اسماعيل فى هذه الناحية المفيدة التى تجعل بلاده فى الطليعة ، متجنباً ما وقع فيه غيره من أخطاء أو عيوب

ويشرفنى أن أعود بالذكريات الى هذا الحادث السعيد - حادث تولى الأمير فؤاد عرش مصر بعد وفاة السلطان حسين - فقد كان مقيماً بمحطة جليمونوبلو برمل الاسكندرية فى ذلك الحين ، وكنت أقطن أنا بمنزلى بمحطة قريية . وكنا نتقابل على الدوام للحديث فى مختلف الشؤون .. وذات يوم ، وقد انتهت من الغداء ، دق جرس التليفون ، وأذا بالملك « الأمير » ، وإذا به يقول : أود أن أراك

فقلت : فى أى وقت تريدون ؟

قال : الآن .. أريدك لمسألة هامة !

فخرجت مسرعاً اليه فاستقبلنى بمكتبه المكتظ بالكتب النفيسة قديمة وحديثة ، فقد كان مولعاً بالكتب والقراءة .. وقال لى : يا اسماعيل باشا .. أنا طلبت اليوم فى

القاهرة .. و اردت ان تكون انت اول من انبثه هذا النبا ..

قلت : لعله خير يا افندينا .. !

قال : انه على اثر وفاة اخي السلطان حسين يراد عرض العرش على .. فما رايك ؟
فقلت له : ان صفاتك العظيمة ومواهبك الممتازة تجعل اختيارك لهذا المركز خيرا
لمصر ، ونعمة لاهلها .. ويسرنى ان اكون اول من يهنئك واسأل الله ان يكون عهدك
عهد يمن وبركة على البلاد

فقال : الا تريد ان تسافر معي الآن ؟

قلت : ارجو ان تؤخر هذا الوقت الذي ترى فيه ان لوجودي بعض الفائدة !
وقد حصل ، وطلبني بعد ذلك بأيام ، وكان عطفه على عطف لا أنساه

ملك أنموذجي !

تولى فؤاد الاول الأريكة المصرية في ظروف دقيقة ، فكان عليه ان يحافظ على تراث
آبائه ، وكان عليه ان يوطد دعائم العرش ، ويذل الصعوبات ، ويحل مشاكل الأمة
المصرية الرازحة وقتئذ تحت نير الحماية والاحتلال الذي امتد الى عهده خمسة
وثلاثين عاما

تولى فؤاد الاول هذه الأريكة والحرب العالمية الاولى ما زالت قائمة ، ثم كانت
الاضطرابات في مصر وفي بعض أنحاء العالم ، ولم تكن هناك امة تعرف مصيرها او
تتكهن بما تأتي به الايام ، فاضطلع رحمه الله بمهام الحكم والسلطان في ذلك الوقت
العصيب ، وقبض بيد حكيمة على أزمة البلاد ، وساعدته مواهبه الفطرية وثقافته
الواسعة المتنوعة في قيادة امته قيادة حازمة في كل ناحية من نواحي نهضتها السياسية
والعلمية والعمرانية

وكانت المسألة المصرية اهم ما يشغل جلالته ، وكان موقفه فيها موقف القائد المرشد
الذي يوجه توجيهها صالحا ، ويؤثر الروية وانتهاز الفرص لتحقيق مطالب الأمة . وقد
انتفعت انا و ثروت باشا بارشاداته وحسن توجيهاته السديدة في تصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ الذي كان متبعا لأدواره منذ بدا حتى انتهى

وقد مرت به ازمات كثيرة ، فكان يلقاها على الدوام بصبر وثبات ونفس قوية
لا تعرف اليأس والملل . وكان أحسن مثل في التفاؤل والأمل بالمستقبل . غير أنه كان
كثير التأثر لما يصيب بلده من متاعب ، وكان يضيق بمواقف رجال السياسة المصريين
إذا ما آنس منهم الجنوح الى الاشتغال بمجد الأشخاص بلا فائدة لمصر . وكذلك عندما
كان يرى احقاد البعض تسيطر على موقفه من المسائل الكبرى

واذكر بهذه المناسبة ان ولاية العرش لم تكن مما يحرص عليه لخدمة نفسه او لمنفعة
شخصية ، حتى انه مكث مدة في سراي البستان التي كان يقيم بها ايام امارته وقبل ان
يصبح سلطانا وملكا ، ولم يكن ينتقل الى عابدين الا للأعمال الرسمية ، وكنت اتحدث
اليه في ذلك ، فكان يقول : اننى أحب ان ابقى حيث انا حتى اذا لم أنجح في خدمة بلادى
تخلت عن العرش !

الملك فؤاد وكرامة العرش

وكان الملك فؤاد وطنيا صميما متعصبا لوطنه ولعزيمته ، مع انه عاش طويلا في
الخارج ، وأعجب بحضارة البلاد الغربية ، ولكن اعجابه كان مقصورا على رغبته في الافادة

من حضارة الغرب بما يدفع مصر خطوات في طريق الرقى والنجاح

وكان الى سماحة نفسه ونزاهته وتواضعه الكبير ، عظيم الترفع عن الصفائر ، حريصا على المحافظة على كرامته وكرامة العرش ، لانه كان يرى العرش رمزا لعظمة الأمة ومجدها ، فكان ينأى به عن أن يمسه شيء من قريب أو بعيد خصوصا في بلد شرقي

وكان الحكم في نظره ينبغي أن يبنى على العلم والعرفان ، وقد عني منذ كان أميرا بتقدم مصر العلمي ، ووقف جهوده على ترقية الحياة العقلية للأمة . ولما تولى العرش أعتم بالجامعة المصرية - التي كان رئيسها والعامل الاول لرقيتها - فيما اهتم به من جلائل الأعمال ، ونقلها الى الحكومة واصبحت من كبريات الجامعات . كما اهتم بالجمعيات العلمية ، فاحيا الجمعية الجغرافية وجدد نشاطها ، وتأسست من جديد جمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، وانشأ معهد الأحياء المائية ، وانشأ متحف فؤاد الصحي ، ومعهد البحوث الصحراوية . وأمر رحمه الله بإنشاء مجلس الأبحاث الذي تم تأليفه بعد وفاته وأسندت الى رئاسته بأمر من نجله الملك فاروق الاول

وأذكر انه دعاني لزيارة المتحف الزراعي ببودابست عاصمة المجر ، وهو أعظم متحف من نوعه في العالم ، وأحب أن يكون في مصر متحف على مثاله ، فصعدت بأمره ، وزرت هذا المتحف ، ولما عدت عملت على تحقيق رغبة جلالته بإنشاء متحف فؤاد الزراعي على غرار هذا المتحف العظيم

وقد كان للملك فؤاد من الأثر العمراني ما نهضت به الحياة الاقتصادية والعمرانية في مصر ، فقد اهتم جلالته برقى الصناعة والزراعة فأنشئت في عهده : وزارة التجارة والصناعة لمساعدة المنتجين وتشجيع الصناع والأخذ بيدهم لتبلغ الصناعات الوطنية المكانة التي بلغتها صناعات الأمم الرافية . وقد تألف في عهده وبارشاده الاتحاد المصري للصناعات ، وتأسس بنك التسليف الزراعي ، وكان هذا البنك رحمة للمزارعين المصريين . وتقدمت أنواع الزراعات المصرية في عهد الملك فؤاد ، وتآلفت الجمعيات التعاونية . الى غير ذلك مما كان له أكبر الأثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي بمصر

كل وقته للعمل

وكان الملك فؤاد عجيب الأطوار الى حد انه لما تولى الحكم كان كأنه تسلم رسالة من المولى سبحانه وتعالى بأن يكون نعمة على البلد ، فكان كل وقته مكروسا للعمل . . وربما كان غريبا لبعض الناس أن الملك فؤاد كان يعلم من أعمال الحكومة ما لا يعلمه الوزراء أنفسهم . وكنا نحن الوزراء نذهب للاجتماع معه ، ونحن نعلم انه قد درس المسائل التي سنتناقش فيها دراسة ضافية ، وزاد على ما قدم له من مذكرات وبيانات بمراجع وأبحاث من عنده

وكم يرتاح من هو في سنى في الوقت الحاضر اذ يرى أكبر هم للميكنا المحبوب فاروق أن يقتدى بوالده ، ويجب - لو استطاع - أن يعمل كما كان يعمل سلفه العظيم

تنازل الخديوى عباس عن العرش

لعل من محاسن الاتفاق انى كنت اول من هنا الملك فؤاد بالعرش سنة ١٩١٧ ، واول من عمل لتوطيد عرشه بالاتفاق مع الخديو السابق عباس حلمى الثانى على التنازل عن عرش مصر سنة ١٩٣١

وقد مر بك فى الكلمة السابقة ، كيف انبأنى جلالتة نبأ عرض العرش عليه بعد وفاة السلطان حسين كامل ، وكيف هنأته لهذا النبأ السعيد . واليوم اتحدث عن اتفاقى مع الخديو عباس على التنازل عن عرش مصر لجلالة عمه الملك فؤاد ..

حق لا ينازع !

كان الخديو عباس قد سافر الى الاستانة فى صيف سنة ١٩١٤ . فلما قامت الحرب العالمية الاولى وأراد العودة الى مصر ، انتهز الانجليز فرصة قيام تلك الحرب ، ومنعوه من العودة الى بلاده بحجة انضمامه الى اعدائهم ، ثم أعلنوا خلعه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فأل الحكم الى السلطان حسين كامل باعتباره اكبر امراء الاسرة العلوية ، عملاً بفirman سلطان تركيا الذى صدر فى مايو سنة ١٨٤١ ، والذى ينص على أن ولاية مصر تنتقل لأكبر اولاد محمد على باشا الذكور واولاد اولاده

ولكن الخديو عباس لم يعترف بهذا الخلع لأنه لم يصدر من سلطان تركيا ولأن ذلك firman قد ألغى بفirman سنة ١٨٦٦ الذى حصل عليه الخديو اسماعيل باشا من السلطان وينص على أن ولاية مصر تكون لأكبر انجال الوالى طبقة بعد طبقة . وقد تولى والده الخديو توفيق باشا بهذا firman ، كما تولى هو العرش بمقتضاه فهو صاحب الحق الذى لا ينازع !

وقد أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . واعترفت بريطانيا بأحمد فؤاد الاول ملكاً على مصر ، كما اعترفت بولاية العهد « للأمير فاروق » . ووضع الملك فؤاد نظاماً لتوارث عرش المملكة المصرية ، وصدر به أمر ملكى ، ولم يكن الخديو قد تنازل من جهته عن حقه ، ولم يعترف بهذا النظام ، فكان من المهم تسوية هذه المسألة تسوية نهائية حتى لا تبقى معلقة الى ما شاء الله

ولما توليت الحكم سنة ١٩٣٠ كانت هذه المسألة من اهم ما شغلنى ، وقد عاصرت الخديو عباس ، وعملت معه فى شبابى الى أن أصبحت وزيراً للزراعة فى عهده ، ودامت

علاقتي به حتى بعد خلعہ اثناء زيارتي لأوربا ، وكان كثير المودة والعطف على . كما عاصرت الملك فؤاد وتعاونت معه في شبابي وكهولتي ، وتمتعت بصداقته وثقته . وكنت أعرف تقدير الخديو عباس لعلمه الملك فؤاد وجهه له وأعجابه به ، كما كنت أشعر باهتمام جلالتة بحل هذه المسألة ، ورغبته في وضع حد نهائي لها يمحو ما صنعتہ الظروف من غشاوة بينه وبين ابن أخيه

سر على بركة الله !

وبينما كنت أفكر في هذا الموضوع اتفق أن وصل الى مصر من سويسرا عبد الله البشري بك سكرتير الخديو عباس موفدا من سموه لمقابلتي ، وكان ذلك في يناير سنة ١٩٣١ ، فاجتمعت به في منزلي وأفضى الى بأن سمو الخديو قد آانس ضجرا من هذه الحال وأنه يود أن يزيل ما بينه وبين عمه من خلاف على العرش ، وأنه يعرب عن صادق اخلاصه ، ويود له التوفيق في خدمة مصر ، كما يود أن يتم ذلك على يد صديق له مثلك وارتحت انا لهذا العرض ، بل تفاعلت وحدث الله عليه ورجوته أن يوفقني فيه لخدمة مليكي وعرش بلادي

وبعد الاجتماع استأذنت جلالة الملك ، وقابلته ، ووضعت بين يدي جلالتة ما حمله رسول الخديو ، فابتهج به ، وقال لي : « سر على بركة الله » . !

مجلس الوزراء لا يعلم !

وتعددت المقابلات بيني وبين البشري بك ، ولم يكن أحد يعلم بها في مصر - بعد جلالة الملك فؤاد - غيرنا نحن الاثنين ، وروعي الكتمان الشديد حتى أن مجلس الوزراء لم يكن يعلم بهذه المفاوضات ، وكنت أجمع به في منزلي

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ سافر البشري بك لمقابلة الخديو ، وكان سموه في تونس ثم تركها الى الجزائر ، فلحق به ، ومكث معه بضعة أيام عرض عليه فيها تفاصيل ما جرى بيني وبينه ، ثم عاد الى مصر في أول مارس مزودا بتعليمات سموه ، واستأنف البحث معي وأبلغني أن الخديو عباس قبل مبدئيا التنازل ، فأخذت أضع معه نصوص الاتفاق وكنت قد طلبت الى عبد الحميد بدوي باشا أن يضع الصيغ النهائية ، ففعل الى أن انتهينا منها . ثم اتفقت معه على أن توفد الحكومة المصرية مندوبين لها لمقابلة سموه وانجاز الاتفاق ، وذلك في موعد يخبرني به تلغرافيا بعد مقابلته للخديو بسويسرا

وفي ٢٦ مارس سافر البشري بك ، ثم وصلني منه تلغراف يقول فيه ان سمو الخديو سيكون بلوزان في ١٥ ابريل . فانتدبت سعادة امين انيس باشا المستشار الملكي في ذلك الحين ، والأستاذ بتسي بك المحامي . كوفد من قبل الحكومة المصرية ، وصحبهما يوسف جلال بك (باشا) رئيس الادارة الافرنجية بسراي عابدين . . . وجرت المقابلات مع الخديو السابق في فندق سافوي تارة ، وفي فندق لوزان بالاس تارة أخرى ، وكان سموه يقصد الى لوزان يوميا بسيارته للاشراف على الاتفاق ، اذ كان مقيما في ديفون ، حتى تم وضع الصيغ النهائية وأمضى سموه الوثيقة في ٦ مايو سنة ١٩٣١

وأبلغني الوفد نبا التوقيع تلغرافيا ، فأبلغته لجلالة الملك ، وكان اليوم الثاني من عيد الاضحى المبارك ، فاجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك فؤاد في قصر القبة العامر وافضيت الى زملائي بهذا النبأ ، وأعلنه رسميا في البلاد

وثيقة التنازل

لم يكن في هذا الاتفاق أية مساومة ، وقد قبل الخديو عباس التنازل عن العرش بدافع الوطنية والحب لعمه ولأسرته التي خدمها ٢٣ عاما ، ورضى عن طيب خاطر أن يتخلى عن حقه بدون قيد ولا شرط ، لأن الجالس على العرش هو أكبر أنجال محمد على باشا الكبير ، كما أنه أكبر أنجال الخديو اسماعيل . ولم تدفع الحكومة المصرية تعويضا ، ولكن رؤى أن تصان كرامة الخديو في أوروبا وكرامة البلاد التي كان يتولى عرشها ، فتقرر أن تدفع الحكومة له سنويا مبلغ ثلاثين ألف جنيه لا تنسحب على الماضي ، ولا يصرف منها شيء لأحد من ورثته بعد الوفاة . ولم يكن هذا ثمنا للتنازل ، ولا امتيازاً على غيره من ذوى العروش المخلوعة .. أما وثيقة التنازل ، فهذا نصها :

« أنى موطن باني خدمت بلادى بأمانة واخلاص ، وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة - بالرغم من دقة الظروف - كل قواى وخير أيام حياتى

» وقد تتبعت عن كتب ما أحرزته البلاد وما لا زالت تحزره من أسباب التقدم فى جميع النواحي

« واتى مغتبط بما اراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها ، والتوفيق بين نظامها السياسى ، وبين حاجاتها وامانيها

» ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى ، وتأكيد اخلاصى نحو ذات ملكها المعظم ، فانى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وأصرح باني ساتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد

» وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عنش المملكة المصرية ، والقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية املاكى . وهما جزآن لا يتجزآن من الدستور المصرى ، وقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ وأعلن اتباعى لها جميعا

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول بن اسماعيل بانه ملك مصر الشرعى ، فانى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر ، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن انى كنت خديويا لمصر ايا كان وجهها ، سواء عن الماضى أم عن المستقبل

» ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الاول اعرب لجلالته عن صادق اخلاصى ، وأتوجه الى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته ، ليزيد فى اسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها »

وقد رفعت هذه الوثيقة الى جلالة الملك فؤاد بعد عودة مندوبى الحكومة من سويسرا ، مع خطاب شخصى من الخديو الى جلالته ، فسر جلالته بهذه النتيجة ، وأراد أن يعرب عن تقديره لشخصى الضعيف بالانعام على المرحومة السيدة حرمى بالوشاح الاكبر من نيشان الكمال . ولما ذهبت لرفع آيات الشكر لهذا الانعام السامى وعلم بوجودها فى الحرمك انتقل رحمه الله اليها ، وقال لها : « ان زوجك قد حاز كل اوسمة الدولة . وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التى أستطيع أن أقدمها اليه فى شخصك »

خطاب من الخديو

وعلى اثر هذا الاتفاق وصلنى خطاب من سمو الخديو قال فيه :

« .. نشكر دولتكم عظيم الشكر .. وبمناسبة انتهاء المفاوضات ، وامضاء العقد نخبر دولتكم برضانا وارتياحنا ونرجو لدولتكم دوام التوفيق فى كل ما قمتم وتقومون به من صالح العمل الكثير لسعادة مصر سياسيا واقتصاديا واداريا ، بما عرف عن دولتكم من القدرة والكفاية ، وما اشتهرت به من الحكمة واصالة الراى وجبكم للبلاد » ونخص بالذكر علاجكم الحكيم لانقاذ مصر من هذه الازمة العالمية الطاحنة ، وتخفيف وطأتها على مصر العزيزة ، وتثبيت ماليتها . كذلك اصداركم للدستور الجديد الذى نرجو أن تمنح البلاد فى ظله طمأنينة وحياة كلها تقدم ورخاء ، حتى تصل بحسن سعيكم وسعى المخلصين من أبنائها ، الى ما تصبو اليه من اتمام استقلالها وتوثيق مجدها ... »

عباس حلمى

وقد كان هذا الخطاب مكتوبا بخط يده رحمه الله رحمة واسعة



طلقت المحزبية ..

لم اكن اريد ان اؤلف حزبا ، او اصبح رئيسا لحزب يوما من الايام ، لاننى لا اميل الى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الاشخاص ، ولو كان شخصى ، او لفكرة من الافكار الا اذا كنت مؤمنا بها ايمانا مطلقا عن كل غرض او قيد من القيود .. ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف « حزب الشعب » لاستند الى تأييده بعدما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وانضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور سنة ١٩٣٠ . حتى اذا تركت الحكم وسأرت التيار الحزبى بعض الوقت ، لمست ان لا فائدة من اتصالى بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها ان الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية ، اى انها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديموقراطى ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ .. وقد كانت هذه هى حال بلاد اليونان فى زمن مضى . بل لقد وصلت هذه البلاد فى ذلك الاتجاه الى أن كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها

والواقع اننا فى مصر لا نختلف عن ذلك فى شىء ، فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال ، او صداقة ، او ذكريات مشتركة ، او اقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف فى بعض وجهات النظر ، فكونوا من الأحزاب أحزابا . ولست أدري لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهيئ للمتحيزين أسباب الحكم ..! وانت اذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية ، واستطلعت اتجاهاتها العامة ، لم تفز بأى فارق بينها .. واذا كان لى ان ابذل نصحا ، فهو أن تعمل الأحزاب على وضع برامجها ، وأن تعرض هذه البرامج على البلاد لتتكون حول الأحزاب جبهة مريديها العاملين على نصرتها .. وهناك من شؤون الحكم مسائل كثيرة لا بد أن يفهم الحكام اتجاه البلاد نحوها ، فأننا فى مصر لم نتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال .. هل هو استقلال مجرد عن الاتصال بالغير ، اى ضيق فى مراميه ، أم استقلال مبنى على التعاون مع باقى الدول . ولم نكون رأيا فى سياستنا الخارجية بعد ما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية ، ولم نحدد موقفنا من كل منهما أو نقرر أى الكتلتين هى الأصلح للانضمام اليها لصيانة استقلالنا وتحقيق أهدافنا .. لم نفعل ذلك .. بل لم نكون خطة صالحة فى القضايا الاجتماعية ، وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الأبحاث الدقيقة فى البلاد

الأخرى ، وإنما الذى نراه من حكمانا هو الارتجال ، كلما عرض لهم شئ من هذه المسائل ! وأملى كله فى الهيئة البرلمانية أن يتكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها الى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التى نرى نتائج بحوثها ومساعدتها الطبية نحو رقى البلاد واسعاد الشعب

مقابلتى لموسوليني !

أشرت فى كلمة سابقة الى مقابلتى لموسوليني بروما سنة ١٩٢٥ وأنا وزير ، وقد قابلت هذا الزعيم السابق مرة ثانية فى أغسطس سنة ١٩٣٢ وأنا رئيس للوزارة . وكانت المقابلة الاولى غير رسمية ، أما الثانية فقد كانت مقابلة رسمية فى قصر البندقية . حينما دخلت عليه استقبلنى من أول الغرفة ، وأخذ يتحدث معى حديثا شعرت منه بأن الرجل شديد المقت للنظم النيابية التى تحول - فى رأيه - دون رقى البلاد ، بسبب ما ينجم عنها من خلافات شخصية بين المشتغلين بالسياسة . . . والذى لفت نظرى فى شكله عيناه اللتان كان ينبعث منهما بريق عظيم ، وتكاد نظراتهما تخترق الحجب . . . وقد بادلتى الزيارة فى المفوضية المصرية ، وقدم لى بيده باسم ملك ايطاليا أرفع وسام ايطالى

وقد استمر حديثنا طويلا . وأذكر أن اشتغاله بالإصلاح كان شديدا الى درجة أنه سألنى عن الطريق الذى سرت فيه بين نابلى وروما ، وهل كان معبدا ، فأخبرته أنه عظيم عدا مخارج مدينة نابلى فانها تشعر بقلق بسيط ، فأجاب : أعشمت أن تعود فى اصطيفاك من نفس الطريق ، فتجده معبدا . . . وقد كان !

وهنا كلمنى عن تقدم ايطاليا وقوتها ، والرقى فى كافة نواحي الحياة السياسية والقومية ، فسألته : ولكن هل استطعت أن ترقى بأخلاق الايطاليين الى ما تتوق أنت اليه ؟ . . فقال لى : انى اعنى بتربية الشبيبة ، وهى التى ستكون ايطاليا الجديدة . . . وانى أعتقد أن الشبيبة الايطالية الآن لا تقل فى قوة الأخلاق ، وفى العلم عن الشبيبة الألمانية ! . .

ولكن موسوليني على ما يظهر كان واهما حينما قال لى هذا الكلام ، ولم يكن قد قدر استعداد أهل بلاده للرقى الأخلاقى . . . وهذا هو سر الانقلاب وسر الفشل الذريع فى مشروعاته السياسية والحربية ! . .

الصحافة أقوى سلاح حوربت به !

إن الصحافة قوة تستطيع أن تبنى ، وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها فى الهدم أشد منها فى البناء ، خصوصا فى بلد لم ينضج بعد النضوج الكافى ولم يعود التفكير الذاتى . ولو أنه كان جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ ، بل أنه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى ، وتعانيتها الآن ! ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ، ومبادئه الحققة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات ، أو من يجارها تحت أهواء السياسة ، وأقدار الظروف

تدخل الأبراشى باشا!

وعلى الرغم من هذه الحرب الشعواء التى كانت تشنها الصحافة ، ويشنها خصومى فانى لم أعبأ بذلك أثناء توليتى للحكم ، لأنها كانت حربا حزبية أو قل انها شخصية لا تهدف الى المصلحة العامة ، بل تهدف الى مصلحة شخص أو حزب معين . ولو انها كانت لوجه الوطن ولمصلحة البلاد العليا بعيدة عن الشهوة لما اخذت هذه الصفة التى كانت تتسم بها طول مدة وجودى فى الحكم . . على اننى مكثت ثلاث سنوات اعمل لخدمة بلادى ومليكى وبنظام الحكم الجديد ، وكنت رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، ووزيرا للداخلية ، وقد حملت أعباء السياسة والادارة ، وشغلت نفسى ليلا ونهارا غير مدخر وسعا فى القيام بواجباتى وغير مشفق على صحتى حتى مرضت واعتكفت فى مينا هوس

وهنا برز المرحوم زكى الأبراشى باشا ، واخذ ييث نفوذه ويتدخل فى شؤون الحكم والسياسة . . وسافرت الى اوربا للاستشفاء ، فزاد نفوذ الأبراشى باشا واتسع نطاقه . ولما عدت من اوربا ، وجدت الحال لا تطاق فاعتزمت الاستقالة ، ولكنى لما قابلت جلالة الملك فؤاد اذ ذاك رايت من عطفه ورعايته ما جعلنى أعدل عن الاستقالة

على انه لم تمض الا فترة قصيرة حتى كانت أزمة تعيين المرحوم حسن صبرى باشا وزيرا فى وزارتى ، فقد رؤى أن يعين وزيرا للمالية ، ورايت أن يعين فى وزارة المواصلات أو فى وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولا ، فرايت عندئذ أن اتخلى عن الحكم فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، بعد أن أديت واجبى لوطنى بالطريقة وبالسياسة التى كنت اراها خيرا للبلاد



مفاوضات سنة ١٩٤٦

في منتصف فبراير سنة ١٩٤٦ دعيت لتولى الوزارة بعد ان استقال منها دولة محمود فهمى النقراشى باشا . وقد ترددت كثيرا قبل القبول ، لتقدم سننى من جهة ، ولان النظام الحزبى - وهو وليد النظام البرلمانى - كان فى رأى مما يصرف اداة الحكم عن كليات الأمور الى جزئياتها . وذلك بسبب اشتغال الأحزاب بما يهم كيانها قبل اشتغالها بمصلحة المجموع .. على ان حبى لبلدى دفعنى آخر الامر الى القبول لاعتبارين : أولهما اننى كنت اتوق الى المساهمة فى محاربة الأعداء الثلاثة التى حالت دون تقدم بلادنا العزيرة ، وقضت على نشاط الطبقات الفقيرة ، وبالأخص فى اوساط الريف .. وأقصد : الجهل ، والفقر ، والمرض ، والثانى ان همى أن أرى بلادى قد استفادت من نتائج الحرب - وقد ساهمنا فى كسبها بشتى الجهود - فنصل الى تحقيق أهدافنا القومية بمفاوضة الدولة المحتلة فيما هو معلق بيننا من شؤون

وقد كان المتبعون لمناقشاتي لخطاب العرش فى مجلس النواب اثناء كنت عضوا به يرون ان أهم غرض لى منها هو دعوة الحكومة الى العمل لحل المسألة المصرية ، اذ كان هذا أوانها لتحقيق أهداف البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل .. وتذكرون انى لما كنت فى حيفا مستشفيا ، وحلت الوزارة الاشتراكية فى انجلترا محل وزارة المحافظين بعثت ببرقية طويلة لرئيس مجلس النواب (اظنها لم تعرض على المجلس وقد نشرت فى الصحف) نبهت فيها الى الفرصة السانحة بحلول قوم مشهود لهم بحب الحرية ، بدل قوم ربوا على حب الاستعمار للبدء فى حل القضية المصرية ..

لما تقدم من الاعتبارات كان قبولى للحكم فرصة للوصول الى أغراض طالما نشدتها ، وهى تحقيق أهداف البلاد السياسية والعمل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، موطننا النفس على ان أتركه فى اليوم الذى أشعر فيه بأن مهمتى قد صادفها النجاح - فليس من داع اذ ذاك لبقائى - أو منيت بالخذلان ، فأصبح من حق البلاد أن يعمل لها من هو أكثر استعدادا منى .. ومن أجل ذلك ، ومع المحافظة على التقاليد ، طلبت المعاونة من غير رجال الأحزاب من أنست فيهم القدرة على الانتاج . وقد قاموا برسالتهم خير قيام والآن أشعر بأننى لم أقصر فى أداء الرسالة .. اما من ناحية الإصلاح الاجتماعى ، فقد وضعت الوزارة التى ألقتها أسسه ولم يبق الا البناء . واما من ناحية تحقيق الأهداف القومية فنظرة منصفة الى « المشروع » الذى أمضى منى ومن وزير خارجية انجلترا تدل على أن مصر كانت قاب قوسين من مطالبها . وسيتبين ذلك مما يأتى من فصول وتفاصيل

محادثات تمهيدية

الفت وزارتي في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ووضعت في رأس مهمتها السعى لتحقيق الأهداف الوطنية ، وأشارت في الكتاب الذي رفعته لجلالة الملك ، الى تأليف الوفد المصري الذي يقوم بمفاوضة بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد ، تحقيقا لارادة الأمة التي أعلنتها اعلانا

وقد تألف هذا الوفد في ٨ مارس ، اى بعد تأليف الوزارة بشمانية عشر يوما ، برياستى وعضوية حضرات : محمد شريف صبرى باشا ، وعلى ماهر باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وحسين سرى باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واحمد لطفى السيد باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ عفيفى باشا ، وابراهيم عبد الهادى باشا

وانفردت في اول الامر بمحادثة السفير البريطانى في منزلى تارة ، أو في منزل احد الاصدقاء لكينا ، أو في السفارة البريطانية أو في رئاسة مجلس الوزراء ، لأن المحادثات كانت تمهيدية للمفاوضات ، وكان من شأنها اعداد العدة ، وتقريب مسافة الخلف على المبادئ الرئيسية . . والسفير البريطانى سير رونالد كامبل ، صديق قديم ، يرجع عهدي به الى وقت اشتغاله وزيرا بدار المندوب السامى حين كنت رئيسا للوزارة في الفترة بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٣ . فقد تحدثنا كصديقين في اجتماعاتنا الخاصة ، ولم يكن وفد المفاوضات البريطانى قد تألف بعد . .

ومضت ثلاثة أسابيع ، ولم تؤلف بريطانيا وفدها للمفاوضات المصرية ، وقلق الراى العام من جراء هذا الانتظار . فلما كان يوم السبت ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ حضر السفير البريطانى لرئاسة مجلس الوزراء في زيارة رسمية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وسألته : « متى تبدأ رسميا في مفاوضاتنا ؟ »

قال : « وعدتكم يوم مقابلتنا اول مرة اننى سأتصل فورا بمستربيفن لأسأله ، وفد اتصلت به فعلا ، ولكن - مع الأسف - لم تصل الى حتى الآن تعليمات منه . وعند ورود هذه التعليمات سأحيطكم علما بها حالا » . ثم قال : « وعلمت ان عمرو باشا تكلم مع مستربيفن في شأن المفاوضات البريطانيين ، وأن هذا كان بناء على طلب منك » . .

فقلت : « أجل كنت اريد ان أحدثك في هذا الموضوع ، ولكنك سبقتنى اليه . ولعلك تذكر انى قلت لك في مقابلتنا الخاصة ان مسألة المفاوضات من الجانب البريطانى ما زالت « غامضة » على ، وكان يحسن ان اتبينها تماما ، لأن التأخير في ذلك من شأنه ان يخلق في مصر جوا لا يتفق مع مصلحة المفاوضة ، اذ هي كما لا يخفى يجب ان تجرى في جو تسوده الطمأنينة لا في جو تحيط به الريب والظنون . . وآسف ان أقول لك ان ريبا وظنونا قد نبئت وبدأت في الظهور بالنسبة لمسألة المفاوضات من الجانب البريطانى . وانت تعلم ان مصر قد عينت هيئة المفاوضات ، واستعدت للمفاوضة من مدة كانت تكفى لأن يظهر من جانبكم مثل هذا الاهتمام الذى ظهر من جانبنا » فقال : « الواقع ان المفاوضات ، أو بعبارة اخرى الخبراء العسكريين ، كانوا قد عينوا أو وقع عليهم الاختيار . ولكن حديثك الماضى معى افهمنى انك لا تريد ان تثار المسألة العسكرية قبل المسألة السياسية التى لها المقام الاول . وهذا قد غير الوضع بالنسبة للترتيبات التى كنا قد اعدناها ، وهى تلخص في ان يكون معاونى من العسكريين . . ولهذا رأيت انه يحسن ان اتبع طريقة سنة ١٩٣٦ . وهى ان يكون معاونى من كبار موظفى السفارة »

فقلت : « اسمح لى ان اكلّمك بصراحة في هذا الموضوع ، انه اذا عرف ان معاونيك

الرسميين في المسائل السياسية هم موظفو السفارة فلن يكون لذلك اثر طيب في الراى العام في مصر ، وذلك لاعتبارات ثلاثة :

الأول - أن الشعور بعدم الارتياح ينتشر لا محالة من جراء هذا التصرف . لأن مصر جمعت خير رجالها لهذه المفاوضة . وكان احدهم وصيا على العرش ، وكثير منهم رؤساء حكومات سابقة . وقد فعلنا ذلك لاننا نعلق على نتائج هذه المفاوضات اعظم الأهمية ، فمن غير المعقول أن يواجه الفريق المصرى وهو مكون على هذه الصورة - بموظفين من السفارة !

الثانى - أن الناس في مصر يعتقدون ولا ينسون أن السياسة التى اتبعت في العهد الأخير لا سيما في زمن الحرب (وهى سياسة لم تترك في نفوسهم اثرا طيبا) قد اشترك في وضعها وتنفيذها رجال السفارة الذين تريداهم معاونيك السياسيين . .

« انى أعرفهم شخصيا وأقدرهم ، ولكن هذه العقيدة سائدة عندهم في نفوس المصريين ومن الصعب جدا ازالتها ! فضلا عن انى كنت قد سمعت من عمرو باشا أنه سيكون معكم في المفاوضة رجال من ذوى الخبرة والعلم بشؤون الشرق . وأذكر أنه ذكر لى أن مستر هاو وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط قد فكر في تعيينه مفاوضا معكم . ولهذا أرجو أن تعيدوا النظر في الموضوع كله حتى تسهل مهمتى

الثالث - أنه لا تجوز المقارنة بين مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التى تجرى في سنة ١٩٤٦ . ذلك لأن الأولى كانت تجرى على أسس مباحثات ومشروعات اعتبرناها خطوة ، أو مرحلة في طريق الاستقلال ، لا الاستقلال نفسه . أما اليوم فنحن في نهاية المراحل . ولهذه المفاوضات نتائج حاسمة . ومن أجل ذلك يحسن جدا أن يعطيها الجانب البريطانى الاهتمام الذى يتفق وطبيعتها وخطر آثارها ، كما أعطيناها نحن من جانبنا »

ثم قلت : « هل تريد أن اتصل عن طريق عمرو باشا بمستر بيغن ؟ . أم يكفى انى أدليت اليك بهذه الاعتبارات كلها لتعمل من جانبك على علاج الأمور ووضعها في نصابها الصحيح ؟ »

قال السفير : « الواقع أن مستر بيغن غير مسئول عن الوضع الحالى للأمور ، بل أنا المسئول عنه ، لأن التعليمات التى أعطيت لى كانت تقضى بأن يكون الى جانبى عدد من كبار العسكريين ، فلما فهمت منك أنك تحب أن يكون معى سياسيون في المفاوضة ، ورايت عندى موظفين يعاونوننى في السفارة ، ويفهمون تماما المسألة المصرية ، فكرت فيهم ، أما وقد بينت لى وجهة نظرك والاعتبارات التى تلابس الموقف ، فانى سأتصل بمستر بيغن وأحيطه علما بالتفاصيل ، وأتلقى منه تعليماته الجديدة التى سألغها اليك » فقلت : « حسن ، وأرجو ألا يتأخر ورود هذه التعليمات . أنى في الواقع أرتاح الى المفاوضة معك وحدك ، ولكنى أفضل أن يرسل اليك من وزارة الخارجية البريطانية من يمثل الناحية السياسية ويتفق وأهمية المفاوضة »

قال : « سيكون هذا ما أعرضه »

قلت : « ورجائى أن يكون الرد سريعا لأنك تعلم أن وقتا طويلا قد ضاع في الانتظار »

فقال : « أرجو هذا . ولكن هل ترى أن كبيرا واحدا من وزارة الخارجية يكفى »

قلت : « لا بأس عندى . . »

هذا ما جرى بينى وبين السفير البريطانى في ٣٠ مارس ، وقد فهم سعاده من هذا الحديث أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تثبت لمصر احترامها اياها الا اذا عينت فورا وفدا كبيرا الشأن لمفاوضة وفدها المصرى ، والا اذا أظهرت لها عنايتها واهتمامها وحسن نواياها في الوصول الى حل المسألة المصرية حلا عادلا

اقتراحات بريطانية قبل المفاوضات

توجهت في صباح يوم ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ الى السفارة البريطانية لآرد الزيارة للسفير البريطاني ، فبادرنى سعادته بأن لديه خبرا سارا . ذلك أننى كنت ابدت له في زيارته الأخيرة لى ، الامتناع الذى سببه عدم تعيين المفاوضين البريطانيين . فلما اقترح ان يكون المفاوضون السياسيون من موظفى السفارة اعترضت على ذلك ، فقام بمساع لدى مستر بيغن فى هذا الشأن ، واستطاع ان يخبرنى ان مستر بيغن سيلقى هذا المساء فى مجلس العموم تصريحاً يعلن فيه تعيين المفاوضين البريطانيين ، وأنه سيحتفظ لنفسه برياسة الوفد البريطانى غير أنه سيعتذر فى الوقت الحاضر بسبب الحالة السياسية ، وسينتظر مستر بيغن اقرب فرصة للحضور بنفسه الى مصر

اما المفاوضون الآخرون فعلمت أنهم سيكونون حضرات : لورد ستانسجيت وزير الطيران ، وسير رونالد كامبل ، وسير كيناهان كورنواليس السفير السابق والمتولى الشؤون الاقتصادية للشرق الأوسط ، ومستر رونالد أوفرتون مدير ادارة الشرق الأوسط بالسفارة ، والأميرال تينانت القائد العام لأسطول الشرق الأوسط ، والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط ، ومارشال الطيران ميدهرست . وربما زيد عليهم الجنرال جاكوب من هيئة اركان الحرب العامة (وقد ضم فعلا الى الوفد واشترك فيه)

وأضاف السفير ان التعليمات التى وصلته تقضى عليه بالاتصال برئيس الحكومة المصرية ، على أن يكون ذلك شخصيا بحثا فى الوقت الحاضر ، وأن يرمى الى الغرض الآتى بيانه :

« درست المسألة المصرية فى لندن من جميع وجوها كما سيشرحه لى الآن ، ويرغب مستر بيغن فى أن يبين له السفير رأى فى الاقتراحات البريطانية ، لأنه يريد ألا يتصل الوفد البريطانى بالوفد الرسمى المصرى قبل أن يعرف شيئا عن وجهة النظر المصرية ، مما قد يؤدى الى صعوبات لا تخرج منها . لذلك عنى السفير بناء على تعليمات لندن بأن يبين لى وجهة النظر البريطانية ، راجيا الوقوف على رأى التمهيدى فى هذا الموضوع بدون ارتباط أحد الطرفين . على أن تدرس هذه المسائل بصفة رسمية فيما بعد »

وها هو ذا منقولا حرفيا على وجه التقريب البيان الذى أدلى به السفير اذ كان يرجع الى مذكرات مكتوبة :

« ان الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضي المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، او لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط ، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط . وبخاصة بلادينا »

فسألته : « هل تدخل البلاد العربية فى منطوق كلمة «الدول» التى ذكرها . فاجاب : « هو كذلك » . ثم استمر السفير فى بيانه ، فقال :

« ان بريطانيا العظمى مستعدة لبحث مسألة العلاقات بين البلدين من الوجهة الاستراتيجية بطريقة جديدة من شأنها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليحل محلها اتفاق أوسع فى نطاق هيئة الأمم المتحدة

« والغرض المحدد الذى ترمى اليه بريطانيا العظمى فى كل اتفاق من هذا القبيل سيكون موضوع مفاوضات عملية . وقد يكون ضروريا إيجاد الفرصة لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام الى هذا الاتفاق الذى يرمى الى المحافظة على السلامة » وهذا الاتفاق يقضى بالطبع أن ترابط القوات البريطانية فى جهات تمكناها من مراقبة كل تهديد بالاعتداء على الشرق الأوسط . وهذا يعنى - فى رأى الحكومة البريطانية -

انه يجب في ايام السلم العادية ، ابقاء قاعدة تكون نواة لقوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، فينبغى الوصول الى وسيلة من شأنها تحقيق هذا الوضع او حل المشكلة دون مساس بسيادة مصر أو بكرامتها القومية

» وقد درست الحكومة البريطانية بعناية خاصة هذه المسألة ، لأن لها أهمية أساسية من الوجهة الاستراتيجية لسلامة مصر والشرق الأوسط ، ولأن الحكومة البريطانية ترغب في اجابة مصر الى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون ابطاء

» ولذلك تقترح الحكومة البريطانية سحب الوحدات والمنشآت العسكرية والبحرية والجوية من القاهرة والاسكندرية

» وبعد دراسة عميقة للموضوع ، واستشارة الرؤساء العسكريين للأسلحة الثلاثة رأت الحكومة البريطانية انه لا يمكن صدأى اعتداء موجه الى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة في جوار قناة السويس مما يقتضى ابقاء منشأة عسكرية في منطقة القناة لتكون نواة . ويتوقف تحقيق هذا الغرض الى درجة كبرى على مصر نفسها

» لذلك فان الحكومة البريطانية شديدة الرغبة في الوقوف على رأى رئيس الحكومة المصرية شخصيا قبل البدء في المفاوضات الرسمية

» وهناك حل يجوز اقتراحه على رئيس الوزارة المصرية ، من شأنه أن تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الارض في منطقة قناة السويس تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق يوضع على غرار الاتفاق الذى خول الولايات المتحدة قواعد في النصف الغربى من الكرة الارضية ، مثل القواعد القائمة في جزائر برمودا ، ونيوفاوندلاند

» ومن الممكن ايضا الوصول الى اتفاق اقليمى على اعتبار ابقاء القاعدة البريطانية بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن

ثم قال السفير ان هذه الحلول ليست سوى اقتراحات من الجانب البريطانى . واذا كانت لى اقتراحات في هذا الشأن ، فان الحكومة البريطانية بسرها الوقوف عليها . واكد السفير ان الجانب البريطانى لا يرمى الى تقييد رئيس الحكومة المصرية بأى قيد من الآن ، بل يرى ان مصلحة الطرفين الكبرى هى الوصول الى تفاهم مشترك في هذا الشأن قبل بدء المفاوضات الرسمية

وسألنى السفير اذا كان في استطاعتي ان افضى اليه برأى في الحال ، اذ انه من المهم البدء في العمل في اقرب وقت ممكن . . فاجبته بان أهمية بيانه لا تسمح لى بان ابدى له رأى في الحال ، وتدعونى للرد عليه كتابة ، لأن الموضوع يتناول اقتراحات في صلب المفاوضات . وهذا لا يمنعنى من القول الآن أن اعتزام الجانب البريطانى احترام سيادة مصر وكرامتها من شأنه أن يساعد على ايجاد حلول تتفق ومطالبنا القومية بالرغم من صعوبة التوفيق بين هذا الاعتزام والاقتراحات الانفة الذكر

واتفقت مع السفير على أن أوافيه باجابة شخصية حين يزورنى في رئاسة مجلس الوزراء يوم الاثنين المقبل لتبادل وجهات النظر . وقال السفير : « ان هذا الحديث شخصى بحت » ، فاجبته بأنى سأعتبره كذلك الا فيما يختص بشخصين يجب اطلاعهما عليه ، وهما : جلالة ملكى الذى يجب أن يكون على علم به ، ووزير الخارجية المصرية الذى له الحق في أن يكون أول من يحاط به علما ، والذي يجب على استطلاع رأيه

ردى على المقترحات البريطانية

وزارنى السير رونالد كامبل يوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ ، فسلمته مذكرة تحوى ردى على اقتراحات الحكومة البريطانية التى افضى بها سعادته الى في الحديث السابق . .



لم نعلم وزارة زيور باشا التي قامت على انقراض الوزارة الشعبية الاولى ، فقد انقضت الاحزاب المصرية ، وهذه هي الحفلة الكبرى التي اقيمت لتسديع
اركان الائتلاف ، ولقد تصدرها سعد زغلول باشا ، والى يمينه عدلي يكن باشا ، والى يساره ثروت باشا ، ففتح الله بركات باشا ، فاسماعيل صدقي باشا



وزارة أحمد زيور باشا أثناء اجتماعها سنة ١٩٢٥ ويرى اسماعيل صدقي باشا الى اليمين رئيس الوزراء



وزارة اسماعيل صدقي باشا بعد تعديلها سنة ١٩٣٠ .. وقد ظهر من اليمين الى اليسار : ابراهيم فهمي كريم باشا وزير الاشغال ، وحلمي عيسى باشا وزير الاوقاف ، وعلى ماهر باشا وزير المعارف ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية ، واسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء ، وتوفيق رفعت باشا وزير الحربية ، وحافظ حسن باشا وزير الزراعة ، وتوفيق دوس باشا وزير المواصلات ، ومراد سيد احمد باشا

وتتضمن هذه المذكرة الرد على مسألتين هامتين : الاولى مسألة بقاء قوات عسكرية بريطانية في منطقة القنال بطريق منحها قواعد داخل حدودها ، أو بطريق تأجيرها جزءا من أراضيها لهذا الغرض

والمسألة الثانية هي ما تناولته الاقتراحات البريطانية من الرغبة في اشراك بعض بلاد الشرق الأوسط التي يهمها أمر الدفاع عن هذه المنطقة في معاهدة جديدة تكون اوسع مدى من اتفاق ثنائي تعقده بريطانيا ومصر وحدهما ويتنحصر الرد عن المسألة الاولى فيما يأتي :

« مهما كان الوصف القانوني الذي يمكن ان يسبغ على بقاء قوات أجنبية في اوقات السلم في مصر ، فان مجرد وجودها على هذه الحالة هو رمز للسيطرة مباشرة أو غير مباشرة . على ان تلك النظريات القديمة التي كان التسليم بها في الماضي أمرا عسيرا قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من اغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب

» ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصري ، ثم يسجل هذا الاتفاق في صورة ما بقاء قوات أجنبية في الأراضي المصرية !

« نعم انه مما لا شك فيه ان الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الامريكية قواعد حربية في جزر نائية عن أرض الوطن الأصلي (الجزر البريطانية) ولكن لو ان اتفاقا من هذا القبيل المبرم بين هاتين الدولتين العظيمتين عقد بين مصر وبريطانيا ، وشمل جزءا من أرض الوطن ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف !

» ثم ان مبدأ الأمن المشترك الذي قرره هيئة الأمم المتحدة لا يشمل تدابير عسكرية وقائية ، كان ترابط قوة عسكرية أجنبية في أرض دولة أخرى في وقت السلم .. فان على كل دولة ان تحقق الأمن في أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ..

ثم ان اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنسجم تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت اشراف مجلس الأمن .. على ان مصر سوف لا تقصر في ان تتخذ بنفسها كافة وسائل الدفاع الضرورية عن قناة السويس متى استردت حريتها التامة ، وذلك بان تهيب لقواتها العسكرية النمو الذي يدعو اليه مركزها ..

اما المسألة الثانية ، وهي الخاصة باتفاق يشمل مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط ، فيتلخص ردى عليها في تلك المذكرة بأن رأى الجانب المصري كان منصبا دائما على عقد اتفاق ثنائي بين بريطانيا ومصر ، واني افضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التي تتضمن اشراك بعض دول الشرق الأوسط في المحالفة البريطانية المصرية ، واني شخصيا لا أؤيد فكرة انشاء اتفاقات تشمل تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فان هذه الجامعة انما انشئت في الواقع على أساس رابطة الأخوة بين اعضائها ، الناتجة من التشابه في الجنس واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافي ، وهذه الأخوة تعفى الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم بينها معاهدات سياسية أو عسكرية معينة

واني أرى - ولو أن مصر تتمتع في هذه الجامعة بنفوذ خاص ومركز ادبي ممتاز - ان يتعين عليها ان تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى . وذلك لاعتبارات لا محل للتحدث عنها الآن .. وان العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر اذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية فان نفوذ مصر في الشرق الأوسط سيعمل في هذه الحالة بكيفية من شأنها ان تجلب لبريطانيا بل للدول العربية نفسها كثيرا من المنافع والمزايا

هذا وقد أعربت في هذه المذكرة عن أن الجانب المصرى يرى أن تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا في حالة تسمح بتحقيق تحالف بين البلدين يكون مشبعا بروح الصداقة المتبادلة . وأنه لا يمكن تحقيق هذا التحالف الا بعقد معاهدة جديدة على نمط المعاهدات التى أبرمت منذ سنة ١٩٤١ بين دول مختلفة ، وأن تشمل هذه المعاهدة التزاما من الطرفين بأن يقدم كل منهما للآخر في حالة نشوب حرب لم يثرها أحدهما كل تعضيد حربى وغيره ، وذلك الى أن تنشأ الوسائل التى يقررها مجلس الأمن من أجل المحافظة على السلام

ورأت أن تتفق السلطات العسكرية في كلا البلدين على كيفية تبادل هذا التعضيد وتلك المساعدة . وعلى ذلك يجب أن تهيأ في أوقات السلم وسيلة لتحقيق التعاون بين هئئى أركان حرب الدولتين . وأن مصر لم تغفل عما لبريطانيا من خبرة في هذا الشأن وما لها من وسائل لتنفيذه . ولكن يجب أن يكون مفهوما أن هذا الاستعداد لن يودى بأية حال الى مرابطة قوات أجنبية في الأراضى المصرية في أوقات السلم ، بل بالعكس « يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نصا يتضمن انتهاء الموقف الحالى . وذلك بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن مصر »

هذه هى خلاصة المذكرة التى قدمتها الى السفير البريطانى ردا على اقتراحات الحكومة البريطانية قبل البدء في المفاوضات . وقد فهم السفير أن لا أمل في اتفاق مع مصر اذا لم يكن أساسه الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، في غير احتفاظ على ارض مصر بأية قوة بريطانية مدنية كانت ام عسكرية ..



أولى مقابلاتي للورد ستانسجيت

١٨ أبريل سنة ١٩٤٦

تحدثت في المقال الماضي عن تأليف الوفد البريطاني . وكيف نقل لى سعادة السفير نبأ تأليفه على أثر اعتراضى على تأخيرته نحو ثلاثة أسابيع عن تأليف وفد المفاوضة المصرى . . وفى ١٥ أبريل حضر الوفد البريطانى بالطائرة وقد تخلف رئيسه مستربيفن وزير الخارجية البريطانية لمشاغله الدولية الأخرى ، وأتاب عنه اللورد ستانسجيت

وبعد يومين من حضور هذا الوفد زارنى بمنزلى بالزيتون اللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل فقلت لهما : « أحبيكما فى بلد صديق ، ومنزل صديق » فشكرا هذه العبارة ثم قلت للورد : « أسمع عنك منذ سنة ١٩١٩ بعد الحرب الماضية ، حينما كنت وسعد زغلول وباقى أعضاء الوفد المصرى بباريس نسعى للاستقلال . وربما يدهشك اننا اذ ذاك وضعنا بعض آمالنا فيك اذ كنت تخطب فى مجلس العموم مدافعا عن مصر ، وعن مبادئ الحرية » . فقال : « نعم حصل ان كنت مدافعا عن حق الشعوب ، وكنت قد زرت مصر اذ ذاك محاربا »

فقلت له : « اذن ، فانت تفهم كيف كنا نعلق بك الآمال . والآن لست منطاط آمال فحسب ، بل انت مناط حقائق بتوليك المفاوضة »

فتأثر لهذه الجملة ، وشكر . . وهنا سلمته وسلمت السفير مذكرة كنت اعددتها فى ٢٥ مارس باسم الوفد الرسمى المصرى قبل اضطراره بأعباء المفاوضات ، تتضمن وجهة النظر المصرية فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفى الوضع السياسى للمسألة المصرية بالنسبة لميثاق هيئة الامم المتحدة ، وما يوجبه هذا الميثاق من وضع حد للحالة الحاضرة بسحب القوات البريطانية من مصر سحبا نهائيا كاملا . . وقلت للورد : « لقد سبق لى ان أخبرت السفير بانى سوف أقدم هذه المذكرة ، فيها هى ما دمت قد حضرت للمفاوضة الرسمية » ثم استأنفت الحديث قائلا : « لقد تبادلت مع السفير مذكرات أخرى ، بل لقد حدثته فى أول مقابلة بيننا عن الوضع الانسانى والنفسى للمسألة المصرية . أما المذكرة الحالية ، فهى عن الوضع القانونى والسياسى لمطالب مصر . وقد سبق للسفير ان عرض على وجهة نظر حكومتكم مما دونه فى مذكرة رددت عليها بمذكرة أخرى . وقال لى السفير ان رد الفعل الذى نتج من مذكرتى ستفضون به انتم الى . . وها انذا فى الانتظار »

فقال اللورد ستانسجيت : « هى فرصة أتحت لى لكى أعبر لكم عن تقديرنا ، فقد اطلعت على تلك المذكرة وأدركت الروح الطيبة التى تملئ عليكم شعوركم » ثم قال اللورد : « وكيف ترون ان يكون ترتيب عملنا وطريقته ؟ »

قلت : « كنت أود أن أعرف أولا رد الفعل الذى نجم عن مذكرتى الاولى ، وهو ما لا ازال أنتظره . . . والآن وقد أصبح لديكم مذكرتان لا مذكرة واحدة ، كنت أحب قبل أن ندخل فى الدور الرسمى من المفاوضات أن اظفر منكم برأى فيها . وقد سبق للسفير أن قال لى أن حكومتكم تود لو أن أعمالنا لا تؤدى الى مآزق . وهذا حق . ومن أجل ذلك اطلب اليكم حديثا خاصا نتفاهم فى غضونه عما اذا كان مبدأ المفاوضة يحقق أو لا يحقق هدف مصر الاساسى وهو : الجلاء »

فقال اللورد : « انى أرى أن ذلك من حقك ، وانى مستعد لهذا الحديث ، ويبدو لى من الروح السائدة اننا سنتفق »

فقلت : « أذن فلنجدد الوقت ، والوقت رهن بك أن كنت مستعجلا أو غير مستعجل » فقال : « أنا لست بمستعجل ، وليس عندى من المشاغل الا القضية المصرية »

قلت : « هذا هو أيضا شأنى ، فاننى كرسيت جهودى كلها لهذه القضية ، وأملى معقود بنجاحها فى مفاوضة ودية معكم ، فلا شك أن رفع الامر الى جمعية الامم فيه تحقيق لأهداف مصر »

وهنا تفاهمنا على أن يكون الاجتماع بعد يومى الاحد والاثنين لأنهما من أيام الاعياد . واتفقنا على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء المقبل . وقلت له : « ومع هذا فانى مستعد للتكلم معك فى أى وقت قبل ذلك ، لأنى لا أريد أن أطيل الوقت الذى يسبق الانقضاء بحقيقة المركز والموقف لزملائى أعضاء الوفد الرسمى »

وهنا كرر اللورد ستانسجيت أن المسألة فى نظره هينة لاننا اذا كنا متفاهمين على النقطة الآتية ، وهى : « أن نكون صديقين متحالفين » ، فلم يبق الا كيف يؤدى كل منا واجباته ، وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم فى كيف يؤدى واجب الدفاع من جانبنا

فقلت له : « ان المسألة ليست فقط مسألة دفاع ، بل مسألة صداقة ، والصداقة اذا اردتموها من جانب مصر ، لن تكون الا مع احترام كرامة مصر . وقد أجمع المصريون على أن احترام كرامتهم لن يكون الا اذا جلت القوات الاجنبية جلاء تاما من أرضهم ! »

فقال : « نعم ، نعم ، أنا أفهم ذلك » . وقال للسفير بجواره : « ألا تفهم ذلك مثلى ؟ » فهز السفير رأسه ، ولم يجاب !

فقلت للورد مشيرا الى صحن بجانبى به « Marrons glacés » : « لابد أن هذا الجسم ينقل من هنا حيث هو الى مكان خارج هذه الغرفة ! » اشارة الى ضرورة ازالة الاثر المادى للاحتلال

فقال اللورد ضاحكا : « خذ بالك ، فان الصحن به حلوى . ولا اظن أنك تنظر الى الاحتلال كأنه صحن حلوى ! »

وضحكنا جميعا . . . وكانت هذه العبارة مثارا لبعض المرح ثم عدنا الى عبارته اذ تكلم عن الخبراء ، فقلت : ان لخبرائك أن يبحثوا عن وسائل ضمان الدفاع ، ولكن يجب أيضا من جانبكم وأنتم السياسيون أن تتنبهوا الى أن المسألة ليست مسألة دفاع فقط ، بل مسألة تفاهم وصداقة . فاذا كانت وسيلة الدفاع فى نظركم بقاء قوة اجنبية ، فقد تظفرون بالدفاع ولا تظفرون بالصداقة

« يجب أن يفهم الخبراء ذلك ، حتى لا يرتبوا وسائلهم على أى وضع من أوضاع الاحتلال ! »

فقال اللورد : « فهمتك جيدا ، وان خبراءنا هم من جنود الزمن الحديث الذين يدركون كل الحقائق الى جانب حقائقهم »

وهنا أسهيت فيما سبق أن نهيت اليه السفير من انه كما لبريطانيا أن تتبين واجباتها ، فان لمصر أن تتبينها أيضا . ومصر قد وطدت العزم على أن تؤدى واجب الدفاع عن

نفسها في نطاق هيئة الامم المتحدة . وسوف تقوم بهذا الواجب اذا لم تتعثر كما كان الشأن في الماضي في سياسة لا تستند الى الحقائق
وقلت له ايضا : « ان مصر دلتكم على حسن نياتها في الحرب الماضية . . » فقاطع اللورد وقال : « انكم قمتم بنصيبكم احسن قيام »

واستأنفت عبارتي قائلا : « ان من دلائل حسن نيتنا اننا كنا نستطيع - وهذا رأى الكثيرين - ان نتحلل من كل الواجبات نحوكم ، ونكتفى بالواجبات التى فرضتها علينا وعليكم جمعية الامم المتحدة . ولكن المسؤولين في بلادنا يرون ان نحفظ بصدقة بريطانيا وحلفها ، وان نجعل منها احتياطا للمستقبل ، خصوصا وان بيننا من الاوصار ما يجعل كل حلف بين دولتنا مؤديا لنفع محقق »

فأبدى اللورد ارتياحه للروح التى املت رغبة المصريين في الاستمرار في التحالف مع انجلترا . وقال : « ان روحا كهذه سوف تؤدى الى الخير » . . !

منطقة القنال

رغب اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى في مقابلتى من جديد ، وهى رغبة ابدت باسميهما تليفونيا مساء الامس بعد ان قابلانى في اليوم نفسه

زارنى الاثنين في الساعة الحادية عشرة من صباح ١٩ ابريل زيارة خاصة بمنزلى بالزيتون ، ودامت المقابلة حتى الساعة الثانية عشرة والثلاث . وتناول السفير الكلام قائلا : « قد جاء في مذكرتك المؤرخة ٤ ابريل ان مصر اذ تطلب الجلاء التام ، لا تفعل عن ان المحالفة التى تقوم بينها وبين انجلترا تستدعى في وقت السلم ان يكون هناك تفاهم بين اركان حرب الدولتين في الوسائل التى تضمن ان يكون الدفاع محققا تماما لأغراضه » ثم قال : « وقد زدت على ذلك ان مصر ستحرص على الاستفادة من خبرة بريطانيا ومن وسائلها الكبرى » . . ثم اضاف السفير : « ولقد كانت هذه الجملة محل بحثنا عسكريين وسياسيين ، وبذلنا الجهد حتى نوفق بين آرائكم الشخصية وما تقتضيه واجبات الدفاع بالنسبة لنا . . ومن أجل ذلك اعدنا المذكرة التى اسلمها الآن لكم ، والتى نرجو ان تقرأها الآن (وهى مذكرة من صفحتين مكتوبة بالانجليزية) . وقد قرأنا نحن الثلاثة المذكرة في اجتماعنا ، وكانت محل بحثنا الشفوى ، ومحل أخذ ورد من كل منا . وتتلخص هذه المذكرة البريطانية فيما يأتى :

« ان الغرض الذى تسعى اليه بريطانيا في معاهدة التحالف الجديدة هى توطيد الصداقة التى نشأت بين البلدين منذ امد بعيد . . وانه لمن الممكن ان يهدد امن مصر ومجموعة الامم البريطانية تهديدا حيويا بهجوم يشن على منطقة الشرق الاوسط . وهذا ما تبين بشكل نهائى خلال حربيين . . وان الامم الصغيرة مهما دافعت عن نفسها بصلاية لا تتاح لها فرصة في الحرب الحديثة ضد دولة معتدية قوية ما لم يكن في مكتبتها ان تتلقى عوناً كاملاً ومباشراً ، لابد ان تعد له العدة في وقت السلم ، من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس الى الدولة المعتدية . ولذلك ينبغى ان تتحقق مصر من معونة مباشرة امام تهديد خطير

» وان الوفد البريطانى في سبيل الوصول الى هذا الغرض سيتقدم باقتراحات تقوم على القواعد الآتية :

١ - ستسحب كافة القوات البريطانية البحرية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطانى من مصر كلية . وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج وستسحب كافة اسراب سلاح الطيران الملكى البريطانى ، ولو انه يقترح بقاء عدد قليل من اسراب الطائرات المقاتلة في منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكى المصرى في اعداد دفاع جوى

٢ - ينبغي أن ينص في المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة . وأن تتعهد الحكومة المصرية بإيجاد التسهيلات لقاعدة إدارية متحالفة . . .

٣ - سيكون من الجوهرى وجود مركز قيادة متحالفة لتنسيق تدابير الأمن في كافة أنحاء الشرق الأوسط ، ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة في منطقة القناة . وأن تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات للمرور في هذه المنطقة كلما دعت الحاجة »

تلك هى خلاصة المذكرة البريطانية التى قدمها اللورد ستانيسجيت والسفير البريطانى فقلت لهما : « يلوح لى أن الاجراءات التى تشير إليها هذه المذكرة يمكن أن تنفذ خارج مصر . وعندكم حول البلاد المصرية أراض وبلاد أما تحت حكمكم أو تستطيعون بنفوذكم أن ترتبوا فيها مثل هذه الاجراءات ، فهل لم تفكروا فى ذلك ؟ »

قال السفير : « يعتبر العسكريون عندنا أن النقطة التى يجب أن تكون عصب الدفاع هى منطقة القنال . وهذا رأى خبرائنا . وهو رأى تقره الحكومة البريطانية »

قلت : « اليس فلسطين ، وهى فى حدود منطقة القناة تصلح للأغراض التى تتوخونها ؟ وبينما هذه الأغراض ستكون بطبيعة الحال فى نطاق ضيق إذا ما نفذت فى أراضينا ، فإنها ستكون فى نطاق واسع فى بلد تسيطرون عليه كفلسطين »

قال السفير : « يرى الخبراء أن الغرض ليس حماية القناة نفسها بقدر اعتبارهم منطقة القناة من الناحية الاستراتيجية كم منطقة صالحة لتركيز الدفاع كله »

وقال اللورد ستانيسجيت : « أن نقطة القناة هى الوحيدة التى تحكم الشمال والجنوب ، ولها منافذ على البحرين »

قلت : « لا أفهم ، وقد عبرتم عن نقطة الطيران بأنها معدة لإيواء عدد قليل من الطائرات المقاتلة ، أن يكون هذا العدد هو الذى يدفع الاعتداء ، بل لا بد من أن يأتى العدد الأكبر من الطائرات التى تتولى الدفاع عن مطاراتكم الأخرى الموجودة فى غير مصر »

قال السفير : « الغرض هو أن طائرتنا الأخرى تجد المكان اللائق عند حضورها لاستقبالها »

قلت : « اليس مطاراتنا المصرية - ونحن حلفاء - ستستقبل طائراتكم القادمة فى حالة الحرب . وهذه المطارات ستعبد بالاتفاق معكم ، وبآراء متبادلة بين أركان حرب الدولتين ؟ فما الفائدة من هذا الوضع الذى لا يفهم منه إلا الرغبة فى أن تكون لكم قواعد عسكرية فى الأراضى المصرية ؟ . . يضاف الى ذلك أنكم تتكلمون أيضا عن قاعدة تسمونها « قاعدة إدارية للحليفين » . وتشمل هذه القاعدة التى تسمونها « إدارية » مطارات ، وإشارات ، واستعدادات رادار ، ودورا للصناعة الخ . . ولو أنكم تقولون أن هذه القاعدة الإدارية ستغذى بالخبراء ، فإن لها كل صفات القاعدة العسكرية خصوصا وأنتم تتكلمون أيضا عن استعدادات لبعض التسهيلات الحربية »

وهنا قال السفير واللورد : « الحقيقة أن خبراءنا العسكريين حريصون الحرص كله على أنه فى حالة وقوع الحرب تجد القوى البريطانية استعدادا قائما لاستقبالها وتلقيها . وهذا حاصل الآن فى نطاق واسع . ونود أن يكون مفهوما أن هذا ليس احتلالا ، بل هو استعداد تقوم به الحليفتان يقتضيه الموقف الحربى الذى يمكن أن يكون كبير الخطر »

قلت : « انى لا أرى فرقا يذكر بين مذكرة اليوم ومذكرة السفير السابقة ، وإن كانت مذكرة اليوم ذات صبغة فنية تدعونى الى استشارة الخبراء المصريين . ومهما يكن من أمر أحاديثنا التى سميت خاصة ، فانى الآن فى اضطراب لمكاشفة خبرائنا »

قال السفير واللورد : « أننا نفهم ذلك تماما ، على أن نظل نحن وأنت فى النطاق الخاص للأحاديث »

قلت : « أن هذا الطابع « الخاص » للأحاديث لا يستطيع استبقائه طويلا ، وأنا فى حاجة لمكاشفة زملائى »

قال السفير : « نحن نرجو أن تؤخر هذه المكاشفة حتى يكون لنا معك حديث آخر »
قلت : « أذن ستلقون منى ردا يوم الاحد أو الاثنين بعد أستشارة الخبراء حتى
لا أؤخر كثيرا مكاشفة الزملاء »

وهنا انتقلت من الحديث الفنى العسكرى الى الوضع السياسى ، وقلت لهما : « انتم
لا تدركون تماما - على ما يظهر لى - الوضع السياسى فى البلاد ، وكيف يتأثر تأثرا خطرا
وخطيرا بالتصميم على اوضاع هى مهما صورتوها وحاولتم صبغها بصبغة تظنونها
مقبولة ، فهى الاحتلال بعينه ، بل الاحتلال الذى لا لزوم له ! ان البلاد الآن فى حالة غليان
فكرى . واذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد الى حالة من العنف ، فالفضل فى ذلك
للاجراءات والتدابير التى تقوم بها الحكومة

» نعم ان بالبلاد الآن هيئات متعددة متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات
ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاحبة ، كالطلبة ، والعمال ، ومنها هيئات متعددة
اشتراكية واجتماعية من أولئك الراغبين فى تحسين أحوال الطوائف الفقيرة ومنها الهيئات
السرية للشيوعيين وغير الشيوعيين - كل هذا يندر بانفجار اذا لم تجب مطالب البلاد .
وانى لمندھش كيف لا تزالون تصرّون على اوضاع ارى شخصا انها اوضاع لا لزوم لها ،
بينما فى استطاعة مصر أن تقوم بواجبها من ناحية الدفاع فى أحسن ما يمكن من الاوضاع ؟ ! »
وكان هذا نهاية الحديث . وقد تأثر اللورد ستانجيت ، والسفير من وصفى للحالة
الفكرية التى عليها مصر الآن

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٦

ذهبت الى قصر الزعفران فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا - وأذكر انه كان
يوم شم النسيم - فوجدت السفير واللورد فى انتظارى . وبعد تبادل التحيات سلمتهما
مذكرة الخبراء المصريين العسكريين ومذكرتى السياسية ، وكتلتهما بتاريخ ٢١ ابريل .
وقد امضيا وقتا فى قراءة المذكرتين . وهما قاطعتان فى رفض جميع المقترحات البريطانية
التي اشتملت عليها مذكرة ١٩ ابريل . وكان عجيبا انه على الرغم من جنوحى الى بعض
الشدة فى عبارات المذكرة السياسية لم يحاولا مناقشتها ، بل اكتفى اللورد بأن اعترض
على ما جاء بمذكرة الخبراء المصريين خاصة بفرقة الطيران ، فقال : « ان اقتراحنا وجود
هذه الفرقة بالاراضى المصرية هو لأن مجيئها من مسافات بعيدة قد يرهقها ويوهن قوتها
قبل أن تنزل الى الميدان » فقلت : « ان خبراءنا لا يقصدون الا ان تبقى هذه الطائرات فى
طريق الغزو ، لتعرض سبيل الطائرات المعادية الى مصر »

فقال اللورد : « ولكن طائرات الغزو قد تحضر اليكم من مكان ليس ببعيد ، فهم يتحدثون
الآن عن انشاء قاعدة لروسيا بالدردينيل ، وهى البقعة التى تستطيع روسيا أن تشرف
منها على البحر المتوسط ! »

فقلت : « ان مطالب روسيا بحسب ما يلوح لى اطلاق حرية المضائق ، وليس انشاء
سيطرة عليها تعطى لدولة من الدول . وهذا هو موقفها على ما يقولون بالنسبة للقناة .
ولا شك عندي أن تركيا (فوق معارضتكم ومعارضة الولايات المتحدة) لا تقبل أن تكون
لروسيا قاعدة حربية على الدردنيل . وسياسة روسيا قائمة على الايهام والتهويش ،
لا على التنفيذ والعنف ! »

وبعد ذلك انتقل الحديث الى موضوع القاعدة التى يسمونها « ادارية » . وكان المتحدث
فى الغالب هو السفير ، فقال : « انه ظاهر من حديثك أول أمس ، ومن مذكرتك الحالية ،
انكم لا تزالون تعتقدون ان لانجلترا بعض النوايا غير الواضحة ، وانها قد تعتدى على
سيادتكم . والواقع اننا لا نقصد الا الى شئ واحد هو : « تأمين مصر ضد الغزو .
واخترنا لذلك كل حل بعيد عن فكرة التشبث بفكرة الاحتلال . وها انتم ترون ان لب

التدابير يرجع الى شئون فنية واحتياطات بعيدة عن أن تمثل السيطرة في شيء »

قلت : « اذن انتم لا تتشبهون بفرقة الطيران ، وهى مظهر احتلال بحت »

قال : « نحن نتكلم الآن عن القاعدة الادارية .. »

قلت : « ان القاعدة تشتمل على ضباط وجنود تابعين للقوى البريطانية ، فهى اذن من عناصر الاحتلال العسكرى ! »

فقال : « اذن هل يرضيك الا يظهر وا يبزتهم العسكرية ، وان يردوا الملابس المدنية ؟ »

فقلت : « ليس الغرض ان يكونوا متنكرين اذا كانت حقيقة امرهم انهم عسكريون ! »

فقال : « هل يرضيك ان يتحولوا فى الواقع مدنيين ؟ ! »

قلت : « ان المسألة هى مسألة السلطة التى يتبعونها ، فاذا كانت السلطة مصرية جاز النظر فى الموضوع . اما اذا كانت سلطة بريطانية ، فلا تكون قد تقدمنا كثيرا ، فان فى ذلك اعتداء على سيادتنا . ان مثل المطالب التى بدت اليوم تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق »

قال اللورد ستانسجيت : « هذا صحيح ، ونحن لانريد ان نمس سيادتكم »

فشكرته ، وقلت : « ارجو ان تصوروا لى الوضع الجديد اذا ما سلمتم بالعدول عن فرقة الطيران »

فقال السفير : « قد نجاريكم لنثبت لكم ان ليس لدينا من مقاصد موجهة ضد استقلالكم وسيادتكم . ومن الممكن حصر الموضوع فى كلمة : خبراء »

فقلت : « قد تقبل بعض خبراء بريطانيين اذا كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ، شأنهم شأن باقى من عندنا من هذا الصنف ، على الا يبقوا فى هذه الخدمة الا الزمن الذى يتفق الطرفان على ان الحاجة ماسة فيه اليهم ، وان يكون من العمال المصريين من يدرّب معهم للحلول محلهم ، الخ . وليكن فى علم اللورد والسفير ان مصر تعتزم اقامة المصانع الحربية ، وقد نحتاج لخبرائكم ، فليست الشقة بعيدة بيننا ، وسأفكر فى كل ذلك »

فقال اللورد : « ونحن ايضا قد نحتاج الى المراجعة ، وقد تأخذ بعض ايام »

قلت : « وانا ايضا فى حاجة لمراجعة زملائي »

قال اللورد : « انى ارجو الا تجعل لحديثنا اليوم الا وجها واحدا ، هو رغبة الجانب البريطانى فى احترام سيادة مصر عند عرض اى حل من الحلول .. ! »

وانتهى الحديث عند ذلك ، وقد دام ساعة ونصف الساعة

وقد فاتنى ان اذكر انه فى اثناء الحديث قلت ان مثل المطالب التى بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على ان تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لانها ترتيبات مؤقتة لا تمس الموضوع الاساسى

الجملاء قبل المفاوضات

إذا تحدثت عن نجاحي في حمل الحكومة البريطانية على إصدار بيان قبل المفاوضات تعرض فيه موافقتها على الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن الأراضي المصرية ، فليست أريد أن أفاخر بجهودي أو أمن على بلادى بنى أول من ظفر بذلك من الحكومة البريطانية ، وأن مبدا « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » قد وافق عليه القوم لا على أنه شرط لا مناص من قبوله بل لانه النتيجة الحتمية للاعتبارات والضرورات السياسية والعسكرية التي كنا بصدد معالجتها

والواقع ان محادثاتي مع السفير البريطاني واللورد ستانسجيت ، كانت تهدف على الدوام الى ذلك ، وقد صارحتهما منذ اللحظة الاولى بأنه لا أمل في اتفاق أو مخالفة مع مصر اذا لم يكن أساسها الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، في غير احتفاظ على ارض مصر أو مياهها أو هوائها بأية بقية من بقايا القوات البرية أو البحرية أو الجوية مهما ضؤلت ، وبأى مظهر ظهرت ، وبأى لباس بدت . . وقلت في محادثاتي معهما في ٢٢ ابريل : « ان مثل المطالب التي بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لأنها ترتيبات مؤقتة »

٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦

وفي صباح ذلك اليوم زارنى برياسة مجلس الوزراء اللورد ستانسجيت ، والسفير البريطاني ، وبدأ السفير حديثه قائلا :
« نحن مشبعون بواجبات المحالفة . ومع انها تقتضى تحملنا اعباء ، فاننا جئناكم اليوم لتقبل اخلاء القوات البريطانية ، لأرض مصر كلها
« وقد قبلنا ذلك لثقتنا بأن الحكومة المصرية ستؤدى واجبها من ناحيتها ، فتقيم الاستعدادات اللازمة للدفاع عن ارض مصر . ويسر الحكومة البريطانية ، أن تقدم هذا العرض ، وهى تعتمد عليكم من اجل القيام بالاجراءات التي جاء ذكرها في مذكرة الضباط المصريين ، كما تعتمد عليكم في تسهيل تقبل الخبراء ، وفقا للمشروع الذي كان محل حديثنا في الجلسة الماضية

« وانه ليجتاج الحال لبعض الوقت لاتمام عملية الجلاء لأنها مرهونة بالاستطاعة المادية . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يعد ما يسمح بالاعتماد على أماكن في مصر لنقل جيوشنا الموجودة في المدن ما دام الجلاء سيكون تاما . ويلزم لنا وقت لاعداد أماكن

خارج اراضيكم لايواء قواتنا . ونحن نقدر ان للجلاء مرحلتين : المرحلة الاولى ، هي النقل من المدن ومن الدلتا . والمرحلة الثانية ، هي نقل باقى القوات ، وباقى ما عندنا من استعدادات هائلة موجودة بالقطر المصرى »

مذكرة بريطانية

وهنا سلمنى اللورد ستانسجيت مذكرة مكتوبة باللغة الانجليزية . وهى رد من الجانب البريطانى على مذكرتى ومذكرة العسكريين المصريين . كما أن فيها التأييد من جانب حكومة لندن لما اشتمل عليه حديث يوم ٢٢ ابريل

فاستأذنت فى ان أطلع على المذكرة حتى أستفيد من وجودهما اذا ما عنت لى بعض الاسئلة . . . وقلت :

« أود ان اعرف هل هذه المذكرة معدة لهيئة المفاوضات باعتبار انها للدخول فى المفاوضات الرسمية ؟ »

فاجاب اللورد : « انها معدة لذلك » فسالت عن الغرض مما هو مذكور فى الفقرة الرابعة من أنه « لكى يتسنى لبريطانيا العظمى ان تساعد مصر فى الاضطلاع بهذه التبعة تقترح حكومة جلالة الملك وضع تدابير للتشاور الوثيق بين الحكومتين وبين اركان حرب الدولتين وأن تقوم بريطانيا لتقديم ما تدعو اليه الضرورة من المعونة الفنية لمصر على اساس يتفق عليه الطرفان » ؟ ! وقلت : « ان المسألة هنا لا تخرج عن انها مسألة عسكرية » ، فاجاب السفير : « قد لا يصل العسكريون الى تفاهم . واذ ذاك لا بد من تفاهم الحكومتين . وقد يكون الافق ملبدا ، وتحتاج الحكومتان الى تفاهم فيما يجب ان تعمل »

فقلت : « انى افهم الوضع الاول . ولكن لى اعتراضا على الوضع الثانى وسيجىء ذكره » . . ثم قلت : « اسمحوا لى ان اعترض الاعتراض كله على الزمن الذى اقترحتموه للجلاء . وهو خمس سنوات فانه لا يمكن ان يقبله احد فى مصر وسيعترض عليه المفاوضات المصريون كل الاعتراض . . كنت افهم أن تقولوا انكم ستعملون على تقصير امد الجلاء وتربطونه بالضرورات المعقولة »

فقال اللورد : « ان الزمن الذى طلبناه هو الزمن الاقصى . وقد يكون اقل . ومع ذلك ، فان المذكرة تبين اسباب احتياجنا لهذه المدة . وعلى كل حال ستكون هذه المسألة موضع تفاهم بيننا وبينكم »

فسألته : « انكم تتكلمون عن مساعدة من جانب الحكومة المصرية فى شؤون الجلاء ، فماذا تقصدون ؟ »

فقال اللورد بعد تردد : « ربما كان الغرض هو المساعدة فى النقل »

فسالت : « المفهوم من مدة الجلاء ان تحديدها مترتب على الاستطاعة ، ولكن ارى فى المذكرة انكم استعملتم كلمة events فهل لى أن افهم انه قد تؤثر الحوادث السياسية فى موعد الجلاء ؟ . . اذا كان الامر كذلك ، فأقول انه لا يمكن قبول تأثر المدة بالحوادث انسياسية . وقد يحدث أن يطرا على هذه الحوادث ما يجعلكم تحتجون بها لطلب البقاء وفقا لخطر تروونه ، وهذا لا يمكن قبوله ، فان تقدير هذا الخطر يفتح بابا واسعا للأخذ والرد »

فقال اللورد : « انها مسألة حسن نية » . . فأجبت « لا يمكن متى اتفقنا على موعد أن يكون هناك مجال لطلب تغييره بسبب أن أحوال العالم تقتضى ذلك . وارى الا تبنى مدة الجلاء الا على ما يحتاج اليه من الوقت ماديا »

فاجاب اللورد : « انى أقبل هذا الوضع » . .

قلت أعود الى مسألة السنوات الخمس ، فالأخطى أن إخلاء المدن والدلتا ، مسألة أشهر لا سنوات . فى حين أن إخلاءكم لمنطقة القناة قد يسهله إسرأعنا فى إقامة المنشآت والقواعد اللازمة للدفاع »

فقال السفير : « أنها من المسائل التى أود أن يتفاهم فيها العسكريون من الجانبين » وهنا سأل اللورد : « ما هو برنامجكم بشأن الاجتماعات منذ الآن ؟ » فأجبت : « أنى سادعو زملائى للاجتماع غدا ، وعليهم هم أن يقرروا متى تجتمع الهيئتان »

فقال اللورد : « أن هيئة المفاوضات البريطانية مستعدة للاجتماع بالهيئة المصرية كذلك ، فان العسكريين البريطانيين مستعدون لمقابلة مندوبيكم العسكريين »

فقلت : « أن كل هذا يرجع الى اجتماعنا غدا نحن المصريين . وقد يمتد اجتماعنا الى يوم آخر ، أما العسكريون ، فقد يرى المفاوضات المصريون أن يكون اجتماعهم بزملائهم البريطانيين بحضور هيئة المفاوضات المصرية »

رد هيئة المفاوضات

١ مايو سنة ١٩٤٦

اجتمعت بزملائى المفاوضات المصريين ، وافضيت اليهم بكل ما جرى من احاديث وأطلعتهم على الهام من المذكرات ومنها المذكرة البريطانية الأخيرة . وقد دام العرض زهاء ساعتين حظيت فى نهايتها بحسن تقدير الزملاء وتهنئتهم . وقد اتفقت كلمتنا على الرد عليها بمذكرة قدمت باسم الهيئة الى الوفد البريطانى فى ٧ مايو ، تلخص فى النقاط الآتية :

— يشاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رايه فى أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون اتفاقا على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة

— ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تساويا تماما فى السيادة

— أن المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولى

— يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول بأنه يدل على نية بريطانيا فى التدخل فى شؤون مصر

— تتكفل مصر وحدها بقواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت للدفاع البرى والجوى والبحرى

— يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب الدولتين ، بشرط ألا تتضمن المعاهدة أية إشارة الى استخدام الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشؤون العسكرية من البريطانيين

— أن مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية — وان اعتبرت حدا أقصى — هى مدة أطول كثيرا مما يجب . ويمكن أن يتم الجلاء فى مدى عام واحد

— يوافق الوفد المصرى على أن تبذل السلطات المصرية كل ما فى وسعها لمعاونة السلطات البريطانية فى نقل القوات البريطانية عند جلائها . وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفدين أعداد برنامج لتصفية الهيئة الإدارية فى مصر وسحب القوات البريطانية

تصريح الجلاء

وفي ٧ مايو سنة ١٩٤٦ اجتمعت باللورد ستانسجيت والسفير البريطاني ، وسلمتهما المذكورة المصرية . وجرى حديث بيننا عن موعد المفاوضات ، فأبلغتهما استعداد الهيئة المصرية لافتتاح المفاوضات الرسمية في يوم ٩ مايو ، فأبلغاني أن الوفد البريطاني يوافق على هذا الموعد . ثم أطلعاني على البيان البريطاني عن الجلاء الذي كلفا بإعلانه من الحكومة البريطانية بعد موافقتي

٨ مايو سنة ١٩٤٦

وفي صبيحة هذا اليوم اذاعت السفارة البريطانية في الصحف ما يأتي :
« قرر الوفد البريطاني للمفاوضات بموافقة دولة اسماعيل صدقي باشا أن يصدر بيانا عن السياسة البريطانية في هذه المفاوضات التي كثرت التكهنات حولها في الآونة الأخيرة . وفيما يلي نص البيان :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا) هي توطيد محالقتها مع مصر على أساس المساواة بين امتين تجمع بينهما مصالح مشتركة

» وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من المودة وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضي المصرية ، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها ، والموعد الذي يتم فيه والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة »

هذا هو البيان الذي صرحت به الحكومة البريطانية على لسان وفدها وهو أول بيان من نوعه . ويدل على أهميته وخطره أنه لم يقابل من حزب المحافظين البريطانيين وعلى رأسهم مستر تشرشل بالارتياح . واذكر أنه وقف في مجلس العموم معترضا عليه كل الاعتراض عندما القاه مستر آتلي ، فقد نهض في اهتمام قائلا :

« ان هذا البيان خطير الشأن ، وهو من أخطر ما القى في هذا المجلس من بيانات . . اذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من أراضيها عند الشروع في المفاوضات معها . . واني أرى من الواجب أن أسجل في هذه اللحظة أنها لم تستشر أحدا في هذه البلاد بأية طريقة كانت . واني شخصيا لم أعرف هذا القرار الا قبل تلاوته بنصف ساعة . . انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسؤولية عليها . ومن جهة أخرى يبدو لي أن المعارضة ترى من الواجب عليها الإشارة الى خطورة الحالة

« ان ذلك العمل العظيم الذي قمنا به في تلك البلاد خلال ستين سنة من الدبلوماسية والادارة ، قد القى به في كثير من الخزي والهوس ! »



هذا بعض ما قوبل به هذا البيان من المعارضة البريطانية ، وهو يدل على أهميته ، وعلى أنه بالنسبة لمصر كان فاتحة سعيدة ومباركة للمفاوضات

أثر الروس والمحافظين في المفاوضات

قبل افتتاح المفاوضات ببضعة أيام وصلت الى رسالة بالشفرة من عمرو باشا سفير مصر بلندن . جاء فيها : « طلب الى مستر بيغن أن أقابله في الحادية عشرة من صباح اليوم (١٩ أبريل) بوزارة الخارجية ، وابتدري قائلا أنه أتى من الريف خصيصا ليتحدث الى . وأعرب عن رغبته الجدية في أن تبدأ المحادثات في القاهرة بداية حسنة . ويرى في هذا ما يبرر دعوته إياي من الريف في يوم عطلة عامة ، فأجبتة قائلا : « انى وأنا فى بكهام كنت على استعداد للمساعدة بكل ما فى وسعى . . » وعندئذ بدأ بيغن يتحدث عن الصعاب الجمة التى تواجهه ، وأقلاها على سبيل المثال مؤتمر باريس (مؤتمر وزراء الخارجية) الذى سيعقد قريبا ، ثم مجلس الأمم المتحدة ، الى الأعباء الأخرى التى يضطلع بها ، ثم قال أنه لا يرغب أن يخفى قلقه من جراء مسلك روسيا مما شهدناه فى الأسابيع القليلة الأخيرة . وما يمكن أن يلخص فى الكلمات الآتية (شراة الروس فى احتكار البترول ، وحرصهم على السيطرة) . وأسر الى مستر بيغن قائلا أن سفير تركيا زاره أمس ، وأعرب له عن القلق العظيم الذى يساور تركيا أيضا فى هذا الشأن

« وهذا نص ما طلب الى مستر بيغن أن أنقله الى الحكومة المصرية :

« يقول وزير الخارجية البريطانية أنه يحرص على أن تبدأ المفاوضات فى جو صالح من الصداقة ، ويرى أنه يجب أن تبحث علاقاتنا فى المستقبل على أساس أننا ندان مستقلا . وفى هذا الجو يجب أن تدرس صداقاتنا المستقبلية التى نرجو أن تتناول مسالتين : الأولى - التحالف ، والثانية - التعاون المشترك للمحافظة على الأمن فى الشرق الأوسط . .

ثم قال : « وان لنا حقوقا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ننزل عنها ازاء التدبير الواسع المدى الذى وصفته آنفا ، والذى يتعين أن تشتمل عليه المعاهدة الجديدة . فاذا كان لنا أن نعمل معا فى نظام أوسع نطاقا للشرق الأوسط كان من الضرورى أن يكون لنا مركز نستطيع به أن ننفذ هذا التدبير ، وان نحافظ عليه . . وهذا المركز يشترط فيه أن يكون فى أكثر الأمكنة ملائمة للقيام بالتزاماتنا المشتركة فى شؤون الدفاع

« ووزير الخارجية شديد الاهتمام بأن يسود منذ البداية جو من الود المسكين بين وفدين متساويين مهما تقم فى سبيلهما من العقبات الوقتية . وانه ليدرك أن أية صعوبة قد تنشأ فى أثناء المحادثة بسبب طرف آخر يحاول الاصطياد فى الماء العكر ، فانها

تستغل فورا ، ولذلك فان من مصلحتنا ان نتجنب باى ثمن حدوث مثل ذلك في الوقت الحاضر . . »

« وهنا انتهت كلمات مستر بيغن . وقد اخبرته انى سررت لاثارته هذه النقطة لانه من جانب الحكومة المصرية قد فعلنا كل ما في وسعنا لخلق علاقة ودية وتهيئة جو صالح مما أكد لى اهميته . بيد انى بعد ان قرأت في الصحف الانجليزية التصريح الذى يدعو الى الذهول - ذلك التصريح المعزى الى الحاكم العام للسودان - لا استطع ان ارى ان مثل هذه الملاحظات التى ابدوها أشخاص مسئولون او نسبت اليهم ، من شأنها خلق الاثر المطلوب الذى يرغب مستر بيغن في وجوده

« فرد مستر بيغن قائلا انه لم تصدر منه للحاكم العام تعليمات بأن يفضى بهذا التصريح الذى لم يحط به علما . ثم استدعى فورا مستر «هاو» وكيل الخارجية المساعد الذى أعرب بدوره عن جهله التام بهذا التصريح . . وطلب مستر بيغن من « هاو » ان يحقق في هذا الأمر ، وان يأمر كل من يعينهم هذا الشأن أن يلتزموا الصمت . وان كان هناك داع لآى تصريح ، فان مستر بيغن وحده هو الذى سيدلى به »

هذا هو نص رسالة عمرو باشا وما تضمنته من آراء ورغبات لوزير الخارجية البريطانية كى تسير المفاوضات في جو صالح للوصول الى اتفاق مرض بين مصر وبريطانيا كأميتين متساويتين ، لهما مصالح مشتركة

اما تصريح حاكم السودان العام المشار اليه ، فهو الذى ادلى به في ١٧ ابريل سنة ١٩٤٦ عند افتتاح المجلس الاستشارى ويتلخص في (ان الحكومة السودانية معنية باقامة الحكم الذاتى في السودان بقصد الوصول الى الاستقلال ، وانها الفت لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لبحث مشروعات السودنة ، وان هذه الحكومة تهدف الى سودان حر مستقل يستطيع ان يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر ، وأنه واثق من أن فترة عشرين سنة تكفى السودانيين للوصول الى ذلك بمعاونة عدد من الخبراء من غير السودانين)

ذلك تصريح الحاكم العام ونحن على ابواب المفاوضات . وقد رددت عليه في حينه بأن الحكومة المصرية لا تتقيد به ، وأنه لا يعبر عن رأى مصر في مسألة السودان . وقد نفاه مستر بيغن كما رأيت في رسالة عمرو باشا ، وأكد أنه يجهله ولا يعبر عن رأيه

على ان هذا التصريح ان هو الا المعبر الصادق عن حقيقة السياسة التى كان حكام السودان من البريطانيين يعملون على اتباعها ، أى سياسة الفصل بين البلدين ، وقد ظهرت آثارها في شتى المناسبات ، وأخيرا عند ظهور نتائج مفاوضات « صدقى - بيغن » إذ طالبوا بحق السودان في الاستقلال عن مصر ، مما كان محل الأخذ والرد الذى انتهى بضياع آثار الاتفاق

المفاوضات الرسمية

اتفق الوفدان المصرى والبريطانى على ان تفتتح المفاوضات الرسمية في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وكنت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى قد قطعنا شوطا كبيرا في المحادثات التمهيدية التى اشار بها مستر بيغن لتذليل بعض الصعوبات . وقد كان البيان الذى اعلنه الوفد البريطانى قبل المفاوضات عن الجلاء التام - ونشر في الفصل الماضى « بالمصور » - ابلغ الاثر في تهيئة جو صالح، وافتتاح سعيد

وفي الموعد المحدد من ذلك اليوم التاريخى - يوم افتتاح المفاوضات - اجتمع الوفدان

في وزارة الخارجية المصرية واقيت كلمة الوفد المصرى التى اسجلها هنا للتاريخ وللأهمية فى هذه المذكرات :

« عزيزى اللورد . سادتى :

« لى الشرف العظيم - كرئيس للحكومة ولوفاً للمفاوضات المصرى - أن ارحب بكم بيننا . وهو شرف سيكون من اعلى وأبقى ما أعتز به فى حياتى العملية الطويلة

« وانه لمن حظى الكبير بصفى المفاوضات المصرى الأول. اننى خلال محادثائى التمهيدية مع الممثلين الممتازين للبلد العظيم صديقنا وحليفنا وجدت فى تناول يدى تلك الأفكار الجديدة التى ولدتها الحرب الأخيرة والتى كفلت قدسيته الروح الجديدة المنبعثة فى الشعوب اعنى بذلك المبدأ المسلم به من العالم اجمع من أن يكون كل شعب سيدا فى بلده ، وأن حق الأفراد والشعوب على السواء فى الحرية ينبغى أن يوضع فى الكفالة الاجتماعية لمجموعة الأمم ، وقد قربت الحرب من اقدارها ، ونسقت غاياتها

وتحت لواء هذا الاتفاق فى المبادئ استطاع ممثلو مصر والمملكة المتحدة فى محادثاتهم الأولى أن يتقابلوا فى ميدان يجب أن يتحقق فيه الاتفاق بغير كبير عناء ، ولقد قبلت حكومة المملكة المتحدة فعلا ، كما أعلن ذلك فى البيان الذى نشره الوفد البريطانى أن تسحب من الأراضى المصرية جميع قواتها البحرية والبرية والجوية . وصرحت فوق هذا أن سياستها ترمى الى أن تبرم مع مصر تحالفا على غرار المحالفات التى تعقد بين امتين متساويتين لهما مصالح مشتركة

« وانه لأمر يتعلق بكم ايها السادة أن تشيدوا بناءكم فوق هذه الأسس . وانى لكبير الأمل فى أن نتيجة محادثاتكم ، اذ تحذوكم - سواء أكنتم من هذا الجانب أم ذلك - الرغبة الصادقة فى أن تعملوا على اكمال استقلال وطننا العزيز . ذلك الاستقلال الذى يعد احترامه الكامل شرطا أساسيا لصداقة دائمة مثمرة

« وأود أن أقول لزملائى المصريين قبل أن اختتم هذه الكلمة انهم سيجدون فى صدقى لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل - اللذين كان لى شرف الاشتراك معهم فى مناقشات طويلة شاقة - ادراكا ممتازا بالوضوح وتقدير الحقائق لموقف كل من البلدين ومصالحهما ، وانى لعلى ثقة من أننا واصلون بذلك الى أسعد النتائج »

وعلى اثر القائى هذه الكلمة ، وقف اللورد ستانسجيت ، وألقى كلمة الوفد البريطانى . فقال :

« انى مدين بالشكر لدولتكم على حفاوتكم الودية بنا فى هذا الاجتماع الرسمى الاول لوفدى المفاوضات الانجليزى والمصرى . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن امتنانى أنا وزملائى الذين حضروا معى من بريطانيا لما قبولنا به فى كل مكان من حفاوة لا حد لها وحسن ضيافة . وذلك منذ وصولنا الى بلادكم من أربعة أسابيع

« ولقد كنت على الدوام أفرح بأن أعد نفسى كما أنا الآن الصديق الوفى لمصر .. وانه ليشرفى أن اتراس الوفد البريطانى فى هذه المحادثات الهامة التى هى بلا شك مؤذنة بعهد جديد من الاستقرار والتناسق فى العلاقات البريطانية المصرية . وانه لمن دواعى الفخر أن نستطيع بحث هذه المسائل العظيمة مع وفد ممتاز رفيع القدر كوفدكم

« ولا شك أننا جميعا نأسف على أن المستر بيغن لا يستطيع أن يكون فى هذه الآونة بيننا ليأخذ مكانه على رأس الوفد البريطانى ، ولكنكم تقدرون ما يقع على عاتقه من مسؤوليات جسيمة أخرى فى لندن وباريس

« أن المحادثات غير الرسمية التى تبادلناها وياكم تمهيدا لهذا الاجتماع الرسمى الاول كانت كما ذكرتم دولتكم يسودها الود وحسن التفاهم ، وكان هذا مصدر غبطة كبرى للحكومة البريطانية ..

« وقد أعلننا على الملأ اقتراحنا للحكومة المصرية أن نسحب من الأراضي المصرية جميع القوات البحرية والبرية والجوية البريطانية .
« يبقى علينا أن نصفى الماضي ، وذلك بأن نضع برنامجا لهذا الانسحاب ، وأن نتفق على الترتيبات اللازمة لجعل استمرار تحالفنا مثمرا - وهذا بالنسبة للمستقبل أمر ذو أهمية قصوى

« واني نعلي ثقة بأن هذه الأمور يمكن حلها ، بل اني واثق من انها ستحل بما يرضى الطرفين ، وأن روابط الصداقة والمصلحة المشتركة الوثيقة التي تربط بلادينا ستبقى وتزداد قوة في السنوات المقبلة . وذلك على أساس معاهدة جديدة قوامها هذه الحادثات . وانا لنندم اليوم حلفا عسكريا جلب لنا النصر باتحاد صادق بين قلوبنا »

مشروع بريطاني أولى

بدانا مفاوضاتنا في هذا الجو الصالح الذي كان يسوده التفاهم ، وقطعت المفاوضات شوطا بعيدا . ولعل أكبر دليل على تقدمها استدعاء مستر « بيكيت » الخبير البريطاني المتخصص في كتابة المعاهدات لوضع النصوص القانونية... وقد سارت المباحثات سيرا حسنا فاقنتع الوفد الانجليزي والحكومة الانجليزية بالعدول عن مطالبهما بشأن قاعدة حربية دائمة في مصر ، وعدلوا عن انشاء مطارات في الأراضي المصرية ، وعن أن يحتفظوا بالاسكندرية كقاعدة حربية . ودارت مخادعات في مسألة السودان وفي مدة المحالفة وفي مركز السفير البريطاني . كان الطرفان يلتقيان في هذه المسائل

ثم وضع الوفد المصري مشروعا للمعاهدة الجديدة في ١٩ مايو سيأتي نصه في آخر هذا المقال . . . وقد درسه الوفد البريطاني ثم رفضه ، وعلمت أن هذا المشروع كان في نظره كأنه وثيقة تسليم بلا قيد ولا شرط ! ولم يمض يوم حتى رد الانجليز بمشروع بريطاني لا يختلف كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . وكنا قد بعثنا لهم قبل ذلك في ٢٥ مارس بمذكرة ضافية أبنا فيها وجهة نظر المصريين في تلك المعاهدة بعد الأحداث التي تعاقبت في خلال عشر سنوات ماضية ، وقلبت الأوضاع الدولية رأسا على عقب من الناحيتين السياسية والعسكرية . وقد أمضيت في ظروف طواها الزمن . ولم يبق سليما من أحكامها إلا مبدأ التحالف كما حددته المادة الرابعة

ويتفق هذا المشروع البريطاني الجديد ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في كثير من المسائل منها:

١ - أن تلتزم مصر بأن توضع تحت تصرف بريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعها في حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها

٢ - وأن يكون للقوات البريطانية في هذه الحالة المشار إليها كامل الحرية في دخول مصر والتنقل فيها ، وأن تستخدم الموانئ والطرق والسكك الحديدية المصرية وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

٣ - وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الأحكام العرفية

٤ - يقوم جلالة ملك مصر في وقت السلم بانشاء وصيانة منشآت معينة تكون ضرورية لخدمة قوات الحكومة البريطانية والحكومة المصرية



وينص المشروع البريطاني فضلا عن ذلك على أن تتسلم مصر الثكنات والمنشآت العسكرية ، ولكن بشرط أن تبقى الأسلحة والمهمات التي ترى بريطانيا الاحتفاظ بها من أجل الطوارئ للمملكة المتحدة (إنجلترا) وتتعهد مصر بالمحافظة عليها بحيث تكون دائما في حالة جيدة ، وبأن تفتح أبواب ثكناتها لجبراء انجليز ترسلهم بريطانيا في أي



اسماعيل صدقي باشا يرأس احد اجتماعات
حزب الشعب الذي انشاء وزارته الاولى
وقد جلس الى يمينه ابراهيم فهمي كريم
باشا ، وعبد الله للموم باشا ، وظهر خلفهما
احمد كامل باشا ، وعبد الرحمن البيلى ،
ومن حولهم لفييف من اعضاء الحزب

اسماعيل صدقي باشا في طريقه الى
قبر الجندي المجهول في مدينة روما ،
بعد زيارته للستور موسوليني



جلالة الملك فاروق يتوسط وفد المفاوضة سنة ١٩٤٦ .. وقد وقف الى يمين جلالاته اساعيل صدقي باشا ،
ومحمود فهمي النقراشي باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا .. والى يسار جلالاته شريف صبرى باشا ، وحسين
سرى باشا ، واحمد لطفى السيد باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وعلى الشمسي باشا

وقت لاختبار هذه الأسلحة والمهمات التي تعين مصر موظفين بريطانيين للمحافظة عليها ، ولتدريب المصريين على استعمالها

وقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مقصودا بها حماية قناة السويس باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مصر ، وهو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .. ولكن المشروع البريطاني رأى أن يكون التحالف في نطاق أوسع ، فقد أشار الى ضرورة استتباب السلام في البلاد المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصرى أن المرغوب فيه هو إيجاد قاعدة في مصر تتولى فيها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلاد المجاورة والشرق الأوسط

ويستنتج من النص الانجليزي أن أى عدوان يحدث في الشرق الأوسط - أى في إيران وفي تركيا أو حدود العراق أو غير ذلك - يجعل مصر تتحول أوتوماتيكيا الى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية المطالبة باعلان الأحكام العرفية واصدار التشريعات الاستثنائية لحماية ظهر قوات الحلفاء



وكانت مدة المحالفة في المشروع الذي قدمه الوفد المصرى ١٥ عاما ، ولكن وجهة النظر الانجليزية في بادئ الامر كانت متجهة لأن تكون ابدية ، ثم جاءت هذه المدة في المشروع البريطاني ٢٥ سنة من تاريخ بدء سريانها . وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على اعلان أحد الطرفين المتعاقدين للآخر بانهاؤها بالطرق الدبلوماسية

وقف المفاوضات

لم تلتق اذن وجهتا النظر المصرية والبريطانية في هذه المسائل المشار اليها في المشروع البريطاني الجديد . وتأكد لى ولزملانى أعضاء الوفد المصرى بعد الاطلاع على هذا المشروع أن قبولنا له رجوع الى الوراء وتسليم ضمني ببقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولما أصر الجانب البريطاني على موقفه وتمسكه بكل صغيرة وكبيرة في مشروعه ، أبلغت لورد ستانسجيت استحالة قبول المسائل الواردة في هذا المشروع ، فوعدني باستشارة مستر بيغن ، واتفقت معه على اصدار البيان الآتى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ :

« ان تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل التي رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها الى المستر بيغن .. ويتطلب هذا بعض الوقت »

وجدت من ذلك أن هناك تغيرا في روح المفاوضات سواء تلك التي تجرى هنا ام التي تجرى في إنجلترا بين مستر بيغن وعمرو باشا . وأظهرت الماراة التي شملتني من هذه الأوضاع ، ولاحظت منها الضغط الواقع على وزارة الخارجية البريطانية من رجال السياسة القديمة فيها ، وفهمت انه لن يستطيع الفوز بمساعدتي للوصول الى النهاية الا اذا كانت هذه الروح تنقلص . والحق أن اللورد ستانسجيت في كل هذا كان يقوم بدور الوسيط المملوء بالعطف وحسن الرغبة في الوصول الى نتائج طيبة ..

ونحن اذا كنا بعد ذلك قد عدنا الى المفاوضات فلم يكن ذلك اعتمادا على الفاظ بلا تعبيرات . بل بناء على التأكيد بأن هذه الروح لا بد أن يقضى عليها ، غير أن مما يؤسف له أنها لم تزال باقية وأنها كانت تظهر من وقت لآخر في تصرفات وزارة الخارجية البريطانية . ولم يكن يكسر من حدتها الا وجود مستر بيغن في هذه الوزارة - وهي تلك الروح التي أوجدت المصاعب أيضا بعد امضائى مع مستر بيغن الوثيقة المعروفة ثم هى التي ترتب عليها فيما بعد قطع المفاوضات !

حزب المحافظين والمفاوضات

وقد كان من الصعوبات التي عانتها المفاوضات المصرية البريطانية موقف المحافظين منها ، وقد كشفوا عن كوامن نياتهم نحو مصر باعتراضهم على مسلك حكومة العمال ، اذ كانوا وما يزالون دعاة معاهدة سنة ١٩٣٦ - تلك المعاهدة التي كان لها ما يبررها عند توقيعها ، لانها وليدة حالة سياسية واطارحربية تهدد مصر كما تهدد الامبراطورية البريطانية ، فكان مستسافا ان تتخذ بسبب تلك الحالة ضمانات ، ولكن المحافظين وهم يعلمون علم اليقين ان الخطر الناجم عن المحور قد زال الى غير رجعة ما زالوا يعملون على الاحتفاظ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ان لم تكن بنصها فبروحها ، لا ييغون عنها حولا ، لانهم راوا فيها الى جانب الاغراض الحربية ما يحقق السيطرة على مصر والتدخل في شؤونها ، وهم مسوقون بنزعاتهم الاستعمارية المشهورة

وليس منا من يجهل نيات بعض المحافظين ، وآية ذلك موقف مستر تشرشل ومستر ايدن من انحائهما باللائمة على حكومة العمال كلما ورد على السنة رجالها ذكر « الجلاء » ولديهما انه كان يجب ان يكتفى بالجلاء عن المدن المصرية الكبرى فقط حتى لا يتألم المصريون لرؤية الجنود المتغلغلين في اوساطهم ، فهما وامثالهما من رجال العهد القديم يظنون ان مصر تنظر الى الامور نظرة سطحية لا تدرك المعنويات ! وقد قال مستر ايدن في خطاب له انه لم يسمع من محدثيه عند زيارته لمصر في غضون الحرب اية عبارة تشير الى ان المعاهدة المبرمة سنة ١٩٣٦ تسيء الى كرامة المصريين بأية حال ، بل كان المصريون يعربون له عن ارتياحهم الى هذه المعاهدة ! فيا ليت شعري من هم أولئك المصريون الذين اظهروا للمستر ايدن ارتياحهم للمعاهدة القائمة التي اذا صح انها لم تكن محل السخط اثناء الحرب ، فان المصريين ما كانوا لينظروا اليها الا على انها خطوة تلتوها خطوات في سبيل الاستقلال ، حتى اذا ما وضعت الحرب اوزارها هبوا للمطالبة باهدافهم كاملة معتمدين بعد الله على حقهم الواضح وحجتهم القوية

وانى لاربا بوطنية القوم في بلدنا ان يكون من بين أولئك المحبذين لاثار معاهدة سنة ١٩٣٦ نفس السادة الذين قاموا في وجه (معاهدة صدقي - بيقن) لانهم رأوها اقل من ان تحقق المثل العليا لما كانوا يبتغون لمصر ..

وبينما مستر ايدن يصرح بما صرح به ، اذا بمستر تشرشل يشيع الريب والظنون في مقدرتنا على التمسك بتعهداتنا ، وهو الذي طالما امتدح لمصر موقفها الرائع في مساعدتها الحلفاء !

والواقع ان المحافظين لا يريدون جلاء لان في الجلاء فقداننا لاداة السيطرة ، وبسط السيادة ، وهم لا يعنون بصداقة المصريين الا بالقدر الذي لا يمس نفوذهم . وهم في سبيل محاربة قضية مصر يستعملون من العبارات ما هو غاية في الغلو والتطرف اذ يقولون عن رغبة العمال في التعاقد مع مصر ان من شأن هذا التعاقد تعريض المصالح البريطانية للدمار !

أمل لم ينقطع

وعلى الرغم من حلة حزب المحافظين على وزير الخارجية البريطانية مستر بيقن واعتراضهم على مسلكه ، نراه يقف في مجلس العموم يصرح بان من حق مصر ومن حق بريطانيا معها في الحالة الجديدة التي اعقبت الحرب ان تصلا الى حل سليم عادل . وانه ليس من المألوف ان يكون الدفاع تبعة تلقى على كاهل دولة واحدة ، بل الدفاع من حق الامم متفاهمة متعاونة وقد أصبح هذا ايمان الجميع . وليس من المألوف في العلاقات

الدولية ان تبقى قوات اجنبية في بلاد شعوب اخرى ، ويقول : « ان الاساليب المؤسسية على مثل ذلك قد أصبحت عتيقة بالية ، وانه يكون طيبا اذا استطاع اعضاء مجلس العموم تحقيق ذلك . . وان مهمة رؤساء اركان الحرب ان ينفذوا ما تقرره الحكومة ، وان هناك بعض خلاف في الرأي ، ولكن على الوزارة البريطانية ان تزن الاسباب بميزان البحث والتحصيل ، ويجب عليها ان تتخذ القرارات السياسية ، وان تقبل التبعة الناجمة عنها » . . ولقد كانت هذه العبارات التي ادلى بها مستر بيغن تنطوي على الشجاعة ، وقد بعثت في نفسى التفاؤل والامل وقتذاك : اولا - لان الشقة بيننا وبين البريطانيين قد ضاقت بسبب تفاهمنا في اكثر المسائل التي يعالجها الطرفان . . وثانيا - لان روح حكومة العمال وروح مستر بيغن بصفة خاصة ، هي روح كنت اعتقد انها ستؤدى في نهاية الامر ومهما طال جدلنا الى الوصول الى الغرض الذى يتوق كل منا الى تحقيقه وقد صرح مستر بيغن في مناقشة له بمجلس العموم : « ان بريطانيا في سياستها بالشرق الاوسط كان عليها ان تختار اما القوة ، واما الصداقة . وانه اختارت الصداقة » لذلك لم اقطع الامل حين وقفت المفاوضات ، لانها لم تنقطع ، ولان هذه الروح كانت ما تزال سائدة ، ولانه مهما كانت رغبة العمال في التخلص من مهاجمة المحافظين لهم في مجلس العموم فان يصلوا الى درجة نقض تعهداتهم والاخلال بمبادئهم ، ولهذا لم تلبث ان استؤنفت المفاوضات فيما بعد

المشروع المصرى

وهذا هو نص المشروع المصرى الذى رفضه الوفد البريطانى وجاء ذكره في هذا الفصل من المذكرات

المادة الاولى - في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، تتعهد هذه الاخيرة ان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التي في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

وفي حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى بان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التي في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

واذا كان الاعتداء الموجه ضد بريطانيا العظمى لم يقع في البلاد المتاخمة لمصر . فان الطرفين الساميين المتعاقدين يتشاوران في الحال للنظر في القيام بأى عمل مشترك يريان انه لازم للمحافظة على السلم

نص آخر للمادة الاولى

في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان في الحال للنظر في القيام بأى عمل مشترك يريان انه لازم للمحافظة على السلم

وفي حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى ان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التي في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

المادة الثانية - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ان لا ييرما تحالفا او يشتركا في اى حلف موجه ضد أحدهما

المادة الثالثة - لا يخل أى حكم من أحكام المعاهدة الحالية بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا أن يفسر أو يطبق على نحو لا يتفق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة

المادة الرابعة - اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة الخامسة - تلغى المعاهدة الحالية كل الاتفاقات القائمة أو غيرها من الوثائق التى تتعارض مع أحكامها

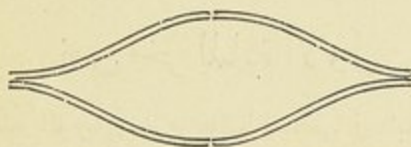
المادة السادسة - مدة المعاهدة الحالية هى خمس عشرة سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها . فإذا لم ير أحد الطرفين الساميين المتعاقدين تجديدها وأعلن الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء تلك المدة باثنى عشر شهرا على الأقل ، تعتبر مجددة تجديدا ضمنيا لمدة خمس سنوات وهلم جرا

المادة السابعة - يصدق على المعاهدة الحالية التى تعتبر نصوصها الانجليزية والعربية على السواء أصلا لها ، وتبادل وثائق التصديق فى أقرب وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها مباشرة عقب تبادل وثائق التصديق عليها

وتسجل المعاهدة الحالية فى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة
واقرارها بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا اختامهم عليها

بروتوكول

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات لتقرير نظام الحكم فى السودان وذلك فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين وعلى أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر



أمريكا تدخل في انخلاف

انتهينا في الفصل الماضي الى ان المفاوضات - وان لم تكن قد قطعت رسميا - الا انها كانت في حكم الموقوفة . وقبل الدخول في تفصيل ما جرى من المسائل بعد ذلك تحسن الاشارة الى الروح التي املت على الوفد المصري النص الذي ترتب عليه وقف المفاوضات ، فان هذا النص لم يأت بسهولة ، اذ كان هناك خلاف بين اعضاء هذا الوفد في وجهة النظر الى نوع المساعدة التي تقدمها مصر لبريطانيا الحليفة ، فقد كان بعض حضرات الاعضاء يرى ان مصر لا يطلب منها في هذه المحالفة القيام باجراء عسكري من جانبها في مساعدة انجلترا بل تكون المساعدة مقصورة - كما كانت في الحرب الماضية - على مساعدات لا تعرض كيان البلاد ولا ارواح سكانها للخطر ، ولولا ان اللجنة السياسية في عهد المرحوم احمد ماهر باشا كانت قد قررت باجماع الآراء انه لا بد من بقاء مصر حليفة لدولة كبرى على الرغم من وجود هيئة الامم المتحدة ، لكن البعض - ولو انه قليل العدد جدا - اميل الى عدم الارتباط ، والاكتفاء بالمفاوضة من أجل الحلاء ، وسيادة مصر على السودان ووحدتهما . . على انه في نهاية الامر تغلب الفريق القائل - كما كان منتظرا - بان المحالفة تقضى صونا لكرامة مصر بظهورها في مظهر الند لانجلترا ، لا بمظهر التابع ، ومن أجل ذلك يجب ان تتحمل جانبا من الاعباء العسكرية . وقد رأى هذا الفريق وهو اغلبيية الوفد المصري الساحقة ، حلا وسطا هو ان تكون مساعدة مصر لبريطانيا مقصورة في وقت الحرب على وقوع الاعتداء على البلاد المتاخمة لمصر . ويبرر ذلك ان البلاد المصرية تكون في هذه الحالة قد تعرضت للخطر . . وهذا النص هو الذي بقي حتى آخر المفاوضات وقبله الوفد البريطاني

محالفة دفاعية

واحب هنا ان اشير الى ان المحالفة التي كنا نتفاوض فيها كانت من الوجهة العسكرية « دفاعية » ، وليست « هجومية » كما شاء البعض ان يصفها . ولم يكن من شأنها دفع جيوش مصر الى غير الاقطار المتاخمة ، لا كما قيل وقتئذ من ان هذه الجيوش قد يطلب منها ان تدافع عن انجلترا نفسها او عن مستعمراتها وتشئت في اقطار الارض . وهى في حدود ميثاق الامم المتحدة ، ولم تتجاوز حدوده . ومدى الالتزام فيها مقصور على التعاون لدفع الاعتداء عن مصر ، او عن البلاد المتاخمة لها اذا اشتركت انجلترا في حرب دفاعية عن هذه البلاد . وجلى ان المقصود بالبلاد المتاخمة لمصر في نص مشروع المعاهدة

انما هي فلسطين وشرق الأردن وليبيا. ومركز إنجلترا في فلسطين وشرق الأردن معروف باعتبار ماكان الامر عليه في ذلك الحين ، اما ليبيا فقد كانت على الاعتبار السابق في الوضع الدولي بمنجاة من الحروب العدوانية

وهنا اقرر ان الانجليز لم يتعرضوا لموضوع مدى التدخل العسكري لمصر اثناء حرب تشهر على إنجلترا ، كما هو الوضع في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكن هيئة المفاوضات رأت بحق ان هذا الوضع يجعل من مصر منطقة نفوذ بريطاني ، وينفي فيما بين الدولتين فكرة التكافؤ والتعادل ، الامر الذي يقدر في استقلال البلاد ، ويظهرها في مظهر البلاد الواقعة تحت نفوذ الغير ، فتمسكت بأن تكون لمعاونة مصر دائرة تنتهي في حدود الاقطار المتاخمة مما يتفق مع قدرتها الحالية كدولة مستقلة ، فضلا عن ان مصر يسرها ، ولاشك ، ان يتاح لها الدفاع عن اقطار شقيقة داخلية في الوحدة العربية . ومن المفاوضات الفضلاء من ذهب الى اشراك البلاد العربية جميعا في نطاق هذا الدفاع

على ان هدفنا على الدوام من محالفة بريطانيا هو ان تكون محالفة النلد للنلد ، والعمل لهذه المحالفة انما هو اساس السياسة المصرية منذ كانت المفاوضات مع بريطانيا في اعقاب حرب سنة ١٩١٤ وقد استمر كذلك حتى اخذت به الهيئة السياسية في مداولاتها واخذ به وفد المفاوضات الرسمي .. ولعلكم تذكرون ان مجلس الشيوخ تناول هذه المسألة بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ وناقش الحكومة في اجتماع سري ، فوضحت الحكومة سياستها ، وهي عقد معاهدة ومحالفة مع بريطانيا على اساس الجلاء التام ، على ان تعقبها مباشرة المفاوضات بشأن السودان ، فصدر المجلس القرار الآتي :

« بعد سماع البيان الذي القاه دولة رئيس الحكومة والمناقشات التي دارت حوله ، يوافق المجلس على تقرير لجنة الخارجية بما تضمنه من تأييد المفاوضات المصرية ، وتقرير سلامة موقفهم والاطمئنان الى ما قاموا به لتحقيق ارادة الامة وتمسكهم بالجلاء التام ووحدته وادي النيل »

تدخل أمريكا في الخلاف

لما توقفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بسبب مشروع المعاهدة الاولى الذي قدمه الوفد البريطاني الى الوفد المصري في ١٩ مايو ، وكان مشعبا بروح معاهدة سنة ١٩٣٦ - كما بينا في الفصل السابق - طلب سعادة وزير اميركا في مصر مقابلة جلالة الملك ، ولكن هذه المقابلة تعذرت في ذلك الوقت بسبب غياب جلالتة وعلمت من الوزير انه يحمل رسالة من الرئيس ترومان عن طريق وزير الخارجية الاميركية ليلبغها الى جلالة الملك فاروق .. وقد بعث الى سعادة الوزير الاميركي المفوض بهذه الرسالة لأرفعها الى جلالتة .. وهذا هو نص تلك الرسالة التي اسمح لنفسى بالافضاء بها اذ قد سبق للجرائد ان خاضت في امرها . ومن المصلحة للبلدين ان تعلم على حقيقتها :

« عزيزي رئيس الوزراء :

« تلقيت امس رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية المستر جيمس بيرنز يطلب الى ان التمس مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وان افضى الى جلالتة بطريقة غير رسمية باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط ، وامن البلاد العربية . اما وقد تعذر لجلالتة استقبالي نظرا لضيق الوقت وسفره ، فقد انبأني القصر ان جلالة الملك يرحب بأن افضى برسالتى اليه كتابة

« ورغب وزير الخارجية الى ان ابلغ جلالتة انه نظرا للصدقة التي تشعر بها حكومتى نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامهما البالغ برفاحية كل شعوب الشرق الاوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وان حكومتى وهي تعبر عن

ورغبتها في نجاح هذه المفاوضات تأمل انه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط او تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الموقع

« هذا وقد ابلغتني حكومتى في هذا الشأن أن اوضح بجلاء ان الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لامنها خاصة

« وفي الختام كلفت أن أنهى لدولتكم ان حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة في الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الاوسط حلا يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد - استقلال لا يفضى في نفس الوقت الى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج

« وانى ارجو دولتكم أن ترفعوا الى جلالته في انشاص بطريق الاستعجال ، المعلومات التى احتوتها رسالتى هذه ، وهى فى واقع الامر ما تلقينته من وزير الخارجية »

ردى على وزير الخارجية الأمريكية

هذه هى الرسالة التى بعث بها وزير اميركا المفوض فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ لارفع مضمونها الى جلالة الملك ، وهى تتم عن تأييد انجلترا فى موقفها حيال المسألة المصرية ، وتشددتها فى المفاوضات خوفا من الخطر الروسى على الشرق الاوسط . وقد رددت على رسالة وزير اميركا برسالة أسجل نصها فيما يأتى :

« ان الرسالة التى سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة الى رئيس الوزراء لرفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة ..

« وليس مبعث الاهتمام الذى تثيره هذه الرسالة انها تتعلق بمفاوضات ذات أهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الامر يتعلق ايضا بتوسط الولايات المتحدة ، ومصر تعلق عليها دائما أكبر الآمال ، لما عرف عنها من البعد عن الانانية والسمو فى اغراض سياستها الخارجية ..

« وجدير بهذا الاهتمام أن يكون الرد وليد ادراك الوقائع - كما هى - ادراكا سليما خالصا - اذ تحرص مصر على المبادرة الى « تطمين » حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها

« فمصر - باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط - تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمر تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الامر مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة

« وهى تدرك دائما انه يحذر الا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر

« وبهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد أيضا من احكام ميثاق الامم المتحدة ، وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت اليه - يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جديده فى توطيد السلم العالمى .. وهى ستعمل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة

« وان تجاهل هذه الحالة والتسويق فى علاجها لما يخلق جوا من القلق - ان لم نقل جوا من التوتر - فيه اضرار بالغرض المنشود الا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الاوسط استقرارا نهائيا

« وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام »
هذا هو ردى على الرسالة الاميركية ..

وقد أبرقت الى وزيرنا بأميركا ليعرف وجهة نظرى ، وليقابل المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية ويتعرف آراءهم في الموقف ، فجاءتنى منه برفقة تتضمن حديثه في هذا الشأن مع رجال تلك الوزارة يقول فيها :

« رغبت في تعرف مدى مشاركة حكومة الولايات المتحدة للحكومة البريطانية في مطالبتها من مصر . فتحدثت طويلا مع المسؤولين عن السياسة في الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية ، فبدأت بقولى اننى آسف لتعصيد الحكومة الاميركية للمطالب البريطانية ، مما ساعد على ايجاد المصاعب الحالية في سبيل المفاوضات ، فردت الدوائر الرسمية على قولى هذا محتجة بقولها ان موقف الحكومة الاميركية في هذا الشأن معروف ، ولا يتعدى ما ورد في الرسالة التى بعث بها رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس وزراء مصر عن طريق وزير اميركا - ومؤداها ان اميركا تهتم بأن يسود الامن في هذه المنطقة .. فلما قلت ان هذه الرسالة غامضة ، وهى تشجع الانجليز على التشدد مع ترك المسألة المصرية من غير حل . وبالتالي ، فان السلم في هذه المنطقة يظل مهددا ، أجابتنى الدوائر الرسمية بأن هذا لم يكن الغرض الذى ترمى اليه من الرسالة ، وأضافت ان هذا الاعتقاد لو كان قائما في ذهنى ، فانها لا تتوانى عن ايضاح موقفها مرة أخرى للانجليز - ولا يخامرني الشك في انها ستفعل

» وبطبيعة الحال تناولت احاديثي مسألة الخطر الروسى ، فأفضى الى من حادثتهم باعتقادهم ان النفوذ الروسى سيجد في مصر مرعى خصيبا نظرا للغوارق الهائلة بين طبقتى الشعب فيها ، فقلت : ان الحكومة آخذة في معالجة هذه الحالة بمعاوضة حضرة صاحب الجلالة الملك ، ولكن السبب فيها راجع الى عامل خارجى اكثر خطورة ، اعنى الضغط الواقع من انجلترا - ذلك الضغط الذى قد يؤدى بمرور الزمن الى حمل بعض العناصر على مصافحة اليد الممدودة اليها . ولهذا ينبغى للديمقراطيات ان تكف عن هذا الضغط ، وأن تسعى وراء كسب صداقة شعوب الشرق الاوسط ، فان هذه الشعوب لا ترحب بشئ ترحيبها بأن ترى الصداقة بينها متبادلة

» وعلاوة على ذلك فبالرغم من المجهودات المستمرة التى بذلتها الحكومات المصرية المتعاقبة للنهوض بالشعب ، فان كل عنايتها وعناية بقية الاحزاب السياسية كانت منصرفة الى مقاومة السيطرة الاجنبية . واننى واثق انه متى زال هذا العامل الخارجى فان الاصلاحات الداخلية التى يريجوها الجميع ستتحقق ، وستسير بخطى سريعة

» لقد أكدت لهذه الدوائر مرة أخرى استعداد مصر للمناقشة في مسألة القواعد الاستراتيجية اللازمة للدفاع المشترك في حدود ميثاق هيئة الامم المتحدة ، غير انه لا يمكنها بحال ان تمنح امتيازاً خاصاً لدولة بمفردها كبريطانيا العظمى »



من هذه البرقية ، والخطاب الذى سبقها يتبين مدى ما كان يعلقه القوم في أميركا على نجاح المفاوضات المصرية البريطانية ، وكيف كانوا - على ما يظهر - مقتنعين بالنظرية الانجليزية التى تضمنها مشروع المعاهدة البريطانى الذى رفضه الوفد المصرى . وكان رفضه سببا في وقف المفاوضات ، وهو المشروع الذى يحقق السيطرة على مصر ، ويحولها الى منطقة نفوذ لانجلترا وأميركا وحلفائهما في زمن الحرب

بجثة الدفاع المشترك

لما توقفت المفاوضات المصرية البريطانية كان واجب الفريقين ان يعملوا على تذليل الصعوبات لاعادتها واستئنافها . لان من مصلحة بريطانيا ومصر الوصول الى حل ، واقامة علاقتهما في المستقبل على اساس من الثقة والتفاهم . . ولقد كنت على اتصال دائم بسفيرنا في لندن وسفير انجلترا في مصر ، وحدثت عدة اتصالات بينى وبين هذا الاخير كان الغرض منها التغلب على العقبات القائمة . ولم يمض وقت حتى ظهرت في الافق رغبة قوية في الاقتراب من آمال مصر فيما يتعلق باشتمال المعاهدة على ما يضمن سيادتها القومية والابتعاد عن اى تدخل او سيطرة من جانب انجلترا . . ومع تسليم الجانب الانجليزى بان ما تنتويه مصر هو ان تضع قواها في المستوى اللائق بها كحليفة لانجلترا ، فانهم ابدوا تخوفا من ان هناك فترة من الوقت قد تطول بعد امضاء المعاهدة - وهى الفترة التى لم تكن مصر قد استعدت فيها استعدادا حربيا كافيا يلائم الوضع الدولى الجديد المبني على استقلالها من جهة ، وعلى اخلائها من الجيش البريطانى من جهة اخرى - وعبروا عن هذه الفترة بكلمة فراغ Vacuum على لسان بيفن وغيره من رجالهم . .

وبعد اخذ ورد طويلين وعودة الانجليز الى المبدأ الذى كنت قد سلمت به ، وهو مبدأ التشاور بين الرؤساء العسكريين فى كلا البلدين ، اقترحوا النظام الموجود فعلا بين انجلترا وكندا المرتبطين بمعاهدة عسكرية - وهو نظام « لجنة الدفاع المشترك » وفى يوم الثلاثاء ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ قابلنى السفير البريطانى سير رونالد كامبل ، ومعه مستر بوكور ، وقدموا الى هذا الاقتراح ، وابلغانى انه اذا وافق الجانب المصرى على مبدأ انشاء هذه اللجنة فان اللورد ستانسجيت سيحضر الى مصر ثانية وتستأنف المفاوضات

وقد عرضت هذا الاقتراح على زملائى فوافقوا عليه من حيث المبدأ بشبه اجماع ، وعاد ستانسجيت ، واستؤنفت المفاوضات ، واخذ الوفدان المصرى والبريطانى يتناقشان فى التفاصيل

لجنة الدفاع المشترك

على اثر عودة اللورد ستانسجيت قدم الوفد البريطانى مذكرة بالمقترحات الجديدة

وهي تتناول تعديل المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مشروع المعاهدة البريطاني السابق الذي رفضه الوفد المصري وتوقفت من أجله المفاوضات ، وقد تضمنت في وضعها الجديد ما يأتي :

المادة الرابعة (وهي الخاصة بلجنة الدفاع المشترك) :

« يكون واجبا مشتركا على الطرفين الساميين المتعاقدين أن يكفلا سلامتهما المشتركة ، وأن يدافعا فعلا عن أراضيهما ، وأن يحميا مواصلاتهما . ولكفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ومساهمة كل منهما في الواجب المشترك وافق حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر على إنشاء « لجنة للدفاع » ، تؤلف من السلطات العسكرية المختصة للطرفين الساميين المتعاقدين ، يعاونهما الممثلون الآخرون الذين ترى الحكومتان تعيينهم

وتكون اختصاصات اللجنة : (١) تنسيق التدابير التي تكفل من كل الوجوه الدفاع المشترك عنهما في مصر والأراضي المجاورة بما في ذلك حماية مواصلاتهما المشتركة (٢) دراسة المسائل البرية والبحرية والجوية ، وما يتصل بها من مسائل الموظفين والعتاد ، واعداد الخطط التي ينظر فيها الطرفان الساميان المتعاقدان وتجتمع اللجنة - كلما احتاج الأمر - للاضطلاع بهذه الاختصاصات المنصوص عليها ، ولمواصلة استعراض الموقف الدولي ، وتشاور بقصد اسداء النصح للحكومتين وتوصيتهما بما تقومان به من العمل المناسب في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك كافة الأراضي المتاخمة لمصر »

المادة الخامسة (وهي الخاصة بالتعرض لخطر الحرب) :

« مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن تتخذ قواتهما المسلحة - في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، ويكون من شأنها تعريض سلامتهما للخطر في الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المجاورة لمصر - التدابير اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما لأغراض المساعدة المتبادلة . وحالما يتولى مجلس الأمن للأمم المتحدة العمل الواجب اتخاذه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما إلى نصابهما ، فإن التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين يجرى تنسيقها مع العمل الذي يقوم به مجلس الأمن »

المادة السادسة (الخاصة بالتسهيلات اللازمة) :

« من المتفق عليه أن الطريقة التي يقوم بها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة للطرف الآخر . وعلى الأخص الأوضاع الفنية للتعاون المشار اليه في المادة السابقة ، والخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين قوات الطرفين الساميين من أن تكون في مركز تستطيع فيه مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة ، بما في ذلك القيام بالتسهيلات اللازمة ، وهي من الأمور التي تسوى بالاتفاق بين السلطات العسكرية المختصة في حكومتى المملكة المتحدة ومصر »

النظرية البريطانية في اللجنة المشتركة

هذه هي المقترحات البريطانية الجديدة التي تقدم بها الوفد البريطاني عند استئناف المفاوضات . وأهم ما فيها الاقتراح الخاص بلجنة الدفاع المشترك ، وقد أرفق هذا الوفد اقتراحاته بمذكرة ضافية يشرح فيها نظرية الإنجليز في هذه اللجنة . وتتلخص فيما يأتي : - تقضى كل مخالفة لتبادل المساعدة التزام العمل لمصلحة طرف المعاهدة الذي يقع عليه الاعتداء أو يشتبك في حرب ، وذلك بقيام الحكومتين بعمل مشترك وبتأزر قواتهما المسلحة بمجرد نشوب الحرب

— يجب التمهيد للدفاع المشترك منذ وقت السلم ، بل ان قيام الجيش الوطنى وحده بالدفاع عن اراضى الدولة سيستلزم استعدادا طويلا ومستمرًا ، فيجب على هيئة اركان الحرب وضع الخطط الاستراتيجية لتوزيع القوات وتحديد المواقع

— الجيش الحليف مدد يأتى بصفته هذه ويقاثل على ارض ليست ارضه ، فينبغى لهيئة اركان حربه ان تالف معالم البلد والترتيبات التى اتخذها الجيش الوطنى ، ويجب ان تحدد بدقة من قبل بزمان طويل مواقع الجيشين اللذين سيتعاونان فى الحرب

— ويفقد العمل المشترك بين دولتين كثيرا من جدواه اذا لم توضع هذه الترتيبات . ولا يناعز أحد اليوم فى أن من اسباب هزيمة الجيوش البريطانية الفرنسية فى بلجيكا وهولندا فى مايو سنة ١٩٤٠ انعدام الاستعداد الحربى اللازم لتلك الحملة ، واضطرار قيادة الحلفاء الى ارتجال وسائل تعاونهما مع الجيوش البلجيكية والهولندية فى اراضى لم يسبق لهما دراستها .. وكذلك فى سنة ١٩٤١ ادى انعدام التنسيق التمهيدى بين القوات المتحالفة والجيش اليوجوسلافى الى تعذر اعتماد هذا الجيش على امداد الحلفاء

— انشئت اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا سنة ١٩٤٠ مع انه لم تكن هناك بينهما معاهدة او اتفاق مساعدة اذ كانت كندا مشتركة فى الحرب والولايات المتحدة فى ذلك الوقت على الحياد ، فلم تتردد الأخيرة فى ان تنشئ هذه اللجنة المشتركة للدفاع بقصد تنسيق التدابير العسكرية الواجب على البلدين اتخاذها تأمينا لدفاعهما المشترك

— من باب اولى اذا ارتبطت دولتان بمعاهدة صريحة اصبح من المستساغ التمهيد للعمل المشترك اذ تقضى المعاهدة بالتزام كل من الطرفين بمؤازرة الآخر فى حالة الحرب

— اظهرت الحرب العالمية الاولى اهمية تنسيق العمل بين هيئات اركان الحرب ، وكذلك بين الادارات المدنية التى لها علاقة بالعمليات الحربية مثل مسائل النقل وصنع الذخيرة والتموين الخ ..

— ان مشروع المعاهدة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٢٢ قد احتفظ بالنص المعهود قديما ، والذي يقضى فى مادته الثانية بأن « يظل التفاهم قائما دوما بين هيئتي اركان الحرب للطرفين الساميين ، بقصد أن يكفل للتدابير السابقة أن تكون فعالة اذا ما دعت الحالة اليها »

— ان جمهوريات أمريكا الجنوبية (ما عدا الأرجنتين) قررت فى سنة ١٩٤٢ — أى بعد الاعتداء اليابانى ببضعة أسابيع — أن تنشئ فوراً لجنة مشتركة للدفاع عن جامعة الدول الامريكية يوكل اليها دراسة التدابير اللازمة للدفاع عن القارة الامريكية وتقديم توصياتها الى حكومات هذه الدول

— حوت اللجنة الامريكية الكندية بعد الحرب الى هيئة دفاع بمقتضى اتفاق بين البلدين

— قررت الولايات المتحدة والدول الامريكية الأخرى — بعد أن علمتها التجارب — ألا تعود الى ارتكاب خطأ عدم الاستعداد للقيام بعمل مشترك فى وقت الحرب ولهذا قدم مشروع قانون الى مجلس النواب فى الولايات المتحدة فى ٦ مايو سنة ١٩٤٦ عنوانه « قانون التعاون العسكرى بين الدول الامريكية » بقصد عقد اتفاقات بين هذه الدول وبين الدول الامريكية الأخرى

— أصبحت اللجنة المشتركة للدفاع فى القارة الامريكية هى الهيئة الرئيسية للتمهيد لعمل مشترك فى زمن الحرب وتنفيذه ، كما أصبح نظام اللجان المشتركة سائدا الآ فى هذه القارة

٣. — ان ميثاق سان فرانسيسكو الذى هو بمثابة حلف واسع النطاق بين كافة الأمم المتحدة لمكافحة الاعتداء قد انشأ هيئة دائمة للدفاع موطدة الدعائم

ملاحظات الوفد المصرى

- وقد لاحظ الوفد المصرى على المقترحات البريطانية السابقة ما يمكن اجماله فيما يأتى :
- تقرر المادة الخامسة مبدأ التآزر فى وقت الحرب ، بينما تقرر المادة الرابعة انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وهذه اللجنة ليست فى الواقع الا وسيلة لتحقيق التآزر ، فيجب ان تأتى هذه المادة بعد المادة الخامسة
 - تثير المادة الخامسة الاعتراض بأنه بمقتضى الدستور المصرى يقع حق الاقتراح فى معظم التدابير وحمل تبعاتها على عاتق الحكومة دون غيرها ، ولهذا لا تستطيع ان تنزل عن سلطانها فى ذلك الى هيئة عسكرية
 - طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة لا يكون هناك محل للمساعدة الا فى حالة الحرب الدفاعية . ولهذا يجب ان تستبدل « حالة حرب يشترك فيها احدهما » بصيغة أخرى تتناول الحالة التى تتعرض فيها مصر وبريطانيا فى البلاد المتاخمة لمصر لاعتداء مسلح
 - ان وجود المادة ٤ و ٦ جنبا الى جنب فى معاهدة واحدة تكرر واضح من شأنه ان يخلق لبسا فى الاجراء الواجب اتباعه
 - فى حالة اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية ، لا توجد هيئة أخرى ولا منهاج آخر يماثلان ما تنص عليه المادة السادسة
 - لا تبين المادة الرابعة بوضوح ان دور اللجنة المشتركة للدفاع هو أن تقدم مقترحات للحكومتين اللتين تملكان سلطة البت فيها ، فان ذلك هو المبدأ الذى تقوم عليه اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية
 - كما أن الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة الرابعة هى اختصاصات سياسية لا يمكن أن تملكها هيئة عسكرية . ولهذا يجب ان ينص بالتحديد على أن اللجنة فيما يتعلق بهذه الاختصاصات الاستثنائية لا تجتمع الا بناء عن دعوة الحكومتين



وقد تجادث مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى طويلا فى هذه الملاحظات ، وجرت بينى وبينهما عدة مقابلات أستطعنا فيها أن نحدد اختصاصات لجنة الدفاع المشترك تحديدا يحقق وجهة النظر المصرية سواء فيما يتعلق بالناحية العسكرية أم السياسية ، بحيث قررنا بوضوح شكل تأليفها ، وما تتناوله من مسائل عسكرية ، اما المسائل السياسية فليس من حقها ، بل هى من حق الحكومتين المصرية والبريطانية ، الا اذا دعتها هاتان الحكومتان الى ذلك ، ولكن ليس لها أن تبحث الموقف السياسى البحت ، بل تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه

وعلى ذلك اتفق الجانب المصرى والبريطانى ، وبعث الوفد البريطانى الينا بمذكرة عن تأليف اللجنة واختصاصاتها نصت على ما يأتى :

« وتتألف اللجنة المشتركة من شعبتين : الأولى مصرية ، والثانية بريطانية . والشعبتان متساويتان فى عدد الأعضاء ، واغلبهم من العسكريين . ولكنه نظرا لأن المسائل العسكرية تتضمن أيضا مسائل فنية تدخل فى عمل الادارات المدنية ، فقد ضم الى اللجنة أعضاء مدنيون يختارهم الحكومتان لمساعدة السلطات العسكرية

« وأول اختصاصات اللجنة هو دراسة المسائل المتعلقة بالدفاع المتبادل للطرفين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لى يتاح للقوات المسلحة للطرفين ان تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

« ويجب أن تسفر هذه الدراسة - إذا أردنا أن تكون لها ثمرة ما - عن نتائج واقعية عملية ترفع إلى الحكومتين . ويجب من جهة أخرى أن يراعى في وضع الخطط الآثار الاستراتيجية ، لحادث سياسية معينة ، كما إذا لاح أن دولة أخرى قد يقع منها العدوان أو إذا زادت قوات هذه الدولة زيادة مفاجئة بسبب عقدها لمعاهدات تحالف جديدة ، فإن هذه الحوادث قد يكون من شأنها أن تحمل اللجنة المشتركة على تعديل الخطط التي تكون قد وضعتها لتجعلها مطابقة للأوضاع الجديدة

« ولهذا تجتمع اللجنة لتبحث - إذا اقتضت الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي وكل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط وتقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن

4. « ولكن ليس للجنة أن تجتمع من تلقاء نفسها ، إذ أن ذلك يتضمن ناحية سياسية هي من حق الحكومات وحدها . ولهذا فلن تبحث اللجنة هذه المسائل إلا بناء على دعوة من الحكومتين . . . وعلاوة على ذلك فلن يكون لها أن تبحث الموقف السياسي البحت ، وإنما تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه

« وليس للجنة في أية حال سلطة إصدار قرارات ، فإن هي إلا هيئة فنية بحتة استشارية . أما الحكومتان فهما اللتان تحتفظان بموجب سيادتهما بحق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي درستها اللجنة

« والطريقة التي ستجرى بها العمل عادة كما يأتي : بعد أن تدرس اللجنة مسألة معينة تثبت النتائج التي انتهت إلى الاتفاق عليها ، وتقوم كل من الشعتين بعد ذلك برفع هذه القرارات إلى حكومتها فإذا أقرتها الحكومتان ، فإنهما يتبادلان مذكرات أو خطابات تثبت تصديقها عليها كما قد يحدث أن تشرع الحكومتان ذاتهما في دراسة جديدة للمسألة ، وأن ترفضاً وتعديلاً مقترحات اللجنة المشتركة

والحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن يوضع أي قرار موضع التنفيذ هي الحالة التي يتحقق فيها الاتفاق التام بين الحكومتين بمقتضى مذكرات أو خطابات متبادلة . ومعنى هذا أنه لا يترتب على إنشاء اللجنة المشتركة - لا قانوناً ولا فعلاً - أي تعدد على اختصاصات الحكومتين

« وبالتالي ليس فيها أساس باستقلال الدولتين المتعاقدين »

لجنة الدفاع... والحماية

يرى القارئ من اختصاصات لجنة الدفاع المشترك السالفة الذكر أنها لجنة استشارية بحتة . وليست لجنة لبطس الحماية البريطانية على مصر كما أراد المفرضون في ذلك الوقت أن يشوهوها أمام الرأي العام ، وهم يتجاهلون أن جلاء القوات البريطانية عن مصر سيتم برا وبحرا وجوا ، وأن مصر ستسترد بذلك كامل حقوقها في السيادة والاستقلال دون أية شائبة تشوب هذه الحقوق . وأذن فلن تكون علاقة إنجلترا بمصر بعد ذلك إلا كعلاقة غيرها من الدول . وما اللجنة المشتركة سوى لجنة - كما رأيت - يتساوى فيها عدد المصريين والانجليز ، سواء منهم العسكريون أم المدنيون ، وهي استشارية محضة كما قلنا ، لكل من الدولتين أن تقبل مشورتها أو ترفضها أو تعدلها . وما المحالفة بين مصر وبريطانيا بما فيها اللجنة المشتركة إلا وثيقة خاضعة لنظام هيئة الأمم المتحدة . ولمجلس أركان حرب هذه الهيئة بمجرد أن يتم تشكيله أن يراجع أعمالها ويوجه خطاها فيما يطابق ميثاق الهيئة

5. فإذا ذكرت كل ذلك كان من حقى أن أقول لأولئك الذين سمعوا في ذلك الوقت جو

6. هذه البلاد بزعم أن قبول هذه اللجنة هو قبول للحماية البريطانية : أنهم الصقوا ببلادهم أشنع التهم ، فهم توهموا أو أرادوا أن يوهموا أن ما يقوله الجانب البريطانى فى هذه اللجنة سيقبله الجانب المصرى لا محالة ، كما توهموا أن توصيات اللجنة - رغم أنها استشارية - ستكون ملزمة لاية حكومة مصرية ، لأن انجلترا قوية ومصر ضعيفة. وهذا محض اتهام صادر عن هوى شخصى دفع به الى تمنى قطع المفاوضات ، أملا فى اخراج مركز الوزارة

على أن هذا الاتهام أو الوهم صادر عن ضعف فى الايمان باستطاعة مصر المحافظة على حقها تماما فى الاستقلال ورميها بشبه مركب النقص *Inferiority Complex* كلما واجه المصرى ممثلا انجليزيا فى أى عمل من الأعمال أو كلما واجهت مصالح مصر مصالح انجلترا فى أى ميدان من الميادين

7. واذكر أنه قد زارنى يوما مستر « لاجورديا » محافظ نيويورك ورئيس الشعبة الامريكية للجنة الدفاع المشترك بين امريكا وكندا ، وسألته عن شعوره وشعور الكنديين من ناحية وجوب المساواة بين الفريقين فى أعمال اللجنة المشتركة ، فقال لى بالنص :
« انت تسألنى عن هذا وربما كان من حقى أن أقول لك أن الجانب الكندى فى هذه اللجنة - وهو الذى يمثل الجانب الضعيف - أشد مطالبة وأكثر تصميمًا فيها ووصولاً الى غايته من الجانب الأمريكى صاحب الحول والطول ! »



بين الوفد بين المصري والبريطاني

بمدينة الاسكندرية . وفي قصر انطونيادس ، كانت المناقشات والمباحثات في الشؤون التي اختلفنا عليها نحن والانجليز . واليكم مقتطفا من خطاب خاص بعثت به في ٢٥ يولية سنة ١٩٤٦ الى احدى الجهات العليا لتبيان الوضع الذي كنا فيه وهو كما ياتي :

« قد جرى حديث بالامس بيننا وبين اللورد والسفير دام ثلاث ساعات يؤسفني ان اقول انه لم يؤد الى تفاهم في اى موضوع . وقد تبين لى : (١) ان القوم هنا مرتبطون بتعليمات من لندن لا يستطيعون الخروج من نطاقها حتى بالوعد باعادة النظر . . (٢) ان فكرة جعل أو استمرار مصر قاعدة عسكرية لاتزال هي السائدة . . (٣) انهم لا يزالون بعيدين عن الاعتراف لمصر بمركز ولومعنوى في السودان . . (٤) انهم بعدمفاوضات دامت اربعة اشهر لم يدركوا العقلية المصرية في اية ناحية من نواحيها . وقد قالوا في نهاية الامر ان تعليماتهم بشأن السودان لم تكن نهائية ، ويستمدونها من لندن . وتلقاء ذلك كله رتبت الكلام مع عمرو باشا اليوم الساعة الواحدة لانبهه تليفونيا الى ان البقاء في المركز الذي نحن فيه اى : (١) امتداد التزامات مصر الحربية الى أكثر من البلاد المتاخمة . . (٢) تعريض مصر لعودة الجيوش البريطانية في حالات الخطر بالشرق الاوسط . . (٣) التلكؤ في الجلاء فيما عدا الجلاء عن المدينتين الكبيرتين ، وهو ليس بجلاء ، بل انتقال من مكان الى آخر في داخل القطر المصري . . (٤) السعى الى ان تجرى المفاوضة في مسألة السودان بغير تحفظ من جانبنا في شأن السيادة ، كل ذلك لا يؤدى الى تفاهم جدى في امر التحالف . وسأطلب من عمرو باشا ردا سريعا ممن بيده تصريف الامور ، ويلوح ان القوم المفاوضين هنا يتجاهلون ان هناك جامعة للأمم لا يسلم ميثاقها بسيطرة من جانب على جانب »

بلاغ مصرى للجانب البريطانى

وفي منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاثنين ٢٩ يولية سنة ١٩٤٦ قصدت الى سراى انطونيادس وفاء لموعد سابق لمقابلة لورد ستانجيت والسفير البريطانى ، فقلت لهما اننى حضرت لابلاغهما قرار هيئة المفاوضات المصرية بشأن المقترحات البريطانية الاخيرة . وكنت قد اعددت ذلك كتابة فتلوته عليهما ، وهذا نصه : « اعتقد اننى من اخلص المصريين مناصرة للاتفاق بين انجلترا ومصر . وكنت آمل كذلك ان اكون فى طليعة العاملين فى بناء هذا الاتفاق

« ولهذا يشق على أن ابلفكم أن الوفد المصرى للمفاوضات في اجتماعه الاخير قد قرر باجماع الآراء اتخاذ موقف مضاد للموقف الاخير الذى اتخذه الوفد البريطانى . وقرار الوفد المصرى ينصب على ما يأتى : (١) المادة الثانية من مشروع المعاهدة المقدم من الوفد البريطانى الخاصة بالبلاد المجاورة وخطر الحرب .. (٢) البيان الشفوى الخاص ببرنامج الجلاء .. (٣) عدم وجود أية دلالة طيبة في شأن المبادئ الاساسية التى طلبتها مصر للمفاوضات الخاصة بالسودان

« هذا وستقدم اليكم في خلال بضعة أيام مذكرة تشرح الاسباب التى استند اليها الوفد المصرى في اصدار قراره هذا

« واضيف من جهتى شخصيا اننى لعلنى بما تكونه من عواطف التقدير والود لمصر وقضيتها تلك القضية التى لا نزاع في عدالتها ، أمل أن دراسة جديدة منكم للموقف ستؤدى بكم الى الاخذ بوجهة نظرنا »

فلما فرغت من تلاوة هذا البلاغ ظهر عليهما ما خيل الى انه شعور من تنسم الخلاص من مكروه كان يتوقعه ، ثم قال السفير :

— اننى آسف لمرض مستر بيغن في وقت كان يرجى فيه تعجيل السير بالامور والرجوع اليه . ومما زاد في أسفى أن مستر بيغن كان ينوى أن يحضر الى مصر والمفاوضات قد أذنت نهايتها أو في طريقها الى التمام

ثم انتقل السفير الى الكلام في موضوع زيارتى يومئذ ، فتساءل : « ألم يكن للمعاني والاعتبارات التى ذكرناها لتعديل المادة الثانية أى اثر في نفوس المفاوضين المصريين ؟ أن كل غرضنا محصور في جعل هذه المعاهدة ذات قيمة فعالة effective والمخالفة لا تكون كذلك الا بالصورة التى عرضناها بها . ولا شك انكم تدركون تماما أن الحروب الحديثة تستلزم السرعة الفائقة »

فقلت : « يا سعادة السفير هذه مسائل قتلناها بحثا فيما مضى . وكلام اطلنا فيه في فرص سابقة . واوضحت لكم أن المادة بالصيغة التى تقترحونها لا يمكن الا أن ترفض بالاجماع لأنها من جهة تكاد تعود بنا الى موضوع خطر الحرب الذى لا يمكن الموافقة عليه . ولأنها من جهة أخرى تدفعنا نحو الحالة الاتوماتيكية التى هى دائما في تفكيركم على ما يظهر ، والتى من شأنها أن يمتنع أى تشاور بين الطرفين . ولأنها من جهة ثالثة تزيد من أعباء الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى المعاهدة . وكل هذا غير مقبول . وقد يكون من شأنه أن يمهّد السبيل لدخول القوات البريطانية مصر مرة أخرى »

وهنا حاول اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى أن يبيننا حسن نيتهما وأغراضهما السلمية ازاء مصر . وقال السفير : « انه رغبة منهما في اثبات ذلك قد وضعنا صيفا جديدة للمادة الثانية التى هى محور المعاهدة ، ولعل في احداها ما يجمع بين الطرفين في منتصف الطريق » واطلعانى على الصيغ الثلاث . وهى صيغ متشابهة ترجع في الحقيقة الى الاولى منها ، وهى كما يأتى :

« مع مراعاة احكام ميثاق الامم المتحدة دائما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انه في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، وتعرض للخطر سلامتهما في مصر أو الاراضى المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الاجراء الذى قد يسلم بضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

وقد قلت لهما بعد اطلاعى على هذه الصيغ اننى لا ارى فروقا تستحق الذكر ، لأن اهدافها كلها واحدة . فقال اللورد ستانسجيت : « اننى أفكر في نص يعد كل فكرة خاصة بخطر الحرب ، وحتى لا تنصب المادة الثانية الا على حالة الحرب الفعلية » .. فشكرته على هذا التفكير ، فانه دليل الرغبة في تحسين الموقف



قاعة الذكريات بمنزل اسماعيل صدقي باشا التي شهدت جانباً كبيراً من المفاوضات

هيئة المفاوضين المصريين في أحد الاجتماعات التي عقدت في قصر انطونيادس لدرس الاقتراحات التي تقدم بها الجانب البريطاني



الجلاء والسودان

ثم انتقل الكلام بعد ذلك الى مسألة الجلاء ، فقال اللورد ستانسجيت : « وما هي اعتراضاتكم على تفصيلات الجلاء ؟ »

فقلت : « ان هذا الذى تعرضونه هو جلاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . وليس الجلاء المطلوب اليوم . انكم تنقلون قواتكم من الداخل الى منطقة قناة السويس . فليس هذا جلاء ، وانما هو انتقال من ارض مصرية الى ارض مصرية اخرى ! »

فقال : « ان هذه مراحل الجلاء . وماذا يرضيكم في مسألة مدة الجلاء ؟ »

قلت : « انى اصارحك القول ان هيئة المفاوضات قد تلقت بالرفض والامتناع اقتراحكم المتضمن خمس سنوات لتنفيذ الجلاء . ولم اخف عليكم رأيي في ذلك قبل عرضه على هيئة المفاوضات المصرية . صدقنى اننا قد وصلنا الى آخر ما يمكن عرضه او قبوله . اما خمس سنوات فهي فترة لا يمكن ان يقبلها مصرى . اننا نعلم ان جلاء المحاربين لا يستغرق زمنا طويلا . ونحن لا نستعجلكم استعجال الاعداء ، بل استعجال الاصدقاء . ولعل في سنة ونصف ، او سنتين على أكثر تقدير ، الفترة المعقولة لاتمام الجلاء الكامل على مهل . فلسنا نضع السنج في ظهوركم حتى تخرجوا على عجل ، بل انتم تخرجون كما قلت على مهل خروجاً كريماً لايترك وراءه مرارة »

فلم يرد على ذلك ستانسجيت ولا السفير ، بل أطرقا في صمت

ثم فاتحتهما في مسألة السودان ، فقال اللورد ستانسجيت انه قرا كل ماكتب عن السودان في المفاوضات والمعاهدات الماضية او مشروعات المعاهدات ، فلم يجد في احداها كلاما كهذا الذى يقترحه الجانب المصرى الآن

فقلت له : « لم تكن المفاوضات الماضية حاسمة في اتجاهاتها ولا في موضوعاتها ، ونحن الآن نريد ان نفرغ من كل المشاكل على وجه يرضى . ان حق السيادة المصرية على السودان حق قديم اعترفتم به انفسكم فيما مضى . ونحن نطلب التسليم بهذه السيادة ونعتبرها في اقصى درجات الاهمية ، وبدونها لا تتم المعاهدة »

فقال ستانسجيت : « ان معاهدة سنة ١٩٣٦ جاء فيها ان ليس في نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان . فلماذا لانلجأ لنص كهذا الآن ؟ »

فقلت : « وما معنى تفادى البت في هذه المسألة ؟ وما الغرض من تركها معلقة ؟ اننا نريد ان تكون مفاوضات نهائية »

فقال : « ألم نتفق على انه بعد امضاء المعاهدة المصرية الانجليزية تجرى مباحث بشأن الحالة في السودان ؟ ! فما معنى التعجل في امرها الآن ؟ »

قلت : « هذه مسألة بدئية لا نزاع فيها ، وللسنا نحن الذين نتعجل البت في امور السودان . وانما رجالكم في السودان هم الذين يتعجلون رسم الخطط ، ووضع سياسة المستقبل للسودان ، مما اضطرني الى الكتابة الى الحاكم العام لافتا نظره الى ما في ذلك من مخالفات . كما كتبت بذلك الى السفير »

قال اللورد ستانسجيت : « ان المسألة هي هل يحسن البت من الآن في مبدأ خاص بالسودان او يحسن ترك البت مؤقتا الى ما بعد اتمام المباحثات المتفق عليها ، وهذا هو الوضع الصحيح ! »

فقلت : « انى آسف ان اصارحكم بان المصريين قد فقدوا الثقة في نياتكم بشأن

السودان . ان بين مصر والسودان اواصر كثيرة ، ليس الى فصمها من سبيل «
وهنا ابدت امنيته في ان تتاح لى الفرصة قريبا لمقابلة مستر بيغن في مصر ، او في
لندن اذا كانت مشاغله لا تمكنه من الحضور الى هذه البلاد . فضحك اللورد ستاننجيت
وقال : « ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقدم لكم قصر انطونيادس في لندن ! »
فقلت مبتسما : « لاحاجة الى ذلك . ونحن نعرف كرمكم من قديم »

بين عمرو باشا ومستر بيغن

اسلقت اننى اتصلت تليفونيا بسفيرنا في لندن سعادة عبد الفتاح عمرو باشا وطلبت
اليه ان يقابل من ييدهم تصريف الامور ، ويكاشفهم بالحرج الذى نجم عن موقف الوفد
البريطانى الاخير فى المفاوضات ، ويبعث الينا برد سريع

وقد جرت بعد ذلك محادثات عدة بين عمرو باشا ورجال وزارة الخارجية الانجليزية
أثناء مرض مستر بيغن . وكان مستر اتلى يتولى الشؤون الخارجية ، فلما قابله عمرو
باشا وجده محققا على الحالة التى وصلت اليها المفاوضات مع مصر . ولم يخف عمرو باشا
ان مجلس الوزراء البريطانى مصمم على الا يتراجع عن مشروعه الاخير الذى قدمه
ستاننجيت والسفير البريطانى . وقال عمرو باشا فى رسالته التى بعث بها الينا ان
النية كانت منصرفة الى قطع المفاوضات مع مصر . وقد تجلّى ذلك على السنة موظفى
وزارة الخارجية ، فلما وجد عمرو باشا هذه الروح ، رأى من المصلحة ان يسعى لمقابلة
مستر بيغن وهو معتكف لمرضه . وقد استعان فى ذلك بعلاقته الشخصية الطيبة معه .
وقد قال له مستر بيغن : « انت ترى ان مجلس الوزراء البريطانى ، وفى طبيعتهم مستر
اتلى قد اصبحوا الآن ضدى فى مسألة مصر . وكذلك العسكريون . ولولا اننى رجل قد
اختمرت فى رأسه فكرة اعمل لتحقيقها لما كان هناك مندوحة من قطع المفاوضات وترك
هذه المسألة . ولكنى ارى انه من مصلحة مصر وانجلترا معا ان يقوم بينهما تفاهم .
ولذلك ارجوك ان تتصل بصدقى باشا وتبلغه هذا الحديث . ورجائى ان تكون رسول
سلام وتوفيق ، والا ضاع كل شيء »

فلما قال له عمرو باشا ان الجانب المصرى مصمم على ما قدمه وايداه ، قال : « ان
التصميم لامعنى له ولا جدوى فيه ، والمسائل الكبرى لا تعالج بهذه الروح ولا على هذا
الشكل » . ثم قال انه قد بلغه ان مستر اتلى ذكر ان سنوات الجلاء يمكن انقاصها من
خمس سنوات الى اربع !

وفى زيارة ثانية من عمرو باشا لمستر بيغن وجد عنده أحد محامى وزارة الخارجية
البريطانية - ولم يكن مستر بيكيت - فتحدث الثلاثة فى شؤون المفاوضات التى
انحصرت الآن فى المادة الثانية فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها ، وتفاهموا على النص الآتى لهذه
المادة :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما اذا أصبحت مصر او البلاد المتاخمة
لها محل اعتداء مسلح - على ان يقوموا بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تتبين
ضرورته . وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه
« واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة تهديد سلامة اية دولة مجاورة لمصر ،
على ان يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن
التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

ثم قال عمرو باشا ان مستر بيغن صرح له بان هذه الصيغة هى النتيجة المباشرة
لمساعيه التى يقصد بها التقريب ما أمكن بين وجهات النظر المصرية البريطانية وكان من
شأن هذه الرغبة الصادقة ابقاء النص الخاص بالبلاد المتاخمة

وفيما يختص بالبلاد المجاورة اذا تعرضت لخطر الحرب تكون العلاقة بين الحليفتين مقصورة على التشاور . وهذا التشاور لا ينطوى على التزامات جبرية . ولا يترتب عليها دخول الجيوش البريطانية مصر في غير حالات الاعتداء عليها

ثلاث سنوات

وقال مستر بيفن عن مدة الجلاء انه سياخذ على عاتقه ان تكون ثلاث سنوات لا خمسا - كما طلب اول الامر - ولا اربعا - كما قال مستر اتلي . وهنا قال لعمرو باشا : « لا تظن ان الغرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة اهم من ذلك كثيرا . اننا في الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسى تهديدا شديدا . والمسألة حياة أو موت لنا ولكم فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة ان تكون خالية من الجيوش التى تدافع عنها وعن انفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اننا لا نستطيع ان نترك وراءنا فراغا Vacuum » ثم قال : « اننى سمعت انكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن . ولا مانع عندى ان اخترتم هذا الطريق . ولا اشعر بالحرج مطلقا ان اذهب بهذه القضية الى هذا المجلس فان عندى حججا قوية استطيع الادلاء بها

» أما فيما يختص بالسودان ، فانى اصارحك بأن مجلس الوزراء البريطانى لا يستطيع مطلقا الموافقة على النص الذى تريده مصر ، وللجانب المصرى ان يطلب ما يشاء ، وان يعلن ما يشاء . ولكن ليس له ان يصر على ان نسلم مقدما بما يريده وما يعلنه « وارجو ان تقول كل هذا لصدقى باشا ، وتؤكد له ان هذه المسائل الثلاث تمثل وحدة لا يجوز قبول بعضها ورفض البعض الآخر . وان هذا آخر ما عندنا » وهنا انتهى الحديث بين عمرو باشا ومستر بيفن . .



الباب المفتوح . .

لا شك ان الفكرة التى حدث بى الى أن اتصل بمستر بيغن وزير الخارجية البريطانية عن طريق سعادة عمرو باشا سفيرنا بلندن ، كانت فكرة موفقة ، فان الأحاديث التى جرت بينهما كانت لها نتائج طيبة ، بل انها ادخلت على الموقف تحسينات لا شك فيها فقد حدث أن المستر بيغن نزل على الرغبة البادية من الجانب المصرى فى ابدال عبارة « البلاد المجاورة » فى المادة الثانية من مشروع المعاهدة بعبارة « البلاد المتاخمة » وبذلك يكون للمحالفة عمل ايجابى فى حالة واحدة فقط هى الاعتداء المسلح على مصر مع خطر الحرب . . وقد اخذ مستر بيغن على عاتقه أن يخفض مدة الجلاء الى ثلاث سنوات ، بعد أن كان الانجليز يرون أن تكون خمس سنوات أو اربعا على الأقل

1.

اما فيما يتعلق بالسودان فقد ظل الموقف كما كان ، بمعنى أن لمصر أن تطلب ما تشاء وان تعلن ما تشاء دون أن تسلم انجلترا مقدما أو ترتبط بما تريده مصر أو تعلنه اذن أصبح الموقف بحيث يسمح بشئ من التفاوض فيما عدا موضوع السودان . .

2.

واذ كان الجانب الانجليزى يربط الصيغ بعضها ببعض ، كان من الصعوبة بمكان أن تنتهى الى حل يصل بالمفاوضات الى بر السلامة

□

ويجدر بى قبل أن ننتقل الى موضوع ما جرى بمصر بين الوفدين ، ان انوه مع كثير من الارتياح بما كان لجهود سفيرنا بلندن سعادة عمرو باشا من اثر طيب يرجع الى لباقته ، ومعرفته لدقائق العقلية الانجليزية ، وبالأخص ما له من نفوذ فى الوسط البريطانى ، وما كسبه من صداقة السياسى القدير مستر بيغن

وان ذكرت هنا آثار جهود عمرو باشا ، فلى أن أستبق الحوادث فأذكر ايضا ما كان له من شأن واثر كبير فيما ادت اليه مفاوضات « صدقى - بيغن » بعد ذلك بنحو شهرين

□

اما ما جرى فى مصر حينذاك ، فقد احتدمت المناقشات فى الوفد المصرى على الأوضاع الجديدة . وكان هذا الوفد قد مل طول الأخذ والرد اللذين كانا المظهر البارز فى هذه المفاوضات

3.

لقد سئم الوفد المصرى ما كان يشعر به من ناحية الانجليز من رغبة فى ابتكار الصيغ التى ربما ادت الى وقوع مصر ، من حيث لا تشعر فيما تحرص على أن تكون بمنأى عنه - وهو وجود البلاد فى وضع يترتب عليه عودة الجيوش الانجليزية اليها بعد جلائها عنها

لاقل الاسباب أو لاسباب وهمية . . فكانت لذلك المرافقة بالصيغ والمذكرات ، وكانت الصيغة الأخيرة لمشروع المعاهدة التي رأى الوفد المصرى التمسك بها هي ما يأتى بعد الديباجة :

المادة الأولى - ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرة والاتفاق الموقع عليه والمذكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية

المادة الثانية - في حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه

المادة الثالثة - رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما يتصل بذلك من مسائل العتاد والرجال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام ، وتجتمع ايضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - اذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن

المادة الرابعة - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما

المادة الخامسة - ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة

المادة السادسة - اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما يصدد تطبيق المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة السابعة - يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاماً من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على اعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بانهاؤها بالطرق الدبلوماسية

بروتوكول خاص بالسودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر

هذه هي صيغة المشروع المصرى للمعاهدة . وقد أرفقت بمذكرة ضافية لا محل لايرادها هنا فان النصوص تدل على أغراضها وأهدافها . ولكن الجانب البريطانى لم يوافق عليها ، فاجتمع الوفد المصرى للمفاوضات وانتهى الى اصدار قرار بالاجماع ، كلفنى بتسليمه الى لورد ستانجيت والسفير البريطانى ، وهذا نصه :
لا يسع الوفد المصرى الا ان يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا فى الوصول الى حل يرضى البلدين ، قد وصلت الى نقطة لا يمكن معها الا أن يستمسك بالمشروعات التى تضمنتها النصوص الأخيرة فى مشروعه المصرى الذى سلم للوفد البريطانى «

حديث ٢١ أغسطس

على اثر هذا الموقف - موقف المعارضة من الجانب البريطانى للمشروع المصرى ، وتمسك الوفد المصرى بهذا المشروع - ذهبت الى قصر انطونيو سادس حيث قابلت لورد ستانجيت والسفير البريطانى فى الساعة الحادية عشرة صباحا يوم ٢١ أغسطس وسلمتهما قرار الهيئة المصرية للمفاوضات ، ثم اردفت تسليم القرار بعبارة شفوية هي ما يأتى :

« يا صاحبي السعادة »

« أود أن أضيف بضع كلمات الى المذكرة الشفهية التى قدمتها اليكما :

« ان الحكومة التى اتشرف برياستها وكذلك هيئة المفاوضات المصرية - وانى لوائق مما أقول - يملكهما الشعور بمصلحة مصر فى دعم علاقات الصداقة التى تربط بين بلدينا ، الى حد أنهما لا يعتبران القرار الخاص بالمرحلة الحالية للمفاوضات والذى ابلغتكم اياه الآن ، بمثابة قطع لها

« وانى لمقتنع كذلك بأن البلد العظيم الذى تمثلونه يعلق على المحافظة على العلاقات الطيبة بيننا من الأهمية ما يسوغ لى أن انتظر منكم أن تقدروا على ضوء هذه الاعتبارات نفسها النقطة التى وصلنا اليها فى المحادثات الحالية ، كما قدرناها

« وانى لأرجوكم أن تقدروا فى هذا الصدد أنه نظرا للعبارات الحاسمة التى استعملها الجانب البريطانى فى بياناته الأخيرة ، ونظرا لأن نقطا أساسية من مطالبنا قد قوبلت ، خلافا لما كنا ننتظر ، مقابلة لم تقم وزنا لما لها من صبغة شرعية ، أقول أنه نظرا الى كل ذلك أرجو أن تقدروا أنه لم يكن لنا بد من انتهاج المسلك الذى أوضحته لكم

« ولهذا فانى انتظر من جانب حكومتكم أنها ، بعد إعادة النظر فى الموقف ، سنجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب الذى يحرص على صداقتكم . وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تعاون على انماء العلاقات بيننا نموا مطردا »

عن مدة الجلاء

ووجه لى اللورد الحديث قائلا انه استمع الى عبارتى بكل عناية ، ويود لو يستطيع ان يفهم منى - وقد تضمن قرار الهيئة المصرية التمسك بمذكرة اول اغسطس وما صاحبها من صيغ للمواد - ما هو الحال بالنسبة لمسألة الجلاء التى لم يرد عنها نص من الجانب المصرى . . فقلت له : « نعم لم يتضمن ما أرسل لكم صيغة لمدة الجلاء ولكننا قلنا فى المذكرة اننا نرى أن مدة الجلاء يجب الا تزيد على سنة » . . فقال : « انكم قلتم لى اول امس حيث قابلتكم أن مشروع المستر بيغن فى مادته الثانية يتضمن اخطاء ، فهل لى ان أفهم أين هذه الأخطاء ؟ »

فقلت : « هذا واضح ، لأن المادة الثانية التى صيغت أخيراً لم يرد فيها ذكر إنجلترا ، بينما كنا على اتفاق من قبل على أن الدفاع المصرى عن البلاد المتاخمة يكون حيث تشبكت إنجلترا فى حرب بها . وقد أهمل ذلك فى الصيغة الجديدة ، وأنتم تعرفون أن مصر لاعلاقة لها من الوجهة السياسية فى هذه المعاهدة إلا بإنجلترا . وهى لا تستطيع التدخل إلا حيث تهاجم حليفها ، فالتعبير الجديد يخالف القواعد المرعية . فانا لا أذافع عن فلسطين مثلاً إلا لأن حلفتى قد اشتبكت فى حرب دفاعية ، وقد سبق لكم أن أقررت هذا المبدأ بل هناك صيغ منكم تتضمنه »

فلم يبد اعتراض من اللورد ولا من السفير على هذه الملاحظة . ثم انتقل اللورد الى الفقرة الثانية من المادة الثانية وقال : « ولكن اليس للفقرة الثانية من المادة الثانية محلها ؟ » فقلت : « ان الفقرة الثانية تتعلق بخطر الحرب على البلاد المجاورة ، وخطر الحرب هذا ليس محله المادة الثانية التى تركز فيها الغرض الأساسى للمحاربة فى حالة الحرب ، والفقرة الجديدة أولى بها ان تكون فى المادة الثالثة التى تكلمت عن اللجنة المشتركة واختصاصاتها ، وتكلمت أيضاً عن تتبع أحوال الشرق ومراقبة هذه الأحوال عن كثب ، ومن أخطار الحرب المحتملة وما يتخذ بشأنها من مشاورات قد يعقبها اجراءات .. وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لأن يجرى ذكر خطر الحرب فى مكانين من المعاهدة مختلفين ، ويلاحظ ان المادة الثالثة المذكورة قد أعدت لأمر البحوث والاستعدادات وليس لذكر أغراض المعاهدة . فالفقرة الثانية التى تقترحون اضافتها للمادة الثانية يغنى عنها ما هو وارد فعلاً فى المادة الثالثة »

فسألنى اللورد : « وماذا يضيركم من تكرار ذكر الخطر فى مادتين مختلفتين كل منهما لها غرضها ، وأنتم تعرفون شدة حرصنا على أن تكون محتاطين للطوارئ ، ساهرين على القيام بالتزاماتنا ؟ وإذا كانت المادة الثانية هى مركز المعاهدة ، فانه تبدو لكم أهمية النص على هذا الخطر فى تلك المادة » .. فقلت : « هو هذا التركيز الذى يخلق عندنا القلق والهواجس التى لمستها فى كل الدوائر ، فان اهتمامكم بخطر الحرب قد يؤدى الى متاعب لمصر . نعم ان هناك مشاورة ، ولكن المشاورة بين القوى والضعيف تثير عند المصرى دائماً فكرة استعمال الضغط من جانبكم . . أضيف الى ذلك أن الالتزامات الناتجة من حرب فعلية من السهل الإشارة إليها ، لأن الحرب عمل واقعى واضح الأثر ، أما خطر الحرب فقد يكون وليد الوهم ، وقد يستعمل للضغط ، وقد يستعمل فى كل وقت .. انك قد تقول مثلاً بناء على مقال متحمس فى جريدة « برافدا » وإذاعة متطرفة من راديو موسكو ، أن الخطر قائم ، فندخل فى مناقشات لا نهاية لها ، ويلتمس رجالكم كل الأسباب للتدليل على أن هناك ما يدعو لاتخاذ اجراءات ، وهذا ما يخشاه جميع المصريين كل الخشية »

فقال لورد ستانجيت : « نعم انى أدرك هذا الوضع وأفهم أن الصياغة الحالية ربما تدعوكم الى شيء من الحيلة ، ولكنى أود أن تفهموا موقف مستر بيغن ، ومستر بيغن لا يقف من المسألة المصرية إلا موقف العطف وسلامة النية » .. ثم انتقل الى مسألة الجلاء قائلاً : « وهل تقفون أنتم مثل هذا الموقف فى أمر مدة الجلاء ، وظاهر من قرار الهيئة أنها تطالب بسنة فقط ؟ » فقلت : « أظنك تذكر أننا بعد معاودة البحث فى أمر المدة اللازمة للجلاء كنت قد قلت لك وقلت للسفير اننى اعتقد أن الجانب المصرى لا يعارض فى أن تكون المدة سنتين » .. وقال السفير : « بل انى أذكر أنك ذهبت الى سنتين ونصف » ، فقلت : « لا ، لم أقل هذا وربما اختلط عليك الأمر . على انى أظن أن طلب المستر بيغن بشأن مدة الجلاء لا يثير مثل باقى مطالبه اعتراضاً فى قوة اعتراضنا على المطالبين الآخرين »

عن مسألة السودان

وهنا قال لورد ستانجيت : « هل تسمح ان نتكلم عن السودان ؟ وهل اطلعت هيئة المفاوضات على النص الذى قدمته اليكم ؟ » . فقلت : « لقد اطلعت هيئة المفاوضات على النص ووصفته بأنه كتب بمهارة ، على اننا لم نناقش المادة فى مشتملاتها اذ اصطلمنا برفضها لمطلب السيادة . وهذا فى نظرنا من أقدس المطالب »

فقال اللورد وايده السفير : « ان موقف انجلترا موقف مبنى على الحرص على مصالح السودانيين وحقوقهم وليس من حقنا ان نقبل مقدما ما يمكن ان يصطدم بمطالبهم » . فقلت : « أشك أولا فى أن مسألة السيادة المصرية ستثير اعتراضا جديا عند فريق ذى شأن من السودانيين . بل انى اعتقد بالعكس أن الفريق المثقف من السودانيين يرغب فى أن يكون السودانيون من رعايا ملك مصر . . . وأريد أن تفهما أن هذا المطلب المصرى هو تقريرا جل ما نحرص عليه من حق فى السودان ، وهو حق معنى قومى . وما عدا ذلك فليس لنا من المطالب فى السودان الا تلك الأغراض التى يتطلبها الجوار وجريان النيل وسط أراضى البلدين ، وبعض الشؤون الاقتصادية والثقافية والجنسية »

« نحن لا نريد من السودانيين كسبا ماديا . لا نطمح فى أن يكون لنا موظفون مصريون بالسودان ، بل نود أن نرى قريبا اليوم الذى يتولى فيه السودانيون أمر أنفسهم . . فاذا ما ناقشتم أمر هذه السيادة المثلة فى التاج فماذا بقى لنا من هذا السودان ؟ واذا ما اعترضتم على السيادة فكأنكم اعترضتم على كل شيء بما فيه هذا الوضع الذى يترجم عن وحدة وادى النيل . . فاذا ما فكرتم مليا فى هذا انتظر أن تكون نتيجة التفكير التسليم بما نطلب . وهو أيضا فى مصلحة السودانيين الذين لا يمكن أن يتمنى لهم صديق أن يكونوا بلا وطن . وأنا أعرف أنهم يغتبطون بانتسابهم للوطن المصرى مع الاحتفاظ بكيانهم الخاص وبكامل حقوقهم فى إدارة شؤونهم »

فقال لورد ستانجيت : « انى قرأت الكثير عن السودان ، وصحيح قد جاءت عبارة السيادة على لسان بعض ساستنا مثل لورد كرومر ، ولكن هناك فى هذا الموضوع أخذ ورد طويل ، وهناك أيضا أن العنوان الذى اتخذ لملك السودان وهو الذى تسمى به الخديو اسماعيل لم يعد ينطبق على الواقع الآن . فهناك بلاد خرجت من السودان وبلاد ادخلت فيه . وهناك اعتداءات وقعت على السودان . وصدقنى لو أننا لم نكن الى جانبكم منذ سنة ١٨٩٨ لكان السودان طعمة سائفة للفرنسيين الذين كم حاولوا مد أمبراطوريتهم الى هذه النواحي ونحن لهم بالمرصاد . . »

فقلت : « كل هذا كلام طيب . ولكن الأمر بالنسبة لنا أمر كرامة وأمر عاطفة ! المصريون فى هذا الموضوع شديدو التمسك بما يعتبرونه وضعاً مقدساً » . فقال : « كم أنا أخشى هذا التمسك ! وكم أود أن تعالج هذه المسألة معالجة عملية ، أساسها مصلحة السودانيين فقط ، مع ابتعادنا نحن الاثنين عما يوجب التنازع . ونحن وانتم مطالبون بأن نرعى مصلحة هذا الشعب السودانى الموكل أمره الينا نحن الاثنين » . فقلت : « انى أخاطبك وقد فهمت أنك قرأت الكثير عن السودان وتبينت حقيقة وضعه ، وهذا الذى يطمعنى أن أرى فيكم من يساعد على تحقيق غرض المصريين ، وهو كما قلت لك غرض بعيد عن المادة ، وعن الكسب وعن الاطماع الذاتية »

الباب المفتوح

والى هنا انتهى الحديث وفيه اختصار كبير ولو أن الحديث كما هو مدون يتضمن كل المعانى التى تبادلناها . . وهنا قلت : « انى أبنت فى مستهل كلامى أن قرار هيئة المفاوضات

المصرية ليس مما يدعو الى القطع rupture وأؤمل أن يكون هذا رأيكما »
قال اللورد : « انى أول الراغبين فى استمرار المفاوضة للوصول الى تحقيق الغرض
الذى قصدناه نحن الاثنين . ولكن كيف يكون الباب مفتوحا وقد أوصدتموه بعبارتكم
القاطعة ؟ »

فقلت : « انه ما دام لكلينا غرض اساسى واحد ، فلا يمكن الا أن يتصافر جهدنا مهما
اعترض سبيلنا من العقبات لتحقيقه ، وأنا من جهتي كرئيس للحكومة المصرية اصرح
لكما أن مصر تتوق الى معاهدة مع انجلترا ، وقد فهمت انكم تهدفون مثلى الى هذه
الغاية . فلا ادرك كيف لا ننتهى الى النتائج المرجوة ما دامت الرغبتان متقابلتين ؟ »

فقال اللورد والسفير : « لقد علمتم ان مستر بيغن فرض علينا ان نعرض عليكم
مقترحاته باعتبار انها الراى النهائى للحكومة البريطانية ، بل ذهبنا الى ان نوضح لكم
ان الاقتراحات المذكورة تمثل وحدة غير قابلة للتجزئة ، ونحن نشعر باننا لا نستطيع
التكلم عن امكان المضى فى المفاوضات بعد ان لم تقبلوا مقترحات مستر بيغن ، وبهذا
يصبح التسليم منا بأن الباب مفتوح مختلف مع حقيقة الحال »

فقلت : « هذا صحيح ولكنه لم يمنع من ان استوضحتمونى أشياء كثيرة اجبتكم
عنها . وبما أن ردودى هذه قد تشير لدى مستر بيغن رغبة فى المضى فى المناقشة ، فأظن
انه من غير المستساغ ان تعتبروا باب المفاوضات غير مفتوح ، فتحرموا مستر بيغن
وحكومتمكم من تبادلنا الراى فى المسائل التى جرى عليها الخلاف »

فقال اللورد : « ولكن الا ترى اننا اذا نشرنا اليوم أن قراركم سيبلغ للمستر بيغن ،
وله أن يرد بالموافقة او عدمها - الا ترى أن فى ذلك الكفاية ؟ »

فقلت : « انكم تهتمون الآن بمسألة شكلية ، بينما انظر لمصلحة بلادى واثرب قطع
المفاوضات مع انجلترا فى الطبقات الكثيرة من أهلها ، وبينهم صاحب الغرض ، وبينهم
المشاعب ، وبينهم طوائف كثيرة من الأشخاص يتمنون قطع المفاوضات . وما دمتما
تتمنيان اطراد التفاهم بين بلدينا وجب أن تعملنا معى على تسهيل هذا التفاهم بعدم
اعطاء حجة جديدة لمن يرمونكم بسوء النية نحو مصر »

وهنا جرى حديث طويل ظهر لى من ثناياه حرص المفاوضين البريطانيين على انتظار
تعليمات ، وتخوفهما من خروجهما على ما قد يكون للنندن من راى مخالف فيما اذا قبلا
ما جرى كأنه لم يترتب عليه قطع المفاوضة
وانتهى الحال بعد المناقشة الى قبول هذا البيان الذى عرضته عليهما وتناقشنا أيضا
فيه طويلا وانتهينا منه الى الصيغة الآتية :

« ان مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصرى للمفاوضات قد سلم الى لورد ستانسيجيت
وسير رونالد كامبل القرار الذى اتخذه الوفد المذكور فى العشرين من شهر اغسطس
سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

« ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب
البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة
فى أول اغسطس وما صاحبها من النصوص

« وقد دارت محادثة ذات طابع عام بين المفاوضين الثلاثة انتهوا بها الى اعتبار أن الباب
ما يزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين »
وقد انتهت المقابلة حيث كانت الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر

أطماع الانجليز في السودان

تحدثت في الفصل الماضي عن بعض ما جرى بينى وبين اللورد ستاننجيت والسفير البريطاني من حديث حول مسألة السودان . وقد بدا من الانجليز أنهم يقفون فيها موقف المعارضة الشديدة لسيادة مصر على هذه البلاد . واود هنا أن أتحدث عن النظرية الانجليزية في السودان وكيف رددنا عليها

ان نقطة الابتداء في النظرية الانجليزية هي انه لما أصبح المهدي في سنة ١٨٨٤ مسيطرا على اراضى السودان واضطر الجيوش المصرية الى مغادرته ، انتقلت حقوق السيادة التي كانت لمصر الى المهدي . وهناك رواية أخرى لهذه النظرية ، وهي انه لما كان المهدي ثائرا ، ولم يعترف به ، فانه لم يرث حقوق الخديو ، ولكن كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية لتلك البلاد ان أصبح السودان « مالا لا مالك له » ويقول الانجليز ان غزو السودان او اعادة غزوه لم يكن ممكنا الا بفضل بريطانيا العظمى ، ويلاحظون ما يأتى :

- ١ - ان بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصرى وزودته بأنظمة بريطانية حولته الى قوة أصبح في مقدورها ان تهزم المهدي
- ٢ - ان الوحدات البريطانية اشتركت فعلا في حملة السودان
- ٣ - ان البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية ان تتحمل مصاريف الحملة الموجهة ضد المهدي
- ٤ - انه لو لم تكن انجلترا قد تدخلت لكنت فرنسا قد استولت على فاشودة وعلى جنوب السودان . (وقد أشار اللورد ستاننجيت الى ذلك في حديث له معى)



والواقع ان مصر صاحبة السيادة كانت في ذلك الحين مغلوبة على امرها باحتلال بريطانيا عسكريا منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم يكن لبريطانيا قبل هذا الاحتلال اى اتصال بالسودان ، وهي لم تتدخل في الشؤون السودانية ، ولم تشترك في اعادة فتح السودان الا لان هذا الاقليم جزء من مصر ، ولان « انجلترا - كما صرح بذلك سير ادوارد جراى في البرلمان البريطانى في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ - تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر »

على ان بريطانيا لم تنازع قط في سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان او في خلالها او بعدها ، وعلى العكس ايدت هذه السيادة تجاه الدول الاجنبية . وحين

وقعت حادثة فاشودة كتب « كتشنر » نفسه الى « الكولونل مارشان » قائد الحملة الفرنسية يقول انه « تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة » وانه « يحتج على ما وقع من رفع العلم الفرنسى على ممتلكات سمو الخديو » وبعد ذلك ابلغ كتشنر القائد الفرنسى ما يأتى : « اعتبارا من اليوم استعادت مصر رسميا ولاية الحكم على هذه المنطقة - فاشودة »

اما اتفاقيتا ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ فلم تتناولا الا موضوعا واحدا . هو تنظيم الادارة في السودان . وهما لم يمسا حق مصر في السيادة . وان التنازل عن جزء من هذا الحق لا يمكن أن يقع الا بموجب وثيقة خاصة وقاطعة . ولا يمكن أن يستفاد هذا التنازل من نصوص كنصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لا تتعرض للسيادة بل للنظام الادارى في السودان

وقد كانت تسوية مسألة السودان في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، هي المسألة التى قامت بشأنها أكثر المناقشات حدة وأهمية ، وهى التى أدت الى قطع المفاوضات . على أن مسألة سيادة مصر على السودان لم تكن من العقبات التى قامت في سبيل الاتفاق ، بل الأمر على العكس من ذلك . . فقد تضمن المشروع الأول للمعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى يوم ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ مادة هى المادة ١٣ نصها كالاتى :

« الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا » (الكتاب الأخضر - الطبعة العربية صفحة ٢٨)

وقد أثار هذا النص اعتراضات من قبل الوفد البريطانى الذى كان يريد النص على ما يؤيد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والنظام الناشئ عنهما ، كما عارض الوفد البريطانى من ناحية أخرى في منح مصر نصيبا فعليا في ادارة السودان . فقدم الوفد المصرى في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا جديدا للمادة ١٣ هو :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق في مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين »

وقد وردت الملاحظة الآتية بعد في الكتاب الأخضر بعد هذا النص (ص ٨٤ من الطبعة العربية)

(ملاحظة : فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى ان يشير الى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب مستر هندرسون من دولة النحاس باشا في حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى في الادارة بأنه تطبيق لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، فقبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص أيضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان . فلم يعارض مستر هندرسون في ذلك)

وفي الجلسة العاشرة (١٤ و ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠) اقترح الوفد البريطانى النص الآتى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان

المشار اليهما « فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطانى في نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ ان حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا . . « وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في ادارة السودان وتعود الجنود المصرية الى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والتجارة » ، (الكتاب الأخضر صفحة ٩٠)

والمسألة الوحيدة في هذه المذكرة التى لم تثر جدلا هى المسألة المتعلقة بحق مصر في السيادة ، فان باقى احكام المذكرة قد اثارت معارضة قوية من جانب الوفد البريطانى ، ودارت في الجلسات التالية مناقشات طويلة حولها ، وكذلك حول الاقتراح المصرى بالدخول في محادثات خلال السنة التى يصدق فيها على المعاهدة من أجل تنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطبيقهما

اما عبارة « بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » فلم تكن - على العكس من ذلك - محل مناقشة ، واضيفت في جميع النصوص التالية التى قدمت من الوفدين . كما تضمنها النص الذى قبله كل من الطرفين في النهاية . وقد رفض مجلس الوزراء البريطانى هذا النص ، ولكنه أعلن بان معارضته تنصب فقط على التعهد بالدخول في محادثات ودية في بحر سنة بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ . ويتبين من ذلك ان مجلس الوزراء البريطانى قد قبل الصيغة المتضمنة لحقوق مصر

وزيادة على ذلك فان قطع المفاوضات كان نتيجة لعدم الاتفاق على النقط الثلاث الآتية :

- ١ - الدخول في محادثات ودية بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩
- ٢ - رجوع كتيبة مصرية الى السودان
- ٣ - إلغاء القيود المفروضة على المصريين في السودان فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمهاجرة

ولم ترد مسألة سيادة مصر ، التى لم يعد الجانب البريطانى يعارض فيها ، بين النقط الثلاث التى تعذر الاتفاق عليها ، كما لم تكن سببا لقطع المفاوضات



وموقف الحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٠ يطابق موقف الحكومات السابقة لها . وخاصة تلك الحكومات التى كانت قائمة وقت اعادة فتح السودان وعقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

لم تنازع بريطانيا في سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان ، أو في خلالها ، أو بعدها . وعلى العكس فانها قد أيدت هذه السيادة تجاه الدول الأجنبية ، وصرحت دائما بأنها لا تعمل في السودان الا لاعادة سلطة الخديو . . ويكفى أن نشير في هذه المناسبة الى الخطابات التى كتبها كتشنر الى الكولونيل مارشان وقت حادث فاشودة يخطره فيها انه تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة وان مصر قد استعادت رسميا ولاية الحكم على هذا الاقليم

ولم يكن لبريطانيا العظمى قبل احتلال مصر عسكريا في سنة ١٨٨٢ أى اتصال بالسودان وهى لم تتدخل في اعادة فتحه الا لأنها - كما صرح بذلك سير ادوارد جراى في البرلمان البريطانى في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ - تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر . فلم يكن في وسعها اذن - والحالة هذه - أن تتذرع بالمساعدة التى بذلتها لمصر في هذه الظروف لتجردها من جزء من سيادتها على الاقليم التى عاونتها على فتحها من جديد . وزيادة على ذلك لم يكن من المستطاع - طبقا لفرمانى التولية في سنتى ١٨٧٩ - التنازل عن جزء من هذه السيادة الا بترخيص من الحكومة العثمانية . .

بل على العكس فقد طالبت بريطانيا العظمى بأن تمنح نصيبا في الميدان الإداري مكافأة لها على اشتراكها في حملة السودان

ولم تتناول اتفاقيتنا سنة ١٨٩٩ إلا موضوعا واحدا هو تنظيم الإدارة في السودان ، وهما لم يسا حق مصر في السيادة ..

ولا شك في أن ديباجة اتفاقية سنة ١٨٩٩ تبين الحقوق التي اكتسبتها الحكومة البريطانية بمقتضى حق الفتح ، ولكن الذي طالبت به بريطانيا العظمى بمقتضى هذه الحقوق هو « الاشتراك في التسوية الحالية وفي وضع النظام الإداري والتشريعي المذكور موضع التنفيذ والنهوض بها »

وفوق ذلك فان لورد كرومر ، وهو من اقدر سياسي بريطاني وصاحب الشأن الاول فيما يتعلق بالموضوع الذي نعالجه ، هو الذي يمكنه أن يوضح مدى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، اذ انهما كانتا من وضعه ، فقد كتب في تقريره عن سنة ١٩٠١ ما يأتي :
الاحظ في تقرير المجلس التشريعي عن ميزانية هذا العام أن المجلس يوافق على المصروفات المخصصة للسودان بناء على أنه يعتبر السودان جزءا لا يتجزأ من مصر .. وهذا الرأي صحيح في جوهره .. واني انتهر هذه الفرصة لايين ان الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٩٩ لم يقصد بوضعها الانتقاص من حقوق مصر الشرعية »

ومما احتج به مرارا رفع العلم البريطاني الى جانب العلم المصري في السودان باعتبار أن في هذا مظهرا شاهدا على وجود البريطانيين في السودان . ولكن لورد كرومر ذاته تولى تفسير ذلك وتحديد مده . فقد أوضح في تقريره عن سنة ١٩٠٣ أنه سئل أحيانا : « لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية جزءا من مصاريف الإدارة في السودان ما دام العلم البريطاني يخفق عليه الى جانب العلم المصري ؟ » وقد ذكر ان الجواب على هذا السؤال سهل ، لأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ قد وضعت للسودان نظاما سياسيا خاصا . لغرض مقصود هو تخليص السودان ، ومن ثم تخليص مصر أيضا بصفتها حاكمة هذا الاقليم ، من كل هذه الأنظمة الدولية المتعبة التي زادت تعقيد الإدارة المصرية » ، ثم اضاف الى ذلك : « ولولا هذا الاعتبار لما كان هنا ما يدعو ، من وجهة النظر البريطانية بالبحث ، الى أن يكون العلم البريطاني مرفوعا في الخرطوم ، شأنها في ذلك شأن أسوان أو طنطا »

فليس رفع العلم البريطاني في السودان الا نتيجة لاقامة نظام اداري مصري - انجليزي منفصل عن نظام مصر . وليس علامة على اشتراك في السيادة ، فان هذا الاشتراك ما كان ليتوفر لبريطانيا الا بمقتضى وثيقة دولية صريحة

وهكذا فانه منذ حملة السودان الى وقت مفاوضات معاهدة التحالف ، لم تنازع بريطانيا في انفراد مصر بحق السيادة على السودان ، وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها تركت هذه المسألة لمباحثات تجري مستقبلا

واليوم ، وقد عازمت مصر وبريطانيا العظمى على السير معا في طريق جديد واضح ، أصبح من غير المستطاع تجنب بحث هذا الموضوع ، كما لا يجوز الاحتجاج بمصالح السودانيين لتأجيل الاعتراف بسيادة مصر ، اذ الواقع أن مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطاني يقدر أنه « لن يكون السودانيون أحرارا في تقرير علاقاتهم المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين الا حين يصبحون قادرين على القيام بادارة شؤونهم » . وفي هذا اعتراف بأن الشعب السوداني غير قادر في هذه اللحظة الراهنة على تقرير مصيره ، فهو اذن غير قادر على رفض سيادة قائمة منذ سنين عديدة

فليس في ذكر السيادة المصرية في بروتوكول المعاهدة مساس بأي حق يتمتع به

الشعب السوداني في الوقت الحاضر ، فلن يتسنى له اتخاذ موقف بمحض اختياره بالنسبة لهذه السيادة الا في مستقبل الايام ، حينما تتوفر له الاهلية الكافية



هذا هو تلخيص لموقف الجانب المصري اثناء المناقشات التي جرت مع الجانب البريطاني بشأن مصير السودان

وهو تلخيص متخذ مما دار في بحوث شفوية وفي مذكرات تبودلت بين الطرفين على انه ليس كل ما عرض من الجانب المصري ، بل ان هناك مناقشات اخرى سيأتى الكلام عنها بشأن بروتوكول السودان ، وهي ضمن ما جرى عليه الحديث بينى وبين مستر بوكز وزير بريطانيا بمصر في الوقت الذي سافر فيه السفير بالاجازة الى انجلترا مما سيرد ذكره في حينه ، كما ان اقوالا اخرى تتعلق بموقفنا من السودان جرت اثناء المفاوضات مع مستر بيغن نفسه مما سيرد ذكرها عند التحدث عن محادثات لندن ، ومعروف ان هذه المحادثات الاخيرة كان كلها متعلقا بالسودان ومسألة السيادة التي لم يقبل الانجليز في الآونة الحاضرة ان يعترفوا بها كما سبق لهم الاعتراف



الخرزية تعرف سير المفاوضات

اوردنا نص البيان الذي كلفني الوفد المصري للمفاوضات بابلاغه للجانب البريطاني (صفحة ١٠٥) وفيه يصر الوفد على وجهة نظره ، ويتمسك بمذكرته المقدمة في أول أغسطس وما صاحبها من نصوص سبق نشرها . وقلنا انه بعد المناقشة والأخذ والرد بينى وبين رئيس الوفد البريطاني والسير رونالد كامبل ، انتهينا الى صيغة أعلننا بمقتضاها أن الباب لا يزال مفتوحا لتبادل جديد في الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين . . . وقد كان مفهوما - وهذا على الأقل من الناحية الرسمية - أن عقدة العقدهى مسألة السودان وبالأخص مسألة «السيادة» عليه التي بدأ الانجليز ينازعون حق مصر الصريح فيها . على أنه قد تبين في غضون المناقشات الحادة التي تميز بها الدور الأخير من المفاوضات في النطاق المصري أن عوامل جديدة سيطرت على الموقف ، بعضها يرجع الى تحول في وجهة النظر العامة لتقاء أغراض المعاهدة ، وبعضها الى تيارات بدأت خفية - أو على الأقل غير واضحة - ثم أصبحت سافرة وأكثرها من صنع المؤثرات السياسية والحزبية التي وجدت في مناقشات المعاهدة ومداولها المضنية ، مرعى خصيبا تتغذى فيه المساعي والاطماع ذات الطابع الداخلى المحض . . . ومن أسف أنها امتدت الى دائرة المفاوضة نفسها ، وهى التي كان يجب ألا تتناول الى حرمة المساعي والتدبيرات

محاولة جديدة لتعكير الجو

وقد غدا امر المحالفة مع بريطانيا ممقوتا لدى فريق من الراى العام الذي صوروا له هذه المحالفة فى صورة قيد جديد تكبل به مصر فترزح تحت نيره كما كان الحال فى الزمن الغابر . واصبح هذا الفريق يعتقد أنه بشئ من الضغط ومن معاملة انجلترا بالشدة والحزم نتخلص من المحالفة والتزاماتها ونتخلص تبعاً لذلك من لجنة الدفاع ومن مخاوفها وأخطارها ، ونفرض نحن على انجلترا الجلاء التام الناجز ، ونضطرها اضطرارا الى ترك السودان والى الاعتراف بحقوقنا على هذا القطر من غير منازع ومن غير مقابل !

واذا سألت : « كيف يكون الاعتراف من جانب بريطانيا وحدها ونحن فى حل من كل شئ ؟ » قالوا حسبنا قوة الحق والعدل التى لا تقف فى سبيلها قوة مهما عظم بطشها واشتد خطرهما . . . وقالوا أيضا : « ما لنا ولا انجلترا وعندنا حلفاؤنا الطبيعيون

من العرب الذين تربطنا بهم الاواصر المتينة والذين يهبون لنجدتنا متى حارب الامر واحدقت بنا الاخطار .. !»

وكان كل ذلك - مع الأسف - وليد الاوهام والافكار غير الناضجة ، وبالاخص وليد سياسة المزايدة التى كان الساسة يعملون لها الف حساب ، وهى السياسة التى طالما أفسدت على مصر ثمار جهودها وخيبت آمالها ..

وقد كان لبيان الوفد المصرى بالاعتراض على كل مخالفة مع انجلترا الأثر الكبير فى اذهان قوم تولاهم الملل والسأم ، كما سبق لنا القول .. وهنا رأيت من حسن التصرف وضعا للأمور فى نصابها الصحيح أن أرفع استقالة الوزارة الى السدة الملكية ، ذاكرا فى كتابى « انى قد مضيت وزملائى فى القيام بمهمة المفاوضات وقطعنا شوطا كبيرا منها ، ولم تبقى الا مرحلة كنت وما زلت كبير الرجاء أن نجتازها فى نجاح وتوفيق ، غير أن متاعب داخلية قد نبئت وتفاقم أمرها بغير مبرر له وزن ، وأصبح من العسير على أن استمر فى الاضطلاع بالعبء الجسيم فى وجه هذه المتاعب ؟ وقد رأيت أن افتح الطريق لغيرى وأن أضع الأمر بين يديكم (مخاطبا جلالة الملك) لتصرفوا فيه بحكمتهكم السامية ، وليستطيع من يخلفنى أن يعالج البقية الباقية من شؤون المفاوضات بما يحق للبلاد ما رجوناها لها من استقلال وحرية فى ظل الكرامة القومية »

على أن هذه الاستقالة لم تقبل ووجه الى النطق السامى فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن استمر فى العمل على « تحقيق أهداف البلاد الوطنية التى هى أعز أمانينا »

التفاؤل

وبحسن هنا أن أشير الى أسباب التفاؤل التى حدثت بى الى الماضى فى المفاوضات وقتذاك رغم ما أحاط بها من متاعب ، وما تولى القوم فى مصر من ملل وسأم ، ورغم محاولات العاملين على افساد الجو السياسى بمصر بتغليب عناصر المزايدة والتطرف على عناصر الحكمة والاعتدال ..

وقد كنت متفائلا ، لأن المصاعب ليس معناها الفشل والاختفاق ، بل قد توائم التفاؤل وقد تعالج ويستعان عليها به .. ومن الذى كان يتصور من العقلاء أن قضية كبيرة الشأن كالقضية المصرية تنتهى فى كلمات أو فى تبادل المذكرات ، أو تحل بضيق الصدر وقلة الصبر من أحد الجانبين المتفاوضين أو من كليهما . ومع ذلك فقد كانت ثلاثة أرباع المسائل التى تناولتها المفاوضة بين مصر وبريطانيا قد انتهت الى التفاهم التام ، بل وضعت لها الصيغ الملائمة ، فصار مفروغا منها

مسألة السيادة .. ووحدة الوادى

أما مسألة السودان ، فهى التى أشعرت بوادرها بما تنطوى عليه من اختلاف بين وجهتى النظر واستعصاء الحل . غير اننى كنت كبير الأمل فى أن الجانب المصرى سوف يوفق الى اقناع الجانب البريطانى بأننا لا نطلب جديدا غير موجود ، وإنما نطلب الاعتراف بحقوق قائمة لا شك فيها مستندة الى مظاهرها القانونية والفعلية ، فان السيادة على وادى النيل ووحدة ذلك الوادى المثلثين فى التاج المصرى ، حقيقتان ملموستان ورغم محاولة الحكام البريطانيين وبالاخص المحليون منهم تجاهلهما أو الغض عن شأنهما

لم يكن مطلب مصر فى مسألة السودان مستندا الى نزعة استعمارية أو ميل الى سيطرة يتولاها المصريون على شعب يعتبرونه شعبا شقيقا عزيزا على قلوبهم ، وإنما يقصد المصريون أن يحفظوا لاهل السودان عهد الاخوة الكاملة الشاملة ، المؤسسة على



اعضاء الوفد البريطاني في المفاوضات بتوسطهم لورد ستانيسجيت ، والي بعينه السير رونالد كامبل السفير البريطاني ، والي يساره المستشاران العسكريان



اسماعيل صدقي باشا - رئيس وفد المفاوضين المصريين - والى يمينه لورد ستانسجيت - رئيس وفد المفاوضين الانجليز - في جلسة هادئة بسرأي الزعفران .. عقب النقاش الذي دار بشأن مسألة السودان



اختلى اسماعيل صدقي باشا بالسير رونالد كامبل السفير البريطاني طويلا في برج العرب .. وهو هنا يتحدث الى السفير عن الاصلاحات التي ادخلت على منطقة برج العرب .. خلال فترة الاستراحة من المفاوضات

ما أوجدته الطبيعة من التعاطف والتحاب بين الاخ الكبير والاخ الصغير
فاذا ما تبين الانجليز هذه الحقائق كان الرجاء عظيما في الا يتشثوا بما يتجافى
والاوضاع السليمة فيما يتعلق بالسودان ، خصوصا وقد صار واضحا استمسك
المصريين بهذه الاوضاع الاساسية التي لا يستطيعون التفاضى عنها بأى حال في حين
انهم في استمسكهم هذا منزهون عن مظنة الشهوة والغرض

التحالف قائم .. ولا بد منه

اما رغبتنا في التحالف معهم ، فلم تكن بحاجة الى التدليل عليها ، كما انه لم تكن
بنا من حاجة للبحث عن امة كبيرة تساعدنا وتساعدنا عند وقوع الخطر .. فان بيننا
وبين بريطانيا العظمى حلفا قائما فعلا ظهر اثره في اثناء الحرب الاخيرة ، وجنى الانجليز
من مزايده بقدر ما جنى المصريون ، فلم تكن ذوى مصلحة في النكول عن حلف الانجليز ،
فتستفيد من ذلك دولة اخرى

وقد اقرت مصر وجهة النظر هذه ، جاعلة شرطها الاساسى في تجديد العهد
مع بريطانيا العظمى ضرورة استقلال البلاد استقلالا صحيحا لا شائبة فيه ، مظهره
الجلء التام ، مستمسكة بامنية غالية اخرى وهى حل مسألة السودان ، والانتهاى من
الوضع الشاذ الخاص به ، وذلك على اساس وحدة الوادى في رعاية تامة لرفاهية
الشعب السودانى الشقيق



استئناف المفاوضات

في الفترة التي اعقبت بقاء الوزارة في مركزها مؤيدة برضى الملك وثقة البرلمان ، وفي الوقت الذي كان شعوري برغبة غالبية هيئة المفاوضات في الوصول الى اتمام الاتفاق مع انجلترا لا يزال قويا برغم المصاعب التي جاءت من الناحية البريطانية التي كانت متأثرة بنزعة استعمارية قديمة ، تركزت بنوع خاص في مسألة السودان ، ورغم متاعبنا الداخلية والمعارضة الجارحة التي ما كان يغمض لها جفن أثناء هذه المفاوضات ، فكرت طويلا فيما يجب أن تكون خطواتي المقبلة في سبيل تنفيذ البرنامج الوزاري بشأن اهداف البلاد . . وكان رئيس هيئة المفاوضات البريطانية والسفير البريطاني قد غادرا البلاد ، مما كان يتوقع معه أن تمضي فترة طويلة تعمل في غضونها جميع القوى المتضاربة على افشال مساعي التفاهم والتوفيق

وقد هداني التفكير أولا الى انه من الخير أن نعدل عن الرأي السائد في الناحيتين البريطانية والمصرية ، ومؤداه أن تكون تسوية مشكلة السودان على مرحلتين : الاولى بتقرر فيها المبدأ والثانية تشمل التحقيق الذي يقوم به الجانبان للتفاهم على الأوضاع التي تهيئ للسودان أكبر قسط من الرفاهية والرقى . . وقد رأيت أن تكون المفاوضات الحالية مؤدية الى انتهاء مسألة السودان دفعة واحدة حتى لا تتعثر علاقاتنا مع الدولة البريطانية من جديد في أخذ ورد قد يودي بكل المصالح المشتركة ، سواء ما كان منها متعلقا بالسودان أو ما كان خاصا بمصر نفسها . . وقد يتحقق هذا الغرض بتضمين الاتفاق الخطوط الأساسية والمبادئ التي تسمح للدولتين المصرية والانجليزية عن طريق حكومتيهما ، بمباشرة مهمتهما في هدوء وانسجام ، مستعينين بشعور واحد هو وضع خبرتهما ومقدرتهما في خدمة السودان ، حتى يأتي الزمن الذي تريان فيه أن تسليم مقاليد الحكم لاهله أصبح واجبا محتوما . .

وقد أدركت أن الدقة التي تحيط بأمور السودان واختلاف وجهات النظر بين كل من تصدوا لمعالجة هذه الأمور ، يقتضيان حصر المناقشة بين الجهتين اللتين تستطيعان توجيه النتائج الى نهاية حاسمة ، ولذلك نبتت عندي فكرة مقابلة مستر بيغن شخصيا ، وهو - على ما فهمت - لم يكن قد أحاط تماما بأغراض مصر وموقف مصر ، ولم يكن قد اطمأن من ناحية نوايانا نحو هذا الاقليم ومركز انجلترا منه ، وكانت المسألة بحسب تقديري ، لا تعدو أن تكون عند مستر بيغن مسألة ثقة واطمئنان على مصالح رئيسية لانجلترا ، لا على أوضاع لا تهم السياسة العليا

واذ قابلت المستر بوكر الوزير المفوض النائب عن السفير البريطاني عند عودتي من مصيف الاسكندرية شافهته في أمر هذه المقابلة ، فسألني عما اذا كنت قد حددت موضوعات الحديث مع مستر بيغن ، فاخبرته أن الفكرة لم تختمر بعد ولكنها مبنية على الرغبة في استعراض موضوعات الخلاف لعلنا نجد الحلول اللائقة والمريحة لضمائرنا جميعا .. ولم أخف على مستر بوكر أن مسألة السودان - ولو أنها شغلى الشاغل - ليست هي كل ما يثير هواجسي ، فان نصوص المهادنة نفسها تحتاج لبعض التنقيح والتنوير مع السعى لازالة الشبهات

واذ استعلم مني بعد أيام (ولعله أمضاها في مخبرات مع لندن) عما اذا كنت أنتوى استئناف السعى في أمر الاعتراف بحق مصر في السيادة ، أفهمته « أن هذا التسليم من ناحيتكم هو الغرض الاساسي لهذا السعى » فقال : « أن هناك صعوبة كبرى تقف في سبيل الاعتراف بالسيادة ، وهي تعهدنا للسودانيين بأننا سوف نعمل على منحهم الاستقلال »

فقلت : « انه تعهد ينصب على ما يأتي من الزمان وقد يكون طويلا . ومع ذلك فمصر لا تعترض على تحقيق رغائب الشعوب التي تصبو للاستقلال متى آن اوانه على انني - محافظة على شعور اخواننا السودانيين - لا أرى ما يمنع من أن تتمثل السيادة في التاج المشترك للبلدين وهو تاج مصر »

ولقد كانت أحاديثي مع مستر بوكر أحاديث خاصة غير ذات صفة رسمية ، ولذلك فانها لم تدون في مذكرات أو محاضر فلا يمكن أن يتمسك بها أحد الطرفين على الآخر وقد قابلني مستر بوكر بعد ذلك بأيام أخرى وقال لي ان الحكومة البريطانية ترحب بقدمي مع من أريد من الزملاء ، وانها ترجو أن أقبل ضيافتها

وهكذا قررت بعد استئذان جلالة الملك ، وبرضى تام من جلالته ، وبعد أن عرضت الأمر على أعضاء هيئة المفاوضة الذين رحب أكثرهم بالفكرة ، وعلى حضرات الوزراء الذين وافقوني كل الموافقة على ما كنت أنتويه من سعى جديد في سبيل القضية المصرية أقوم به مع وزير خارجيتنا (معالي) ابراهيم عبد الهادي باشا ، قررت أن أسافر وزميلي الى لندن على طائرة خاصة اقلتنا الى انجلترا ، وكان معنا بعض هيئة السكرتيرية المصرية والصحفيين ..

أما استقبالنا فقد احاطته الحكومة البريطانية بالشئ الكثير من مظاهر التكرم والاحترام



ويجدر بي قبل الانتقال الى ماجريات المفاوضة أن انوه هنا بالروح العالية التي كان المستر بيغن ، ذلك الرجل العصامي القدير ، حريصا على أن تكون السائدة في المناقشة . وقد حرص جنبابه على إثارة الشعور - بل العقيدة - لدينا بأننا وایاه أنداد متساوون على الرغم من أننا كنا طلاب حق لا سبيل لنا الى انتزاعه بغير طريق الاقتناع ، ومن أيد طالما أحسننا بشدة بأسها وبقوة وسائلها !

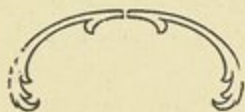
وانه ليؤسفني أن كانت مفاوضاتنا مع الوزير البريطاني ومع أعوانه ومنهم لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل قد أدت اذ ذاك الى اطلاق كبير في راحتهم ، لأن حالتي الصحية منذ اليوم التالي لوصولي لانجلترا أدت الى تجشم الجميع الكثير من التعب في مداومة الانتقال من « هوايت هول » الى محل الضيافة . وقد تركت في نفسي مجاملتهم الكريمة لمثل مصر - الكثير من الأثر

ولا بد لي أيضا من التنويه بمظاهر الاكرام التي قابلنا بها مستر آتلي رئيس وزارة

انجلترا في مقر رئاسة الحكومة بداوننج ستريت ، وهي مظاهر زاد في روعتها ان كان
الاستقبال في ذلك المكان التاريخي المشهور الذي شهد اهم أحداث إنجلترا السياسية ..
وزاد في معانيها حرص رئيس الحكومة على دعوة اكبر رجالات الدولة البريطانية الى مائدة
الغداء ليشاركوه في تكريم ممثلى مصر

ولا يسعنى قبل الانتقال الى موضوع المفاوضة والى نتائجها الطيبة الا الاشادة بصفات
عمرو باشا ، كرجل وكسفير .. وقد بدا لى سعادته كعنوان حى للهمة والحسن التصرف .
كما قدم من الخدمات لقضية مصر ما يستحق معه كل ثناء وكل تقدير

واذا نسيت فهل انسى ان زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس حكومتنا الحالى
اثبت في مناسبة المفاوضات التى جرت بلندن ان رجل الثورة يستطيع متى آن اوان
جنى ثمراتها ان يكون السياسى الحازم الدقيق ، وانا يفسح امام ناظره الأفق فلا
يستوقفه التافه من الامر ويعطل جهوده ، ولا يلهيه الخيال الكاذب عن الواقع المحسوس



المسائل الكبرى في المفاوضات

23. في فصل سابق اشرت الى احاديثي مع المستر بوكر نائب السفير البريطاني التي انتهت الى اعتزامي السفر الى انجلترا ، بعد ان اخبرني جنابه رسميا بما يفيد ارتياح المستر بيغن الى لقائي .. ويجدر بي هنا وانا اتحدث عن المباحثات التي جرت بلندن ان اشير الى الفوارق الكبيرة بين مفاوضة ومفاوضة .. فبينما كنا بمصر ، وجو التحفظ والحذر يحيط بنا من كل جانب ، وبينما كانت كل صغيرة وكبيرة من الشؤون التي كنا نعالجها في المفاوضة مدعاة لأخذ ورد طويلين بين القاهرة ولندن الى درجة اثارة القلق والسأم - بل التشاؤم من ناحية مصير المفاوضات - جئنا الى لندن واذا الجو الذي صادفنا يتحول الى الصفاء بعد التلبد ، واذا الصراحة تحل حيث كانت الريب والوساوس

ولا غرو ، فان مستر بيغن من الطراز الجديد للسياسيين الذين لا يضيعون الوقت في اللف والمداورة ، ويهجمون على الموضوع مزودين بالحجة اذا ما اسعفتهم الحجة ، فاذا شعروا بضعف موقفهم انتقلوا الى موضوع آخر ريثما يعاودون البحث والتفكير في الموضوع الاول او يسلمون بوجهة نظر الطرف الآخر في غير تردد طويل او « مناكفة » .. وكنت اشعر برغبة الوزير في الانتهاء السريع ، لا لأن السرعة في ديدنه ، بل لأن تزامم القضايا العالمية كان يقتضى ذلك .. اصف الى ما تقدم ان الرجل كان مرتبطا بموعد يحل بعد أيام قلائل في واشنطن لتبحث في بعض الشؤون الهامة التي رأى ان يعالجها بنفسه مع الساسة الأميركيين

وقد وضحت نزعة مستر بيغن اذ قال في أول جلسة لنا معه - بعد عبارات الترحيب والاستفسار عن الكيفية التي ترى ان تدار بها المناقشات - انه يعمل دائما وفقا لنظريته المعروفة ، وهي « وضع اوراق اللعب مكشوفة على المائدة ، فان ذلك اسهل وادنى الى تحقيق الأغراض »

24. وفي الواقع ان محادثات لندن لم تدم طويلا فهي لم تستغرق اكثر من ثمانية ايام ، عقدنا فيها خمس جلسات ، يضاف اليها بضع جلسات عقدها الخبراء او هيئة التحرير ، وحضرها من الجانب المصري ابراهيم عبد الهادي باشا ، وعمرو باشا ، وحسن سعيد بك مستشار السفارة ، والاستاذ حنا سبابا سكرتير هيئة المفاوضة ويدعوني واجب الانصاف ان اتوه بالروح الطيبة التي سادت جميع المناقشات سواء السياسية او الفنية ، وان اشير الى المساعدات القيمة التي قدمها وكيل الخارجية « مستر هاو » الذي كان يبدو انه المعاون

الاول لمستر بيغن في شؤون هذه المفاوضات .. و « مستر هاو » هذا هو الذى اصبح بعد ذلك « سير روبرت هاو » حاكم عام السودان

كبرى المسائل التى تناولها البحث

ولقد تناول البحث فى احاديثنا على صورة خاصة مسألة السودان التى كان لها النصيب الاوفى فى المداولات ، كما كان تحديد اغراض المعاهدة ولجنة الدفاع المشتركة ومسألة الجلاء من اهم ما دار بشأنه البحث .. واستطيع ان اقرر هنا ان للجانب المصرى ان يفخر بنجاح محقق واضح فى كل هذه القضايا المتشعبة النواحي التى تعرض لمعالجتها . وان نظرة منصفة لمشروع المعاهدة الذى اتفق عليه الراى بلندن كفيلة بتأييد ما ذهب اليه اولو الراى من ان « مشروع لندن » احقق من التحسين فى الصيغ التى انتهت اليها هيئة المفاوضة المصرية بالقاهرة ما جعله افضل وادنى الى تحقيق الاهداف القومية من كل مشروع سواه ..

مسألة السودان

واذ تحدثنا عن السودان اظهر مستر بيغن دهشته للاهتمام البالغ الذى يبدية الجانب المصرى بشأن هذا الاقليم ! فكان ردى عليه ان عدم الاهتمام هو الذى يدعو الى الدهشة .. ليست مصر كما كتب « هيرودتس » من اكثر من الفى سنة هي « هبة النيل ؟ » ليست مصر هي التى رأت من مصلحتها الحيوية ومن مقومات كيانها ان تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة فى عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة « هتشبسوت » قد استولت على السودان الشرقى وغزت بلاد الصومال ؟ ولقد ادرك مستر بيغن فى آخر الامر ان سيادة مصر لا تحتمل الشك ولا الجدل ، وقد سبق لغيره من الساسة البريطانيين - وخصهم لورد كرومر - الاعتراف بها . غير اننى اذ لاحظت ان القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة ل اظهار مصر فى صورة المستعمر الطامع اوضحت ان مصر لا تقصد منها غير استظهار الوضع الذى يسمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التى ينتظرها الشقيق الاصغر من شقيقه الكبير ذى الحول والخبرة المتزجج بالعطف والحب . وقد تمثل هذه المعانى وما يلازمها من تبعات فى كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان ان يعيش فى ظله .. ولقد طالت مناقشاتنا فى امر السودان وتبادلنا بشأنه المذكرات ، وعاد مستر بيغن الى ما كان مستر بوكر وزيره بمصر قد اشار اليه من « وعود » يقولون ان انجلترا بذلتها للسودانيين بشأن استقلال بلادهم متى حانت الساعة وجاء الوقت . وكان ردى ان البلد التواق الى الاستقلال - كما كانت مصر دائما - ليست هي التى تقوم فى وجهه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير ان هذا الاستقلال ليس محل معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا بل ستمنحه مصر يوما ما لشقيقتها الصغرى متى تفاهمنا على ان وقته قد حان ، ومتى اتفقتنا على الأوضاع التى تحقق مصالح الطرفين وقد انتهينا فى آخر الامر مع الجانب الانجليزى الذى سلم بوجهة نظرنا على الصيغ الاخيرة بشأن السودان ، وكان بحثا احتاج الى شئ كثير من التشدد المقترن بسلامة التقدير ومن الايمان بالحق حتى ان الفراغ من وضع صيغة البروتول السودانى لم يتم الا فى الساعة التاسعة والرابع من ليلة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، أى قبل امضاء مشروع المعاهدة بفترة يسيرة

وما كنت لاتصور وقد فزت باعتراف الجانب البريطانى بوحدة الوادى تحت تاج مصر ، ان تقوم فى وجه هذه النتيجة الباهرة الصعاب من كل فج ، والاعتراض من كل

ناحية : وانى اذ افهم رد الفعل فى الناحية البريطانية وفى بعض الاوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعمارى من موظفى حكومة السودان ، لا افهم كيف يكون الحل الذى وصلنا اليه محل الانتقاد - بل محل المقاومة - فى بعض الاوساط المصرية ! وقد بلغ سرورى لبلوغ هذه النتيجة الى الدرجة التى دفعتنى للاتصال ليلا بالقصر الملكى بالاسكندرية لابلاغه بان تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وان ملك مصر قد عاد الى الحدود التى رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ !

واستطيع القارىء بمناسبة التكلم عن التاريخ ان اقول له كم انا آسف اذ اغفلت فى ذلك الحين مستندا له قيمته بشأن اثبات حقوقنا فى السودان ، وذلك جهلا منى اذ ذاك بوجوده ! فقد ارشدنى الاخصائيون منذ اسبوعين فقط اثناء زيارة جديدة قمت بها لذلك الاثر الرائع المعلن عما بلفته مصر من عظمة ومن مجد وما احرزته من اتقان فى الفن ، واقصد به اثر الكرنك - اقول انهم ارشدونى الى واجهة المعبد الخاص بتحتمس الثالث فى داخل المعبد الكبير ، واذا بالنقوش التى تعلو الواجهة المذكورة تمثل الملك الفاتح ومن حوله الرموز التى تشير الى فتوحاته ، واذا جانب كبير من هذه الرموز يتعلق بالمقاطعات السودانية التى ضمت فى عهده الى الامبراطورية المصرية ، وهى تمتد فى الجنوب الى خط الاستواء !

اليس هذا المستند الذى يرجع الى بضعة آلاف من السنوات ، مما لم تفز به دولة اخرى غير مصر فى صدد الدفاع عن حقها امام شره الظالمين ؟ !

اغراض المعاهدة

كانت المادة الثانية من مشروع المعاهدة وهى المتعلقة بالاغراض التى توخاها الطرفان من ربط بعضهما ببعض لدرء العدوان ، محل بحث مستفيض فى لندن ، ادى بحمد الله الى تحقيق وجهة النظر المصرية ، وحصر التدخل البريطانى فى اضييق الحدود ، وقصر المعاونة المصرية على ما هو لازم لمصلحة مصر صونا لحقوقها هى وذودا عن حدودها .. ويذكر القارىء ان الجانب البريطانى كان يلح قبل ذهابنا الى لندن فى قبول مصر لنظرية التدخل متى وجدت حالة الخطر ولاحت نوايا المعتدين .. وكان هذا الجانب يلح ايضا فى مد التزامات مصر الى حالة الاعتداء على البلاد « المجاورة » لا على البلاد « المتاخمة » .. اما الجانب المصرى فقد كان همه الاول عدم تعريض البلاد لعودة الجيوش البريطانية بعد جلائها تذرعا باسباب قد تكون من نسج الخيال ، او بناء على اوهام تقوم فى اذهان البريطانيين نتيجة لانقلابات سياسية او نزاع دولى لا يمت الى مصر بسبب . كذلك كان الجانب المصرى شديد الرغبة فى حصر التزاماته ضمن الحدود التى رسمها ميثاق الامم المتحدة بمعنى ان لا تتعدى المحالفة العسكرية مع انجلترا الزمن الذى تصبح فيه جامعة الامم قادرة على درء العدوان بوسائلها الخاصة . واخيرا كان الجانب المصرى يرمى بشدة الى ضرورة اجراء مشاورات بين الحليفتين قبل ان تتحرك جيوشهما ، وذلك تمكينا لمصر من ان تقترح او تعمل على ايجاد الحلول التى تباعد بينها وبين المخاطر التى تجرها الحروب ..

وقد نجحنا فى حمل البريطانيين على قبول جميع رغائنا هذه ، واصبحت المادة الثانية من مشروع المعاهدة بحيث جنبت مصر مواطن الاخطار جميعا ، وحصرت التزاماتها فى اضييق الحدود ، بل مكنت من تحديد الصيغ تحديدا ادخل التحسين على مركز مصر ما سيأتى الكلام عنه متى انتقلنا الى موضوع المناقشات التى جرت بمصر بعد عودتنا من رحلة لندن

وستحدث فى المقال القادم عن « لجنة الدفاع المشتركة » و « موعد الجلاء » ، ثم نأتى بعد ذلك على نصوص مشروع المعاهدة كما صيغت بلندن وعلى ملاساتها

مفاوضات في لندن

لجنة الدفاع المشترك

كان لا بد لنا من بذل الجهود المستطاعة لابعاد ما رسخ في ذهن الكثيرين من أن هذه اللجنة قد يؤدي وجودها الى شبه سيطرة يستمدها مندوبو الدولة البريطانية من قوة دولتهم وعظم وسائلها ، فترهق مصر بالمطالب من طريق الضغط على المصريين من أعضاء اللجنة ، وهم أقل خبرة من زملائهم البريطانيين وابعد عن ادراك الملايسات السياسية والحربية . . وقد خشى الوفد المصرى للمفاوضات اثر اشتغال اللجنة بدراسة الأحوال القائمة في البلاد القريبة من مصر ومبلغ الخطر منها على السلام مما قد يجرنا من حيث لا نشعر في مشكلات قد تؤدي الى الوقوع في المصاعب والمخاطر

ادرك الجانب البريطانى بغير عناء كبير أن من حسن السياسة العمل على ازالة الوسوس القائمة في نفوس المصريين من هذه الناحية ، فقبل المفاوضون الانجليز ما عرضناه من النص الصريح على الصفة الاستشارية للجنة ، وقبلوا ما هو أهم من ذلك ، وأعنى به عدم تعرض اللجنة « لبحث الأثر المترتب على الحالة الدولية » الا اذا طلبت الحكومتان منها ذلك وقدمتا لها المعلومات التى تعين على هذا البحث . . وواضح من مثل هذا القيد أنه لم يبق مجال لأن تتعرض اللجنة لاقتراحات ، أو لأن تشير بتدابير لا يكون مصدرها الحكومات نفسها . فاذا ما وثقنا أنها لن تعمل عملا أو تدبيرا أبان كان خطره الا اذا كان بوحي من حكومة مصر وموافقها ، امتنع كل داع للريبة من ناحية تصرفات اللجنة التى يصبح عملها مقصورا على البحث الفنى ، واختصاصها بعيدا عن صفة التنفيذ

وستنكلم فيما بعد ، أى عندما ندخل في تفاصيل الاعتراضات التى واجهتها بمصر لدى عرض الصيغة الخاصة باللجنة المشتركة ، عن قيمة هذه الاعتراضات وما قدمناه من أدلة على قلة اثرها . ويكفى أن أشير الى أن هذه اللجنة - وقد أنشئ في كثير من البلاد التى ارتبطت بمحالفات عسكرية نتيجة لاتفاقات اقليمية - قد بلغت بها قوة هذه الارتباطات درجة روعى معها انشاء ادارات مخصوصة خارجة عن نطاق الدولة ، وتعيين قواد أجانِب يقيمون في أحد البلاد الداخلة في الحلف مزودين باختصاصات ما كنا لنقبل مثلها أو شبيها بها ولو من بعيد !

الجللاء .. وموعده

لم يأت مستر بيغن بجديد فيما يتعلق بتقريب موعد الجللاء . واكتفى بأن يستدر العطف على الجندي البريطاني الذي لا يزال بعد متاعب الحرب الضروس التي عانى أخطارها واكتوى بنارها يقيم بالخيام في فيافي مصر وصحاريها ، بينما قد استحق الراحة التي تؤهله لها خدماته للإنسانية ولمصر بنوع خاص ، وما تأخير سنة عن الموعد الذي يظهر أن مصر قد تقبله اتباعا لرأى الخبراء بالشئ الكثير ، وهو لذلك يطلب أن يكون موعد الجللاء التام نهاية سنة ١٩٥٠ ، اذ بذلك يمكن كسب الوقت الكافي لاقامة الأبنية اللازمة بالبلاد التي تنتقل إليها الجنود بعد جلائها عن مصر ..

ويقول المستر بيغن ان تأخير الجللاء لا ينبغي أن يعتبره المصريون مرهقا لهم وجارحا لشعورهم ، بل ان له لتأخير تعود على مصر وعلى بلاد العالم التواقة للسلام بأعظم الفوائد فقد بغرى « الفراغ » الذي يحدثه الجللاء العاجل دولا عرفت بالعدوان وباقتناص فرص السيطرة على العالم فيستخدمه في قضاء الغايات التي جعلتها من أهدافها .. ولا شك ان كسب سنة في سبيل بقاء القوة التي يعمل لها الخصوم الف حساب لن يكون الا في مصلحة السلام ..

وقد تحدثنا كثيرا في هذه المسألة وذكرنا ما لها من تأثير في احساس المصريين الذين انتظروا طويلا الوفاء بالوعود التي بذلت لهم ، فاذا دبت الشكوك من جديد في نفوسهم نحو حق استعداد البريطانيين للجللاء العاجل ، اضعنا الكثير من الثقة التي ننشدها ، باعتبارها الدعامة القوية التي تستند عليها المعاهدة .. وقد انتهينا في آخر الامر الى تحديد يوم اول سبتمبر سنة ١٩٤٩ لانتهاء عمليات الجللاء الشامل جوا وبحرا وبراً ، واظننى في حل الآن من ان اقول ان غالبية خبرائنا العسكريين ما كانوا ليقدروا لنهو الجللاء مدة اقل من تلك التي قبلناها بلندن وكان رئيسهم قد ابدى في ذلك رأيا قاطعا .. وانه لما يدعو للأسف ان اليوم اسطر فيه هذا الكلام لم يبق بينه وبين الموعد المتفق عليه للجللاء غير بضعة أشهر ، واني لأسائل نفسى : هل اصبحت الظروف السياسية والعسكرية السائدة على الموقف مما يؤمل معه انجاز الجللاء في الموعد الذى فزنا بتحديدده ؟

بيغن يقنع زملاءه

هذه هى المسائل التى دارت من أجلها مباحثات لندن . وهناك طائفة من المسائل الثانوية التى اتفقت عليها أيضا ، كما ان من المسائل ما أرجأنا بحثه لأن موضوعاتها مما لا يحتاج لتدوين عاجل بينما هى لا تؤثر على شروط المعاهدة

واذ جاءت الساعة التاسعة والرابع مساء من يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وكنا مجتمعين بغرفة الاستقبال المخصصة لنا بفندق « كلاروج » تلا المستر بيغن الوثيقة التى اقترح ان تكون مرافقة لمشروع المعاهدة ، وقال انه كان قد وعد صدقى باشا بأن يؤيد « بحرارة » هذا المشروع لدى مجلس الوزراء ، ومضى قائلا انه ليكفى صدقى باشا ان يعلم ان جهوده - أى جهود مستر بيغن - ستبذل في سبيل اقرار المجلس للمشروع المعروض ، فاذا لم يفز بهذا الاقرار استقال من منصبه .. هذا هو الذى قاله مستر بيغن امام جميع الحاضرين ، على أنه اختلى بى بعد ذلك واسر الى بأنه قد اطلع مجلس الوزراء فعلا على المشروع فوافق عليه بصفة غير رسمية

وقد عملت صور للمشروع وامضيت بالأحرف الأولى من اسماء مستر بيغن ولورد ستانسجيت وابراهيم عبد الهادى باشا وسير رونالد كميل ، واسمى .. وفيما يلى نص مشروع المعاهدة التى اطلق عليها اسم « معاهدة صدقى - بيغن »

معاهدة صدقي - بيغن

هذا هو النص الرسمي لمشروع المعاهدة الذي وضع في لندن باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ووقعته بالحروف الأولى من اسمي مع المستر أرنت بيغن الذي وقعته بالحروف الأولى هو وبقيّة ممثلي الجانبين المصري والبريطاني ، وقد ترجمت النص بنفسى ، وأعتبر هذه الترجمة هي النص الرسمي الصحيح دون سواه

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند
وصاحب الجلالة ملك مصر
مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ،
وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة
وراعيين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ،
والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذي يستطيع كل
منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي ، طبقا لميثاق هيئة
الامم المتحدة
فقد عينا المذكورين بعد : بصفة كونهم مفوضين عنهما

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكورة
المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
بخصوص الاعفاءات والمزايا ، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء
مسلح ، أو في حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح
على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، أى اجراء
تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق

التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعلا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونهما من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين

وهذه اللجنة هى اداة استشارية مهمتها أن تدرس - لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم فى هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية اجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا مخالفة ما ، ولا يندجيا فى حلف قائم ، تكون اغراضهما مضادة لمصالح احدهما

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرا ، بأية صورة كانت ، فى الحقوق والالتزامات المترتبة او التى قد تترتب ، لواحد أو الآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصاها الانجليزى والعربى رسميين) وتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية



وتأييدا لما تقدم

بروتوكول خاص بالسودان

ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان ، فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار للحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الاراضى المصرية (مصر) بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخلت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر فى اخلاء باقى الاراضى المصرية غير منقطعة اثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية اثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم اخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع الا على سبيل المراجعة على أنه من المقرر أنه فى حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فان المستر بيغن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها

ملحقات

- ١ - مشروع معاهدة انجليزية مصرية
 - ٢ - مشروع بروتوكول خاص بالسودان
 - ٣ - مشروع بروتوكول خاص بالجلاء
- وضعت الحروف الاولى الآتية على هذا المستند :
- (ا . س) أى دولة اسماعيل صدقى باشا
 - (ا . ب) أى سعادة المستر آرنست بيغن
 - (س .) أى اللورد ستانسجيت
 - (ه .) أى معالى ابراهيم عبد الهادى باشا
 - (ر . ك) أى سعادة السير رونالد كامبل

وحدة الوادى فى المفاوضات

فى الجلسة قبل الأخيرة لمفاوضات لندن وجه لى مستر بيغن السؤال الآتى : « ماذا تنوون فى امر اللقب الذى يتخذه ملك مصر ، متى اتفق على تمثيل وحدة الوادى فى تاج مشترك ؟ وهل يكون هو اللقب القديم الذى كان قد اتخذه لنفسه الخديو « اسماعيل » ؟ .. فأجبت أنه ذلك اللقب الذى اعترفت به اذ ذاك الدولة العثمانية وهو « خديو » مصر وصاحب Souverain بلاد النوبة والدارفور ، وكردفان والسنار .. قد لا يتفق فى تفاصيله مع بعض الأوضاع الحالية ولذلك فإن النية تتجه الى أن يكون اللقب « ملك مصر والسودان » وكفى .. وقد وضح أن مستر بيغن لم يكن له على هذا اللقب اعتراض فقد قبل النص الذى يشير الى ذلك ببروتوكول السودان وهو نص التاج المشترك الموحّد .

أوقد بدا لبعض البريطانيين غريبا - حتى للرسميين منهم - أن يصدر منى بعد عودتى لمصر ما يفيد اننى وصلت الى تحقيق الوحدة ممثلة فى التاج .. وبقينى أن مغادرتى للندن فور انتهائى من المحادثات ومن التوقيع على المشروع ، ومغادرة مستر بيغن فى الوقت نفسه للعاصمة البريطانية شاخصا الى وشنجتون ، كان من شأنهما افساح المجالات لشتى الدسائس التى كان الغرض منها تصوير بريطانيا سواء للبريطانيين غير الملمين بحقيقة الأغراض التى توخاها نحن المفاوضين ، أو لفريق السودانين الواقعيين تحت تأثير دعاة الاستعمار من موظفى حكومة السودان ، فى صورة الناقض للعهد ، الجانح الى خدمة الاطماع المصرية على حساب آمال « السودان » !

والواقع أن شيئا من ذلك لم يكن ليهدف اليه أحد من طرفى المتفاوضين ، وقد سبق لى أن أوضحت ذلك بما لا يدع مجالا للبس ولا للريبة . فمحاضر المفاوضات ناطقة بأن مصر التواقة بفطرتها للاستقلال لن تقف دون تحقيق الاستقلال لغيرها وبالأخص اذا كان هذا الغير هو الشعب الشقيق واذا كان مواعده هو متى آن اوانه وبلغت الأمة السودانية الشاؤ الذى تنشده وننشده لها

اذن لم يكن هناك ما يدعو للصيحة وللضجة اللتين رددتهما المفرضون ، سواء بالخرطوم أو بلندن ، لما علموا بتحقيق الوحدة بين القطرين . وقد فهم منى مستر بيغن مما هو مدون فى مضابط جلسات المفاوضات - أن مصر لن تعارض فى استقلال السودان على أن يتفق الجانبان على أن مواعده قد حان وأن هناك تفاهما وتوافقا على الأغراض والمصالح المشتركة بين القطرين . ولعمري ما كان لمستر بيغن أن يقبل النص الذى عرضه الجانب المصرى - وهو نص واضح الأغراض مستكمل المرامى - ما كان ليقبله ومسألة السودان

هى النقطة الشائكة فى محادثاتنا . النقطة التى تركزت فيها آراء بعض الدوائر البريطانية فرفعوها الى مصاف العقائد . ولكننا حرصنا - نحن المصريين - على أن تكون الصيغة وما تؤدى اليه من معان صيغة بريئة محققة لكل الأهداف المشروعة ومرضية قبل كل شئ لآخواننا السودانيين ، فلما ايقن ذلك مستر بيفن - وهو الرجل الذى يوازن بين كل الاعتبارات غير عابىء بما يلقاه من عنت او سوء ادراك حتى من مواطنيه - نزل على الرغبة المصرية التى لا تتعارض مع أية مصلحة يسلم بها الحق ويقتضيها العدل



لقد وصلت ومن معى الى مطار المازة عائدين من لندن وكانت حالتى الصحية من السوء بحيث تسلم امرى الأطباء على الفور ، ولم أتمكن من الاتصال الا قليلا بأعضاء هيئة المفاوضة المصرية ، بل وبالراى العام ممثلا فى طبقاته المستنيرة

على اننى منذ غادرت مصر ، وقبل ذلك بوقت ليس بالقصير ، ادركت ان هناك من العوامل السافرة والخفية ما كان لا بد من ان يفعل فعله ويحدث اثره . فالمعارضة بالرصاد ، وقد غذاها طول الأخذ والرد ، وشجعها ما كان قد عرف من اتجاهات بعض حضرات المفاوضين ..

يد شيوعية تلعب فى الخفاء

واذا ذكرت العوامل الخفية فلا بد ، للحقيقة وللتاريخ ، ان اذكر هنا ان مساعى احدى الدول الشيوعية الكبرى ، اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها ، الى افشال كل محاولة للتقرب بين مصر وانجلترا .. وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص فى اقناع الكثيرين منا بأن قضية مصر ليس لها من حل الا على يد مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة ، وانها كفيلة (أى هذه الدولة) بتوجيه هذه الهيئات الى ما يحقق اغراض مصر دون تمكين لانجلترا من أن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان ، وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد - بحسب تقديرها - الى الشرق الأدنى جميعا !

وعلى الرغم من ان انباء المفاوضة كانت قد سبقتنى الى مصر وعرف منها المطلعون على الحقائق ، بل وغير المطلعين انها مرضية بوجه عام ، فقد فهمت اننى لنلقى تأييدا يتفق مع ما حصلنا عليه من نتائج ، ووضح ذلك من تغيير آراء أولئك الذين كانوا الى العهد الأخير متحمسين للمعاهدة حتى قبل ان يدخل عليها ذلك التحسين الملموس . وكانت حجة البعض ان الراى العام لم يعد يطبق المحالفة وما تستتبعه من التزامات ، وليس يرغب الا فى تحقيق الجلاء والاعتراف بسيادة مصر على السودان ، وما على انجلترا الا ان تحزم امتعتها وتخلي المكان بغير امهال !

وعشنا كنت تحاول مع أولئك المعارضين المستنيرين منهم وغير المستنيرين ، ان تعود بهم الى الراى الاجامى الذى صدر به قرار الهيئة السياسية فى عهد المرحوم احمد ماهر باشا من انه لا بد لمصر من أن يكون لها حليف ذو بأس وذلك الى ان يقوى ساعد جامعة الأمم الجديدة وينتظم حالها . فقد كان هذا القول يرتطم بدعوى نفور الراى العام من كل اتفاق يظنون دائما ان الضغط الاجنبى كامن من خلفه !

خيمة أمل

ولقد رجوت اذ ذاك زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا ان ينوب عنى فى اطلاع أعضاء هيئة المفاوضة المصرية على ما وصلنا اليه من نتائج ، ففضل وقام بهذه المهمة ، ولما

عاد الى وانا على فراش المرض لحظت في عباراته ما يدل على شئ من خيبة الأمل !
ولما سمح لى الطبيب بأن اتصل بالهيئة دون أن أبرح منزلى تبين لى من أول اجتماع
أن الزملاء فى غالبيتهم كانوا حريصين لا على استظهار مزايا المعاهدة الجديدة ، ولكن على
التنقيب وراء كل ما يمكن أن يكون محلا للنقد . . وهكذا كانت مناقشات هيئة المفاوضة
مظهرا من المظاهر المخيبة لآمال جميع التواقين الى تصفية ما بين مصر وانجلترا من
مشكلات طال أمد حلها . . فلما وصلنا الى هذا الحل وحققنا الأمنيتين الغاليتين
العزيتين - الجلاء ووحدة الوادى - اصطدمنا بالعراقيل وبالعراضات ، وكلها غير
ذات وزن يذكر امام جدية النتائج التى وصلنا اليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل ،
وقد أصبحنا فى حالة من أغرب ما يمكن أن يصادف بلدا يسعى الى تحقيق أهدافه . .
حالة تقوم على مرأى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء ، والكل فى حيرة من أمرنا :
يفيق المستعمرون من الانجليز فيتبينون أن مصر أفادت فوق ما كان ينتظر أن تفيد من
سخاء ساستهم ، بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا البارزة الواضحة فى
الصورة التى تثير الريب وتبلبل أفكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز ، لا نحن
- وقد كلل سعيينا بالنجاح - ولكن المستعمر الذى كانت قد أفزعته مساعيها الناجحة ،
وما كان ليقدر أن يأتية الفرج والخلص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته



رؤى على المعارضين

تحدثنا في الفصل السابق عن معارضة غالبية هيئة المفاوضات لمشروع المعاهدة المبرمة في لندن ، وقلنا ان هذه المعارضة لم تكن مبنية على أسباب لها وزن يذكر ، ووعدنا باقامة الدليل على سلامة موقفنا ، وعلى ما قلناه من أن ما عدنا به من لندن يعتبر تحسينا ذا شأن حتى على مشروع الهيئة الذى اعتبر بالاجماع المشروع الذى لا يمكن قبول ما هو ادنى منه . . . ويقتضينا الانصاف - وقد نشرنا فيما مضى المشروع الذى أقرناه انا ومستربيفن في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ - أن نورد هنا نص البيان الذى نشرته غالبية هيئة المفاوضات المصرية ، في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقد تضمن الأسباب التى دعت هذه الغالبية الى عدم الموافقة على المشروع الجديد :

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه « في حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذى تبين ضرورته وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه » ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الاجاعية التى اقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية الى احتلال اراضيها ، فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة

ومراجعة مشروع « بيفن - صدقى » يتبين أن هذا النص وان كان قد حذف من المادة الثانية الا أنه اضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، الى المادة الثالثة

ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالاجماع ولا أن نجيز نصا يجرى البلاد الى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي - كما سبق القول - الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية

أما ابدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهى الى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ - أما عن مطلبى الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل فقد وقع اجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لتمامه تقدير مبالغ



الجلسة الأولى بين وفدي المفاوضين المصريين والبريطانيين .. وقد وقف لورد ستانسميث يلقى خطابا والى يمينه السفير البريطاني - سير رونالد كامبل



وصل اسماعيل صدقي باشا الى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لاستئناف المفاوضات مع مستر ارنست
بيغن - وزير الخارجية البريطانية - وقد وقفا في انتظار مستر كليمنت اتلي رئيس الوزارة

فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لا سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم الا البقاء في منطقة محدودة ، وبقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذي اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر » وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقل للسودان وأنه الى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذا » ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولا - أنه بينما يشير مشروع - بيفن صدقي - في الفقرة الاولى الى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانيا - يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة في السودان دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر ثالثا - ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبلي يهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفي ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية في ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا في السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي اعدتها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرا على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة ، فانه فضلا عن ان عبارة النص جلية في هذا الصدد فان تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملازم للطرف البريطاني

وغنى عن البيان ان حرصنا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التوسع او الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلّى من رغبة شعب وادي النيل في تاليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه

لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ، ورأينا اصدار هذا البيان الموجز ، توضيحا للموقف الذي آثرناه قياما بواجبنا ، وتأدية للأمانة الموكولة الينا

شريف صبرى - على ماهر - عبد الفتاح يحيى - حسين

سرى - على الشمسى - أحمد لطفى السيد - مكرم عبيد

وقد كان للبيان الذى أعلنه حضرات أعضاء الغالبية من المفاوضين المصريين أهميته وخطورته ، وكان له بطبيعة الحال أثر ذو شأن على الراى العام وان لم يمتد هذا الأثر الى البرلمان . . وننشر اليوم البحث المقارن الذى وضعناه في مختلف المشروعات وأخصها مشروع هيئة المفاوضة ومشروع لندن

ختام المفاوضات

تضمن الفصل السابق نص البيان الذى وضعته غالبية هيئة المفاوضات المصرية التى رأت رفض المشروع الذى عدنا به من لندن فى وضعه الجديد . ولم يكن هذا البيان محل بحث ومداولة فى الهيئة التى كان مزعما عقدها من جديد ، لعرض البيانات التفصيلية والردود التى كنا نؤمل معها اقتناع الهيئة بسلامة موقفنا ، وبصواب الآراء التى انتهينا إليها ، واتفاقها لا مع مصلحة البلاد فحسب ، بل مع التوجيهات العامة والمفصلة التى كانت الهيئة قد أشارت بها ، فوصلنا مع الجانب البريطانى الى ما هو افضل منها ، مما بيناه فيما سبق بالتفصيل ، وكنا قد وضعنا من أجل ذلك بحثا مقارنا نشره « المصور » لم نترك فيه نصا ولا اعتراضا الا وسلطنا عليه انوار الحقيقة والواقع ، وفندنا فيه ما جاء على لسان بعض اعضاء الهيئة من اعتراض . . على أن البحث المذكور - وقد وضع الآن تحت نظر الكافة - لم يفز بأية عناية من جانب غالبية الهيئة التى أصرت على موقفها الى الدرجة التى رأت معها تجنب كل مداولة جديدة ، والاصرار على الرفض بغير ما بحث ولا مناقشة

وقد أدت هذه الحالة الواضحة الشذوذ الى استصدار مرسوم بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ، بنى على أن أغلبية هذه الهيئة أعلنت جهارا رأياها فى المفاوضات الجارية وبذلك أصبحت مهمتها غير ذات موضوع . . ولما كان المتفق عليه مع الجانب البريطانى هو عرض المشروع على مجلس وزرائهم ، فقد أبلغنا عمرو باشا تلغرافيا أن مجلس الوزراء الذى عرض عليه المشروع لدى عودتنا من لندن فأقره ، قد أعاد النظر فيه تفصيلا بجلسة خاصة فأيد قراره الاول باجماع آراء أعضائه . ولم يكتف المجلس بذلك بل رأى - على اثر بعض استجابات تقدمت بمجلس النواب - أن يكون مشروع المعاهدة محل بحث هذه الهيئة فى جلسة سرية تطلب فيها الحكومة منحها الثقة اللازمة للمضى فى تحديد العلاقات المصرية البريطانية تحديدا يتفق وأهداف البلاد

وقد عقدت جلسة مجلس النواب فى اليوم التالى لقرار مجلس الوزراء ، ووضعت تحت انظاره جميع البيانات الخاصة بالموضوع بما فيها اعتراضات غالبية هيئة المفاوضات وردودنا عليها ، فنالت الحكومة الثقة بغالبية ١٥٩ صوتا مع امتناع ثلاثة أصوات وتخلف ٥٥ نائبا ، اعترضوا على سرية الجلسة فانسحبوا من المجلس ولم يشتركوا فى المداولات

ومما هو جدير بالذكر أن المغفور له « النقراشى باشا » - وقد كان عضوا فى هيئة المفاوضات المنحلة - قد تولى فى هذه الجلسة الدفاع عن المشروع ، مبينا فى بلاغة وفى

يقين ، النواحي العديدة التي جعلت منه مشروعا متفقا مع مصلحة البلاد كل الاتفاق .
وقد كان لبيان رئيس الحزب السعدى الأثر الكبير في توجيهه رأى النواب نحو الثقة
بالحكومة والمواقفة على تصرفها

الدفاع المشترك . وحلف الاطلنطى

وغنى عن البيان ، أن مسائل السودان وشروط المحالفة ، والأوضاع الجديدة لهيئة
الدفاع المشترك التي اقامت الكثيرين واقعدتهم ، فجعلوا منها التكاة التي حاولوا بها
تأليب الراى العام على المعاهدة . . كان كل ذلك ماثرا للكثير من الأخذ والرد اللذين
انتهيا باقتناع النواب بصلاحيه المشروع بكامل نصوصه ، بل بالترحيب به
وعلى ذكر المحالفة والدفاع المشترك ، لعله يكون من الخير ، ومن الانصاف فى الوقت
ذاته ، لواقضى مشروع المعاهدة المصرية البريطانية ، الاشارة الى تأييد الراى الذى
أجمعت عليه دول الغرب فى الآونة الأخيرة ، ممثلا فى نصوص « حلف الاطلنطى » الذى
عقد أخيرا بين دول عدة ، ومردده الى ضرورة التحالف بين الدول ذات المصالح المتماثلة ،
للدفاع عن الكيان المشترك وعن المبادئ التي رأت هذه الدول ضرورة الاستمسك بها . .
وقد بنى حلف الاطلنطى اول ما بنى على ضرورة انشاء مجالس الدفاع المشتركة التي
جعل من المهام الموكولة اليها - كما كان الحال فى المشروع المصرى البريطانى - تنسيق
ادوات الدفاع ، وتتبع أمور التسليح وتقويته ، صونا لتراث الانسانية ، ومحافظة على
الحريات . ولم يقل أحد أن ايجاد أمثال هذه الهيئات مؤد الى سيطرة بعض الدول على
بعض ، بل قد شعر الجميع أن الوضع الجديد كفيل باحترام جميع الحقوق ومؤد الى نشر
الطمأنينة وتجنيد الانسانية شر الحروب والخصومات

لماذا فشل المشروع ؟

وقد كان المنتظر بعد أن أقر الجانب المصرى مشروع المعاهدة ، أن يتوج بالتصديق
الرسمى من الطرفين ، ولكن عين الاستعمار كانت ساهرة ، والدسائس التي أشرنا اليها
فيما سبق - ومقرها دوائر حكومة السودان من ناحية ، وبعض دوائر وزارة الخارجية
البريطانية من ناحية أخرى - كانت تعمل عملها فتمخض كل ذلك عن مذكرة سلمت
اليها فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، رددنا عليها بمذكرة فى اليوم التالى لورودها ، وفى هذه
المذكرة التي نختمت بها بيان الأوضاع الأخيرة للموقف المصرى فى عهد الوزارة التي كنت
متشرفا برئاستها ، جميع ما يحتاج اليه كل راغب فى تتبع الحوادث والمرامى ، ليبدى فى
أمر المفاوضات الأخيرة بين مصر وبريطانيا حكما صحيحا عادلا
وفيما يلى ترجمة المذكرة التي وضعناها فى هذا الصدد وراينا بعد وضعها التخلّى عن
الحكم ، سواء حالة صحيحة استبدت بنا ، أو لأننا راينا ، أن الأولى بتولى الحكم فى مثل
الظروف التي صادفتنا يومئذ من يكون أقدر منا على الاستعانة بالراى العام ممثلا فى
الأحزاب صاحبة الأغلبية

مذكرتى الأخيرة للحكومة البريطانية

تعقيبا على مذكرة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سلمت فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦
الى سعادة سفير مصر فى بريطانيا العظمى ، تشرف الحكومة الملكية المصرية بأن ترد فيما
يلى على مختلف المسائل التي عولجت فى المذكرة المشار اليها

فيما يتعلق بالسودان ، يتضح من مشروع الخطاب الذي أعده مستر بيغن ، ومن التصريحات التي قد يدلى بها في مجلس العموم ، أن بروتوكول السودان سينص على منح السودانيين من الآن حق المطالبة بالاستقلال التام ، أى بعبارة أخرى حق الانفصال التام عن مصر . . لكن المفاوضين المصريين لم يوافقوا - ولم يكن في وسعهم أن يوافقوا - على أن يكون النص الذي تعترف بريطانيا العظمى بموجبه بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد ، هو التاج المصرى ، متضمنا في آن واحد التخلي عن هذه السيادة بمنح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال والانفصال عن مصر

وقد حدث فعلا أن اقترح المفاوضون البريطانيون مشروعاً لبروتوكول ذكر فيه حق السودانيين في أن يعلنوا استقلالهم ، ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وأقر الفريق البريطانى هذا الرفض

بل ان النص النهائي للبروتوكول لم يقصد به غير الحكم الذاتي ، فضلا عن أنه حرص على تحديد حق السودانيين في اختيار نظام السودان المقبل ، فوصفه بأنه حق ناتج عن « قدرة الشعب على ادارة نفسه » أى لا يتعدى الادارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقا الانفصال سياسيا عن مصر

وزيادة عما تقدم ، فان سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين في السودان ، يجب أن تطبق في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا يستبعد اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين في قطع العلاقات التي تربطهم بمصر وتاج مصر قطعاً تاماً

وعنى هذا ، فلا يسع الحكومة الملكية المصرية الا أن تبدي دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيراً يفقد هذا البروتوكول كل معنى وكل مفعول والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة أخرى ، أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية ، بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهي ليست حادثاً جديداً من شأنه تعديل النظام الذي يخضع له السودانيون ، بل هى تسجيل لحالة قائمة ليس في وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها

وقد يحدث في المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففي هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها الروابط الأخوية التي تربط مصر بالسودان

غير أن الاستقلال مسألة قومية تهتم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه أو تعترف به . وليس من شأن أية دولة ، حتى ولو كان لها حق الاشتراك في ادارة الشعب الذى يهمه الأمر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالاً لا يملك الشعب بعد قدرة للمطالبة به

وفضلاً عن هذا ، فان التخلي عن السيادة المصرية على السودان ، لمدة غير محدودة في المستقبل لا يصح تسجيله في بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية ، بهذا الصدد ، أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان ، سواء في التصريحات التي قد يدلى بها مستر بيغن في البرلمان ، أو في مشروع الخطاب الذى عرضه على الحكومة الملكية



وطلب مستر بيغن أن يكون مفهوماً بصورة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل محترماً . . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على أن النظام الإدارى الذى نصت عليه اتفاقية ١٨٩٩ وعدلته معاهدة ١٩٣٦ سيظل نافذاً ، غير أن الموافقة على

استمرار نظام ادارى معين ، لا تعنى مطلقا ان هذا النظام يجب ان يظل نافذا في المستقبل بدون اى تعديل . بل بالعكس ، فان البروتوكول نفسه ينص على ان يكون الهدف الجوهري لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، ورفاهية السودانين ، وانماء مصالحهم ، واعدادهم باطراد للحكم الذاتى ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان

فمن واجب الحكومة المصرية اذن ان تتأكد من ان الادارة الحالية تسير وفقا للتوجيهات التى رسمها البروتوكول ، فالنظام الادارى القائم الآن ليس نهائيا غير قابل للتعديل ، بل بالعكس ، فانه يجب ان يتطور لبلوغ الهدف الذى حدده الطرفان الساميان المتعاقدان . . ولتحقيق هذا التطور ، يحق لمصر ، ويجب عليها ان تبدى الملاحظات والاقتراحات التى تراها لازمة . كما انه لا بد لها من الاطلاع اطلعا تاما ومستمر على التدابير التى تتخذها الادارة الحاضرة فى السودان ، لتنفيذ السياسة التى تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على تطبيقها فى السودان . .

فتفسير البروتوكول على النحو الذى يبدو ان الطرف البريطانى يريد التمسك به ، يكون معناه تجريد نص البروتوكول الخاص بالسودان ، والسياسة التى تعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان ، من مفعولهما بتاتا



ويحوى مشروع الخطاب ايضا الاعتراف لبريطانيا العظمى بحق تأمين الدفاع عن السودان بواسطة القوات المسلحة والتسهيلات التى قد تطلبها . . ويبدو من هذا النص ان مهمة الدفاع عن السودان تقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، فى حين ان لمصر حقا على الاقل متساويا مع حق بريطانيا العظمى فى هذا الصدد . . فعلى مصر اذن ان تقول ايضا كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لانه جزء من الدفاع عن مصر نفسها ، وفى المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التى قد توجد فى السودان ، اذ ان مصر نفسها قد تضطر الى ارسال قوات مصرية اليه . . فهذه المسائل يجب ان تكون فى الوقت المناسب موضوعا للبحث من جانب مصر وبريطانيا العظمى خصوصا وان وجود قوات بريطانية الآن فى السودان لم يكن موضع اعتراض من جانب مصر



ومشروع الخطاب يمس ايضا مسألتين أخريين ، الاولى : حق المرور او « الترانزيت » لبريطانيا العظمى فى مصر ، وحق تحليق الطائرات البريطانية فى جو مصر خلال مدة الجلاء ، ثم حق تحليق الطائرات بعد الجلاء . . والثانية بقاء الالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق معاهدة ١٩٣٦ بعد الغاء هذه المعاهدة

وقد تم الاتفاق فى لندن على ان تكون مسألة تحليق الطائرات بعد الجلاء موضع مناقشة تجرى بعد التوقيع على المعاهدة للوصول الى اتفاق بهذا الصدد . أما تصفية الحقوق والالتزامات المالية الخاصة بالطرفين فانه لا يمكن اجرائها الا بعد ان توضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ ، فضلا عن ان هذه التصفية تتطلب اتفاقا بين الحكومتين

وقد رفض المفاوضون المصريون فى محادثات لندن الاقتراح البريطانى الرامى الى حل هذه المسائل بموجب رسائل تلحق بالمعاهدة ، فان الطرف المصرى لم يشأ ان يكرر الاجراء الذى اتبع فى معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبار ان معاهدة التحالف المثالية بين بلدين يعترف كل منهما بسيادة الآخر واستقلاله ، لا يمكن ان تكون غير اتفاق بسيط واضح . واذا اقتضت هذه المعاهدة اضافة ملاحق عديدة مفصلة ، فمعنى هذا انها تحوى بنودا غير عادية لا تنسجم مع معاهدة تحالف مثالية

وقد رفض المفاوضون المصريون - وهم فى هذا محقون - انه اذا نشأت فى المستقبل

مسائل تقتضى اتفاقا تكميليا ، فالمفهوم أن تدرس الحكومتان تلك المسائل في وقتها ، بنية الوصول الى حلها بتفاهم متبادل
لهذا كله ، لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل اقتراح مستر بيغن بالتوقيع على مشروع الخطاب الذى أعده



اما فيما يتعلق باستقلال السودان ، وباستمرار النظام الادارى الحاضر فيه فان الحكومة الملكية المصرية لا يسعها أيضا قبول تفسير الجانب البريطانى كما هو موضح في مشروع الخطاب أو في ملخص للتصريحات التى قد يدلى بها مستر بيغن في مجلس العموم وتحصر الحكومة الملكية على أن توضح من ناحية أخرى ، أن مقدمة النصوص التى وقع عليها بالحروف الاولى في لندن ، تقضى بأن تعرض هذه النصوص على الحكومة المصرية ، حتى اذا ما وافقت عليها عمد مستر بيغن الى توصية الحكومة البريطانية باعطاء موافقتها أيضا

وقد نفذ الجانب المصرى هذا الشرط ، ولم يوافق على النصوص مجلس الوزراء فحسب ، بل أن مجلس النواب أيضا قد وافق على السياسة التى أثبتتها الحكومة . فكان يجب أن تكون هذه النصوص وموافقة الحكومتين عليها ، بمثابة المرحلة الختامية للمفاوضات . . غير أنه يبدو الآن أن الحكومة البريطانية تريد إعادة فتح المفاوضات وادخالها في مرحلة جديدة لا يرغب المفاوضون المصريون الاشتراك فيها ، لأن الحكومة المصرية لا يسعها الا أن تتمسك بالنصوص التى وافقت عليها والتى أقرها مستر بيغن

ولا يخامر الحكومة الملكية المصرية شك في أن الاعتبارات الموضحة فيما تقدم ، ستحمل مستر بيغن على أن يعرض على مجلس الوزراء البريطانى النصوص التى وضعت في لندن ووقعت بالحروف الاولى ، بدون أى تعديل أو إضافة ، وأن الاعتبارات المشار اليها ستحمل الحكومة البريطانية من ناحيتها على الموافقة على النصوص التى سبق للحكومة المصرية أن وافقت عليها

٧ ديسمبر ١٩٤٦



بحث مقارن

في مختلف مشروعات المعاهدة

المادة الثانية :

١ - تقتضى الصيغة الجديدة للمادة الثانية التى تضمنت « انه فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب بسبب اعتداء على البلاد المتاخمة لمصر » توافر ثلاثة شروط مجتمعة لكى تستبك مصر فى حرب . وهذه الشروط هى :

١ - أن يكون هناك اعتداء مسلح ، فخرج بذلك اشتراك فى حرب هجومية

ب - وأن يقع هذا الاعتداء على احدى البلاد المتاخمة لمصر

ج - وأن يجر فعلا هذا الاعتداء ، بريطانيا الى حرب ضد البلد المعتدى ، فاذا وقع اعتداء على بلد متاخم ورات بريطانيا العظمى عدم التدخل عسكريا ، رغبة منها فى حصر النزاع محليا مثلا ، بقيت مصر على الحياد ، وكذلك الشأن اذا هوجت القوات البريطانية فى بلد متاخم بوساطة قوات هذا البلد او سكانه فانه لا يترتب على ذلك اى التزام على مصر لان الاعتداء لم يقع على البلد نفسه

وهذه الصيغة التى تمتاز على الصيغة الاولى تحقق الرغبات التى ابدتها هيئة المفاوضات المصرية

٢ - ان فكرة تبادل المشاورة مقدما قبل اتخاذ اى عمل جاءت فى المادة الثانية الجديدة مطابقة من حيث المدلول للصيغة الاصلية للمادة كما ارتأتها هيئة المفاوضات وان اختلفت عنها فى الصياغة

على أن هناك تعديلا ادخل على العبارة الأخيرة من المادة يعد كسبا جديدا ، ذلك أن المتعاقدين وان يكونا قد التزما بمقتضى النص الجديد بأن يقوموا - بالتعاون الوثيق بينهما - بالعمل الذى يريانه ضروريا الا أن هذا العمل لم يوصف بأنه « عمل مشترك » اذ حذفت هذه العبارة الأخيرة التى كانت واردة فى المادة الاصلية وقد كان التعاون بين المتعاقدين يتناول فضلا عن الاستعداد للعمل العمل نفسه بحكم أنه كان لازما أن يكون « عملا مشتركا » ، أما بحسب الصيغة الجديدة فانه من الجائز أن ينتهى القرار مثلا الى أن تعمل كل من القوات المصرية والبريطانية منفردة عن الأخرى ولاهداف وأغراض مختلفة أو أن يتم الاتفاق على أن العمليات الحربية خارج مصر تقوم بها القوات البريطانية وحدها بينما

تبقى القوات المصرية داخل الحدود المصرية للدفاع عن المراكز الاستراتيجية او المحافظة عليها

ومن الجائز ايضا ، نظرا لتفوق بريطانيا العظمى فى القوات الجوية والبحرية ان تتولى هى العمليات البحرية والجوية بينما يقوم الجيش المصرى بالعمليات البرية
والنتائج المترتبة على هذا التعديل تقضى بها طبائع الاشياء نظرا لما بين البلدين من عدم التناسب فى القوات ولضرورة ان يكون اشتراك مصر فى العمليات الحربية فى حدود مقدرتها العسكرية والاقتصادية والمالية . وما دام انه ليس بلازم ان يكون القيام بالعمل الواجب « عملا مشتركا » فسيكون لمصر حرية اوسع فى الدفاع عن اراضيها . ولذلك اثره فى ابحات اللجنة المشتركة ما دام ان للجيش المصرى من الآن ان يعمل مستقلا عن القوات البريطانية مع بقائه فى اتصال وثيق معها طبقا للخطة الموضوعة بالاتفاق بينهما

المادة الثالثة :

١ - اضيفت الى الفقرة الثالثة الجديدة « ان اللجنة هيئة استشارية » . واهمية هذه العبارة من الوضوح بحيث لا تحتاج الى تعليق اذ انها تقرر باعلان صريح وبصورة لا تقبل الجدل ان هذه اللجنة مجرد هيئة استشارية . وهذا الطابع الاستشارى لعمل اللجنة منصرف الى احكام المادة بأكملها بما فيها العبارة التى اضيفت اخيرا الى الفقرة الثالثة لانه يتناول مجموع اختصاصات اللجنة المشتركة وسيكون اساسا لتحديداتها . فالواقع انه اذا قام خلاف حول مدى السلطة المخولة للجنة او اذا حاولت الحكومة البريطانية بطريق الضغط اقرار وجهة نظرها بوساطة اللجنة فان النص صراحة على ان اللجنة هيئة استشارية يمكن مصر من ان تعترض بصورة فعالة على الادعاءات التى يخشى البعض وقوعها من الجانب البريطانى

٢ - اضيفت الى الفقرة الثالثة من المادة الاصلية . بعد عبارة « بناء على دعوة الحكومتين » عبارة « وعلى اساس البيانات المقدمة منهما » وهذه العبارة الاخيرة تحد من سلطة اللجنة وتمكن مصر من ان تعين المسألة التى يراد طرحها على اللجنة وان تحد مداها وان تبدى وجهة نظرها فيها قبل عرضها على اللجنة

وقد استبدلت عبارة « Le cas échéant » بعبارة « Si besoin en est » اظهارا لان اللجنة لا تبشر اختصاصاتها المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة الا عند الحاجة

٣ - ان الاضافة التى ادخلت فى لندن على الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة لا تزيد فى اختصاصات اللجنة ، فقد كان النص الاصلى يجيز لها التقدم بالتوصيات المناسبة بعد درس أى حادث من شأنه ان يهدد الامن فى الشرق الاوسط . وهذه عبارة عامة تشمل طبعاً البلاد المجاورة لمصر

على أنه لما كان الخطر الذى يهدد البلاد المجاورة اقرب الى مصر واكثر تهديدا لها فقد نصت المادة الجديدة على أنه بعد أن تقدم اللجنة توصياتها تقوم الحكومتان بتبادل الراى فيما بينهما بقصد اتخاذ جميع التدابير التى يرى ضرورة اتخاذها

وهذه البلاد المجاورة هى البلاد العربية التى ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية . وتقضى المادة السادسة من هذا الميثاق بأنه فى حالة وقوع أى اعتداء ضد احدى الدول الاعضاء فان الدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء يكون لها الحق فى ان تطلب انعقاد المجلس فوراً وبأن للمجلس ان يحدد بالاجماع ، التدابير التى يراها ضرورية لرد الاعتداء وتكاد تكون هذه الحالة هى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة المشار اليها لان كليهما تتناول فى الواقع حالة تهديد موجه لبلد عربى . ولما كانت بريطانيا العظمى حليفة للعراق وشرق الاردن فانه من الطبيعى ان يقتضى هذا التهديد مشاورات بينها وبين حليفتيها وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض . ولقد اثارت

عبارة « بقصد اتخاذ ... » مخاوف أحد أعضاء هيئة المفاوضة ظنا منه ان هذه العبارة لا تقرر وجوب التشاور فحسب ولكنها تقرر كذلك في جميع الحالات وجوب اتخاذ تدابير عقب هذه المشاورة . على ان عبارة « بقصد اتخاذ تدابير » انما تحدد موضوع المشاورة والفرض منها ولكنها لا تعنى ان هنالك تدابير يجب حتما اتخاذها على اثر هذه المشاورات فقد تنتهى المشاورة الى انه من المستحسن عدم اتخاذ اى تدبير . وهذا ما قد يحدث اذا ما اجتمع مفوضون بقصد اعادة النظر في معاهدة او ابرام اتفاق او عند عقد مؤتمر دولي بقصد تسوية مسألة معينة فقد ينتهى الامر بسبب عدم الاتفاق في الراى الى عدم اعادة النظر في المعاهدة او عدم ابرامها او ان تبقى المسألة المطروحة للنظر بغير حل ، فالقول اذن بان المشاورة تقتضى حتما وبصفة آلية اتخاذ تدابير ، يتناقى مع فكرة التشاور التى تقوم على حرية التقدير

يضاف الى ذلك ان نص الفقرة الثالثة صريح في هذا الخصوص اذ انه ينص صراحة على ان هذه التدابير يجب اتخاذها « بالاتفاق بينهما فيتعين اذن ان يكون هناك قبول صريح من جانب الحكومة المصرية لكى يكون القرار صحيحا ولكى يمكن تنفيذ اى تدبير . هذا فضلا عن ان التدبير يجب ان يكون معترفا بضرورته ، الامر الذى من شأنه ان يترك للحكومة المصرية حرية التقدير المطلقة وان يسمح لها برفض كل توصية او اقتراح متدعرة في ذلك بانها لا ترى وجه الضرورة فيه

وهكذا يكون للحكومة المصرية في جميع مراحل الاجراءات المشار اليها في الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة ، الحق في ان ترفض بمقتضى هذا النص السير في طريق يحاول الجانب البريطانى ان يدفعها فيه

فمن المتعين اولا ان يكون توجيه الدعوة للجنة المشتركة من الحكومتين معا ، ويجب ان يكون بحث اللجنة على اساس البيانات المقدمة منهما . واذن لا تملك الحكومة البريطانية وحدها ان تطلب الى اللجنة درس احدى المسائل او تقديم توصيات في الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة

وفضلا عن ذلك فان اللجنة عندما تطرح عليها مسألة معينة لا تستطيع ان تقدم بشأنها توصية للحكومتين الا باتفاق راي المندوبين المصريين والبريطانيين . ولما كان البلدان ممثلين في اللجنة على قدم المساواة ولكل منهما حقوق متساوية فليس هناك اغلبية تستطيع املاء ارادتها على اقلية . فان لم يتفق مندوبو الدولتين فلا تكون هناك توصيات تقدمها اللجنة الى الحكومتين . وفي اللجنة المشتركة بين كندا والولايات المتحدة والتي اخذت عنها فكرة اللجنة المصرية البريطانية يكون ممثلو هذين البلدين في اللجنة فريقين مستقلين احدهما كندى والاخر امريكى ، وتتعين موافقة هذين الفريقين حتى يمكن التقدم بتوصية للحكومتين . ولكل من الحكومتين الموافقة على التوصيات او مطالبة الحكومة الاخرى بتعديلات او رفض التوصية ، وهكذا لا يمكن وضع التوصية موضع التنفيذ الا في الحالة التى تتفق فيها الحكومتان عن طريق تبادل مذكرات في هذا الخصوص

وستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة المشتركة المصرية والبريطانية . ولما كانت موافقة الحكومة المصرية على هذه اللائحة لازمة فان من حقها ان تطالب عند ذاك بتطبيق القواعد المتقدم ذكرها اذ ان اللجنة الامريكية الكندية هى التى يجب بطبيعة الحال اتخاذها نموذجا للسير عليها

لقد اثرت المخاوف من ان الفقرة الجديدة للمادة الثانية يمكن ان تتخذها الحكومة البريطانية ذريعة لاعادة قواتها الى البلاد المصرية في حالة تهديد الامن في بلد مجاور لمصر وقد بينا فيما تقدم انه في هذه الحالة الخاصة كما في الحالات الاخرى التى يراد فيها انفاذ تدبير معين ، يجوز لمصر في اثناء المشاورة ان ترفض الاقتراح وان تعارض في تنفيذه

وفي هذا الخصوص يلاحظ الى جانب ما تقدم ان المادة الثانية انما تتكلم عن عمل action بينما المادة الثالثة تتكلم عن تدابير mesures ويفرق ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الخاص بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم « تفرقة كاملة بين العمل من جهة والتدابير من جهة أخرى » . فالعمل المنصوص عليه في المادة ٤٢ يشير بنوع خاص الى استعمال القوات المسلحة ويجوز ان يشمل العمل المظاهرات démonstrations . والحصر وغيرها من العمليات التي تنفذ بوساطة هذه القوات العسكرية . أما كلمة التدابير فانها على العكس يراد بها طريقة تدخل مجلس الأمن في المرحلة الأولى ولا تنطوي على استعمال القوة المسلحة وتدخل فيها محاولة التوفيق والتوسع والتدخل الودى لتسوية الخلاف ثم فيما بعد قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات من أى نوع قطعاً كلياً أو جزئياً وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . « تراجع المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من الميثاق »

وقد كانت المقترحات البريطانية تتضمن في المادة الثالثة كلمة « العمل » ولكنى رفضت ان يكون هناك ارتباط ما بين فكرة « العمل » وفكرة « تهديد الأمن » . ولذلك اعترضت في محادثاتي مع مستر بيفن على هذا النص واقترحت ان تستبدل به كلمة « تدبير » ملاحظاً ان الأمر يتعلق بتدابير ذات صبغة سياسية واقتصادية ، وقد أقر مستر بيفن وجهة النظر هذه وقبل النص المعدل وفقاً لاقتراحى
وأخيراً فان اتفاقاً كالاتفاق المصرى البريطانى يدخل فى رأى هيئة الأمم المتحدة فى عداد الاتفاقات الإقليمية وبهذا الوصف يكون لمجلس الأمن الاشراف على كل عمل تم او يراد اتخاذه طبقاً لاتفاقات اقليمية « مادة ٥٤ » ، كما انه لا يجوز اتخاذ أى عمل من أعمال القمع تنفيذاً لمثل هذه الاتفاقات بدون اذن مجلس الأمن « مادة ٥٣ »
وفى هذا ضمان اضافى لمصر تأمن معه احتمال حصول ضغط من جانب الحكومة البريطانية لحملها على قبول تدابير لا ترضاه كدخول قوات بريطانية ارض مصر فى حالة التهديد بوقوع حرب

فاذا حدث بعد الجلاء ان اعادت بريطانيا العظمى قواتها الى الاراضى المصرية على غير ارادة مصر فانها بذلك تكون معتدية على القانون الدولى اعتداء لا يقل خطورة ولا جراً عن اعتدائها على بلد ليس بينها وبينه أية معاهدة . فقد يكون لها فى هذه الحالة الأخيرة ان تدفع بعدم وجود روابط وان الضرورة الجأتها الى الانفراد فى العمل لتحقيق الدفاع عن نفسها ، بيد ان تصرفها على هذا الوجه مع قيام الاتفاق المصرى البريطانى يعتبر خروجاً على صريح النصوص التى وقعتها ، الأمر الذى يمكن مصر اولاً من اعلان ان اتفاق المساعدة المتبادلة يعتبر لاغياً وكان لم يكن ، وثانياً من ان تطلب الى مجلس الأمن ان يتدخل على أساس انتهاك حرمة تعهدات صريحة

المادة السادسة :

سبق ان قبلت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٩ أسوة بأغلب البلاد الاخرى المعاملة بمقتضى المادة ٣٦ فقرة ٢ من نظام محكمة العدل الدولية كما قبلت الاختصاص الالزامى لتلك المحكمة فى فض الخلافات ذات الطابع القانونى الوارد ذكرها فى هذه المادة
ولما كانت بريطانيا العظمى قد قبلت هى الاخرى هذا الشرط فلا يكون ثمة مانع من الإشارة الى ذلك فى المعاهدة ما دام ان هذا لا يضيف التزاماً جديداً الى النصوص التى سبق ان قبلتهما هيئة المفاوضات المصرية

بروتوكول خاص بالسودان

يتضمن البروتوكول اولاً اعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وهذه هى المرة الاولى التى تعترف فيها بريطانيا العظمى اعترافاً قاطعاً صريحاً فى وثيقة دولية

بسيادة مصر على السودان . وهذا الاعتراف من شأنه أن يضع حدا نهائيا للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى أو ممثلوها في السودان لكي تضمن لنفسها جزءا من السيادة على السودان بطرق مختلفة كتسميته في الوثائق الرسمية بالملكيات الانجليزية المصرية المشتركة « Condominium anglo-égyptien » تلك التسمية التي تفرض وجود سيادة مشتركة . وقد أوجدت هذه السياسة فكرة خاطئة في الخارج عن حقوق مصر في السودان حتى بين ممثلي الحكومات ورجال الفقه ، نذكر منهم على سبيل المثال الفقيه المعروف فوشيل Fauchille في كتابه المعنون « القانون الدولي العام » فقد ذكر السودان تحت باب عنوانه Copropriété, Condominium, Co-impérium. وهو يتكلم عن السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا العظمى على السودان

ولهذا البروتوكول مزية كبرى وهو أنه سيجعل سيادة مصر وحدها على السودان في نظر جميع الدول أمرا لا جدال فيه . وقد يكون لذلك في المستقبل أهمية كبرى فيما لو طرحت يوما أمام هيئة الأمم المتحدة ، مسألة ما تتعلق بالسودان غير أن إعلان هذه السيادة لقي اعتراضا أساسه ماورد في البروتوكول خاصة بالسياسة التي سيجعلها المتعاقدان في السودان والتي نص على أن يكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين واعدادهم الفعلي للحكم الذاتي ومباشرة الحقوق المترتبة على ذلك وهي اختيار نظام الحكم في السودان في المستقبل

ولكى يمكن تفهم مدلول هذا النص يتعين أولا تحديد المعنى المقصود بالحكم الذاتي self-government وهذه العبارة بحسب القانون الدولي لا تعتبر معادلة لكلمة « الاستقلال » ولا لعبارة « حق السيادة » . وقد استعمل ميثاق الأمم المتحدة عبارة « الحكم الذاتي » في الباب الخاص بنظام الوصاية الدولي وذلك عندما تكلم عن التقدم المطرد لسكان البلاد الخاضعة للوصاية الأمر الذي عبرت عنه المادة ٧٦ من الميثاق المذكور بالنص الآتي : « Their progressive development towards self-government or independence » وترجمته بالفرنسية كالآتي :

« Leur évolution progressive vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'indépendance » . وعلى هذا لا تفيد عبارة « Self-government » إلا الحكم الذاتي الإداري administrative وعلى ذلك بحسب ما انتهى إليه التفسير الرسمي الأخير الصادر عن أكبر هيئة مختصة وهو التفسير الذي أقرته مصر وبريطانيا العظمى ومعهما جميع الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الحكم الذاتي الإداري يختلف عن الاستقلال « indépendance » الذي عرفه الفقهاء بأنه السيادة الداخلية « La souveraineté intérieure » على أن هذه المسألة لم تثر أي اعتراض في محادثاتنا بلندن ، فقد فرق كل من الطرفين المصرى والبريطاني بين الحكم الذاتي وبين الاستقلال

لقد بينت في وضوح في مناسبات متعددة أننا نرغب في أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم بأنفسهم وأنه ليس في ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان ولكن مما كان يشغل بال مستر بيغن على الخصوص ، احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطانى على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا في المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا تاما وفقا لأحكام ميثاق الاطلمنطى . ولكنني حذفت

هذا النص ورفضت رفضا باتا أن ترد في البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ولو بطريق
الفرض عن سيادة مصر على السودان

لقد بينت لمستر بيغن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوما بانفصالهم عن مصر
وان هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلا في المستقبل البعيد بينما الاتفاق بين مصر
وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته كما أوضحت
له من جهة أخرى أنه إذا أثرت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحلها مع السودان
بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة

غير أن مستر بيغن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية
كان يريد أن يعطي السودانيون تأكيدات عن مصيرهم . لذلك أصر على أن يضمّن
البروتوكول إشارة عن النظام المقبل للسودان

ان كلمة نظام « Statut » ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة « Self-government »
بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التي تستعمل فيها ، وتلافيا
للعيوب التي قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام « Statut » انتهى الجانب المصرى
بعد بحث مختلف الصيغ الى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول وهي الصيغة التي
وافق المستر بيغن في نهاية الامر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي
الحق للسودانيين في أن يختاروا نظام الحكم في المستقبل . واذن فان هذا النص لا يمنح
السودانيين بادی الامر الحكم الذاتي ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم
الذاتي وهو حق اختيار نظام سياسى دولى قد يتضمن الانفصال عن مصر بل على العكس
ان هذا النص يبين بجلاء ان حق اختيار نظام الحكم في المستقبل انما يأتى كنتيجة تبعية
لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يعدو ان يكون استقلالا اداريا فان النظام
المقبل لا يمكن ان يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتي ولا يمكن ان يكون سوى
مجرد نظام ادارى أو استقلال داخلى

هذا الى جانب أنه اذا ارید الادعاء بأن نظام الحكم المقبل « Statut futur » المنصوص
عليه في البروتوكول هو نظام سياسى دولى فان في ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص
البروتوكول نفسه . فان البروتوكول يوضح ان سياسة الحكومتين المتعاقدتين ستجرى
في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصرى ، واذن تكون هذه
السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر وعلى ذلك لا يمكن ان تتضمن هذه السياسة تدابير
تتعدى حدود السيادة أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد وفي ذلك ما ينفي
حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيون بقطع رابطة السيادة التى لمصر عليهم

وزيادة على ما تقدم فان الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت ان نظام الحكم المقبل
سيقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيون . فاذا كان حق اختيار نظام الحكم
في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيون في الانفصال عن مصر فانه
من الواضح ان نظام الاستقلال التام اذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل
مصر لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيون

ومهما يكن وجه التفسير الذى يراد أن يعطى للنصوص الحالية فان سيادة مصر على
السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل وذلك اما
عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى أو انفصال بالقوة فترضخ له مصر واما بتنازل
اختيارى وذلك في حالة التسليم جدلا بأن للسودانيين حق اعلان رغبتهم في الاستقلال
على ما في ذلك من الخروج على احكام البروتوكول

فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال

يضاف الى هذا ان النص على التنازل عن سيادة مصر أو انهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه في بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية

ان احداث مثل هذا التغيير الخطير في علاقة مصر بالسودان لا يمكن ان يتم الا باعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويحوز قبوله ثم يعلن بعد ذلك الى جميع الأمم المتحدة لأن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشئ هذه السيادة

والواقع ان البروتوكول نفسه فيما تضمنته الفقرة الاولى منه ، يفرض على بريطانيا العظمى تغيير النظام الحالي وذلك لا لمصلحة مصر بل لمصلحة السودانيين . واذا كانت سيادة مصر لها صفة الدوام فان النظام الادارى الحالي على عكس ذلك له طابع وقتي ما دام انه يجب ان يتدرج الى الحكم الذاتى أى استبعاد العناصر غير السودانية تدريجا وقد نص البروتوكول علاوة على ذلك على ان التغيير في النظام الحالي يقتضى اشتراك مصر وبريطانيا العظمى والسودانيين انفسهم

وبذلك تكون مصر قد اكتسبت حق الاشتراك فى اعداد الاصلاحات الواجب ادخالها على نظام الحكم فى السودان . وعليها من الآن ان تدرس وان تقترح التعديلات التى تراها ضرورية لتحقيق السياسة التى تعهدت مصر وبريطانيا العظمى بأن تنتهجها . وسيكون لها ايضا ، قبل اقرار التعديلات المتقدم ذكرها الحق فى ان تبحث وان تتحقق مما اذا كان النظام المقرر باتفاق سنة ١٨٩٩ يحقق بصورة كافية رفاهية السودانيين وهى من الاغراض التى يهدف اليها المتعاقدان ومما اذا كان هذا النظام يصلح أساسا يقام عليه الحكم الذاتى وستتمكن مصر بما لها من حق التدخل والاشراف من ان تحمى مصالح السودانيين وأن تعمل على تحسين حالهم . وبفضل هذا الحق من جهة وتحللها من جهة أخرى من الاحتلال والنفوذ البريطانيين سيكون فى استطاعتها ان تسترد ولو بعضا على الاقل من سلطتها ونفوذها فى السودان لأنها ستباشر نشاطها فى ميدان أهم فى نظر السودانيين من الادارة العادية باعتبار انه سيكون هدفه تحقيق الآمال القومية السودانية وتسوية مستقبل السودان تسوية دائمة

لقد اعترض على البروتوكول انه جاء خلوا من الاشارة الى المفاوضات المقبلة ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن البروتوكول بعد ان اعترف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى قد حدد السياسة المقبلة التى يلتزم المتعاقدان بانتهجها . وما كادت المحادثات لترمى الى أغراض أخرى سوى تحديد تلك السياسة

ومؤدى هذه السياسة منح السودانيين الحكم الذاتى وتحديد نظام الحكم المقبل فى السودان . غير أن هذا الامر لا يمكن تحقيقه تفصيلا فى الحال بل يقتضى دراسات ومباحثات طويلة اذ الامر يتعلق بتطور مطرد يستغرق سنوات . وتنفيذ هذه السياسة التى سجل البروتوكول أغراضها نهائيا عمل يحتاج تحقيقه الى وقت طويل بالاتفاق بين الحكومتين وهو يستلزم تبادل وجهات النظر بينهما ومناقشات واعداد البرامج فضلا عن الدخول فى مفاوضات قد يكون لها طابع شبه دائم فى خلال السنوات القادمة

وفى اثناء المحادثات التى جرت فى لندن ، أعرب المستر بيغن عن ميله لانشاء لجنة مشتركة دائمة للسودان تقوم بدراسة وسائل النهوض بالسودانيين

ويصعب من الآن معرفة أفضل وسيلة تستطيع بها مصر التدخل فى الشؤون السودانية ، قد يكون فى مصلحتها القيام بدراسات فى السودان اما منفردة او بالاشتراك

مع البريطانيين ، وقد تفضل أن يكون لها في الخرطوم ممثل سام دائم أو مكتب دائم ،
وأخيراً قد يكون من الأفضل لها أن تعمل عن طريق اللجنة المشتركة التي اقترح المستر
بيغن انشاءها ، ومهما يكن الامر فقد يكون من سبق الحوادث بالنسبة لمصر أن ترتبط
من الآن في هذا الخصوص

ويتعلق بالحكومات المصرية القادمة ان تباشر في يقظة وبالوسائل التي تراها اكثر
ملاءمة ، الحقوق التي تم الاعتراف بها لمصر ومراقبة النظام الحالى والمساهمة في اعداد
نظام الحكم المقبل في السودان



محتويات الكتاب

صفحة	
٣	الى القارىء
٥	نشأتى الاولى
٨	فى الوظائف الحكومية
١٣	السودان بين الانجليز والحديو عباس
١٧	اشترأكى فى الجهاد الوطنى
٢١	لماذا اختلفت مع الوفد فى باريس ؟
٢٥	كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير ؟
٢٩	لماذا حللنا مجلس نواب سنة ١٩٢٥
٣٤	سعد .. عدلى .. ثروت .. كما عرفتهم
٣٨	كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠ ؟
٤٢	دستور سنة ١٩٣٠
٤٦	عيوب فى دستور سنة ١٩٢٣
٥٠	الملك فؤاد كما عرفته
٥٣	تنازل الحديو عباس عن العرش
٥٧	طلقت الحزبية
٦٠	مفاوضات سنة ١٩٤٦
٦٧	اولى مقابلاتى للورد ستانسجيت
٧٣	الجلأ قبل المفاوضات
٧٧	اثر الروس والمحافظين فى المفاوضات
٨٥	امريكا تدخل فى الخلاف
٨٩	لجنة الدفاع المشترك
٩٥	بين الوفدين المصرى والبريطانى
١٠٠	الباب المفتوح
١٠٦	اطماع الانجليز فى السودان
١١١	الحزبية تعرقل سير المفاوضات
١١٤	استئناف المفاوضات
١١٧	المسائل الكبرى فى المفاوضات
١٢٠	مفاوضات فى لندن
١٢٢	معاهدة صدقى - بيفن
١٢٥	وحدة الوادى فى المفاوضات
١٢٨	ردى على المعارضين
١٣٠	ختام المفاوضات
١٣٥	بحث مقارنة فى مختلف مشروعات المعاهدة

